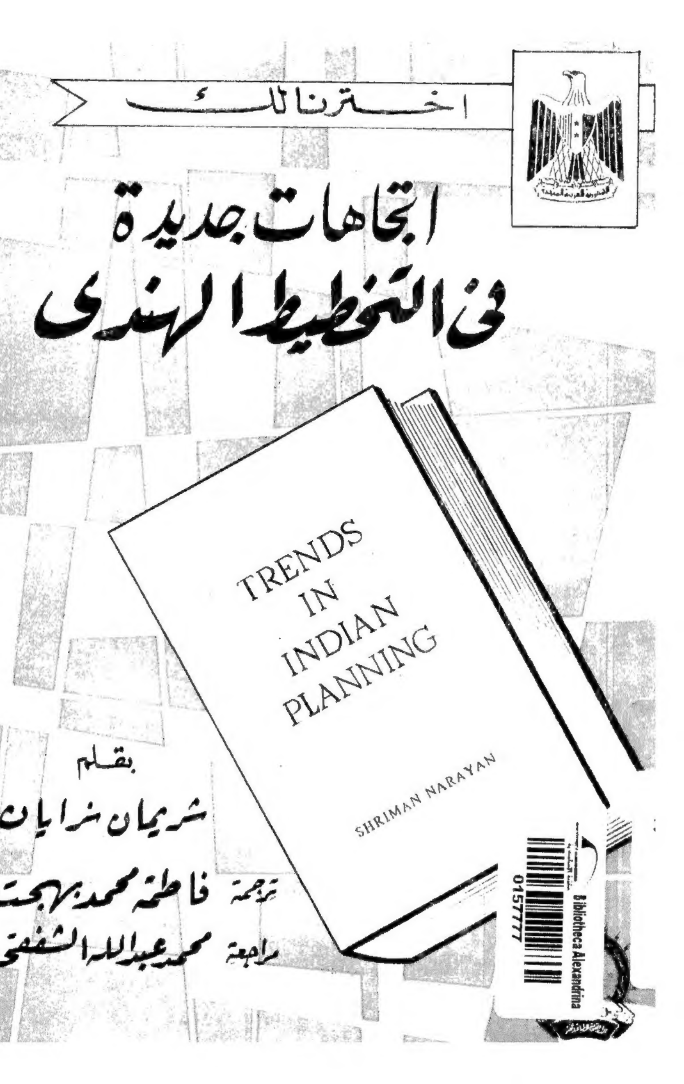

اخترنا لك
اتجاهات جديدة
في التخطيط الهندي
TRENDS
IN
INDIAN
PLANNING
SHRIMAN NARAYAN
بقلم
شريمان نرايان
ترجمة فاطمة محمد بهجت
مراجعة محمد عبدالله الشفقي
Bibliotheca Alexandrina
01577777

اخترنا لك

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز برهام
رئيس قسم اللغة العربية
الأسبق
الإسكندرية

اتجاهات جديدة
فى التخطيط الهندى

تأليف: شريمان نرايان

ترجمة: فاطمة محمد بهجت

مراجعة: محمد عبد الله الشفقى

تقـــديـــم

تتلخص أهمية هذا الكتاب فى أنه يعالج الجانب الانسانى من مشكلة التخطيط ، ويلفت النظر الى خطورة اهمال هذا الجانب عند وضع أية خطة تهدف الى التنمية الاقتصادية . وقد جاء فى هذا الكتاب أن الذى يتتبع الفكر الاقتصادى من آدم سميث ، الى كارل ماركس ، الى كينز يكتشف ان رجال الفكر الاقتصادى أو الفكر الاشـتراكى (سـواء كانوا مثاليين أو ماديين) لم يهتموا كثيرابالجانب الذاتى ، والانسانى ، والاخلاقى لمشكلة التخطيط .

وقد التقط شريمان نرايان هذه النقطة وجعلها محور المقالات التى يضمها هذا الكتاب الذى صدر فى عام ١٩٦٢ ، ومما يؤهله للحديث عن هذا الموضوع انه عضو فى لجنة التخطيط الهندية . ويحذر الكاتبرجال التخطيط من : « اننا قد نتوق الى رفع مستوى معيشة الشعب بسرعة فائقة ، غير أننا قد نهمل ـ فى عجلته ـ الجانب الانسانى للتقدم والتطور . هذا الجانب الذى يجعل الحياة جديرة بأن يحياها الانسان . وسنجد اننا لانصل الى شيء اذا نحن وضعنا تخطيطا اقتصـاديا يعبىء الموارد المادية والمالية دون ان نفسح المجال أمام تطوير الشخصية الانسانية ». والى جانب هذا . قام شريمان نرايان بالقاء أضواء جديدة على اتجاهات عدة فى التخطيط الهندى مع الاشارة بصفة خاصة الى مشروع السنوات الخمس الثالث فى الهند .

ويختار المؤلف « نحو نظام اقتصادى جديد » عنوانا للفصل الاول من الكتاب . وفى هذا الفصل يؤكد اهمية الجانب الانسانى فى الخطة ، وان استثمار البشر ليس أقل أهمية من استثمار الموارد والثروات . بل ان استثمار البشر قد يضاعف من الثمار الناجمة عن اسـتغلال الموارد المادية . وهو يستشهد فى هذا الفصل بعبارات عامة وردت على السنة زعماء سياسيين ، وخبراء فى شئون الاقتصاد ومفـكرين وصحفيين . ويشير الى ماكتبه لويس ممفورد فى كتابه « تحول الانسان » . ففى هذا

الكتاب أكد ممفورد أهمية تطوير الجانب الانسانى ، اذ يقول اننـا حين نشرع فى النهوض بالانسان وبالمجتمع فان حضارة العالم الجديد قد تخلق « طاقة روحية جديدة ، طاقة تسفر عن امكانيات جديدة كانت مخبأة فى الذات البشرية مثلما كان الراديوم مخبأ فى العالم المادى منذ قرن مضى — كان مخبأ وموجودا فى الوقت نفسه ، وعلى الدوام » .

هـذا هو الجـانب الانسانى للمشكلة ، وهو الجانب الذى يهيب بالتخطيط الاقتصـادى الا يهتم بانتاج المزيد من السلع التى يشـتريها الناس بقدر مايهتم بالمزيد من الفرص التى تتاح لهم كى يعيشوا .

وليس غريبا أن يصدر هذا الميل عن كاتب هندى . ذلك انه انمـا يعبر هنا عن نظرة الهنود الى كثير من القضايا ، فنظرتهم مشبعة بروح التصوف والتقشف ، ومتأثرة — الى حد كبير — بأفكار عظمائهم وعلى راسهم المهاتما غاندى .

وينتقل الكاتب الى نقطة اخـرى يعـالج فيهـا قضـية المركزية واللامركزية ، قائلا ان هذه القضية تتصل بالقيم الادبية والروحيـة . فالمهاتما غاندى قد نادى بوجوب التوسع فى اللامـركزية — اللامركزية الاقتصادية واللامركزية السياسية — وذلك لكى يتحقق الشكل الجديد للمجتمع الاشـتراكى . ويشير الكاتب الى الصلة الوثيقـة بين قضـية اللامركزية الاقتصادية والسياسية ، وقضية ايجاد عمل للعاطلين . ذلك لان اللامركزية تحقق فرصا أكبر للعمل ، وتقضى على الاحتكار . . ويقول المؤلف ان الحاجة ماسة الى تشغيل العاطلين وبخاصة فى البلدان المتخلفة الآهلة بالسكان .

وتحت عنـوان « حتمية التخطيط » ، يقول المؤلف ان الهـدف الرئيسى للتخطيط هو تعبئة مختلف الموارد من أجل استغلالها على افضل نحو ، وتطوير البلاد تطويرا شاملا مع اعطاء الاولوية لبعض الاشـياء . ولايهدف التخطيط الى غايات اقتصادية خالصة ، وانما يرنو ايضا الى اغراض اجتماعية . والتخطيط الاقتصادى يهدف الى مضاعفة الانتاج فى القطاع الزراعى والقطاع الصناعى ، غير أن على التنمية الاقتصادية أن تحمى — فى الوقت نفسه — مصـالح الطوائف الضعيفة داخل المجتمع . والتنمية تحقق هذا المطلب عن طريق تقريب الفوارق فى الدخول والثروات الحالية ، ذلك ان الضرورة تحتم هذا .

وللهند ظروف تسـتدعى التخطيط وتجعله لازما — فالتخطيط ضرورى فى البلاد التى تعانى من راس مال محـدود ، وفى الوقت نفسه تختنق بالسكان الآخذين فى انتزايد المستمر . وجدير بالذكر ان الزيادة السنوية فى عدد سكان الهند تربو الآن على ٢٪ هذا وقد قـدم للكتـاب مستر نهرو رئيس وزراء الهند .

نبذة عن الكاتب

ولد شرى شريمان نرايان فى عام ١٩١٢ . وقد بشر استعداده الفكرى بمستقبل أكاديمى سواء فى المدرسة أو فى الجامعة ، وحصل على درجة الماجستير فى الأدب الانجليزى وفى الاقتصاد • وقد قرر أن يجند مواهبه لخدمة الوطن الأم • وقد عمل لسنين عديدة فى واردها وسيفاجرام مساعدا وثيق الصلة بالمهاتما غاندى • وقد انضم الى حركة « ارحلوا عن الهند » فى عام ١٩٤٢ وقد بقى فى المعتقل لمدة ثمانية عشر شهرا . وحالما خرج من السجن نشر كتابه « خطة غاندى » الذى كتب غاندى مقدمته بنفسه . ووصفه بأنه مزيج غير عادى من العلم والرزانة والتواضع . وانه يعتبر « جوهرة نادرة » . ولقد قام برحلة حول العالم فى عام ١٩٤٩ لالقاء محاضرات لنشر أفكار غاندى وفلسفة سارفودايا فى الحياة . ولقد كان نرايان عضوا فى البرلمان خلال ١٩٥٢ ــ ١٩٥٧ . وكان فى المدة مابين ١٩٥٢ ــ ١٩٥٨ يعمل سكرتيرا عاما للمؤتمر القومى الهندى ورئيسا لتحرير مجلة « ايكونومك ريفيو » .

مقدمة

بقلم شرى جواهر لال نهرو

ان زميلى فى هيئة التخطيط ، شرى شريمان نرايان ، قد كتب عن موضوع يخلب لبى . واعتذر لاننى لم اتمكن بعد من قراءة كل ماكتبه نتيجة لضغط العمل الزائد . ولكنى عند النظر الى الفهرست ، والقاء نظرات على اجزاء متفرقة من الكتاب ، وجدت أنه قد مس موضوعات على جانب كبير من الاهمية ، بما فى ذلك بعض الموضوعات التى أصبحت تثير جدلا فى سياستنا المعاصرة . ومن الخير مناقشة هذه الموضوعات باستفاضة حتى ولو لم يوافق المرء على اسلوب معين فى عرضها .

والاعتقاد السائد الآن أن الشعب الهندى قد أصبح يتمتع بوعى تخطيطى . وانا اعتقد ان هذا القول صحيح تماما ، بالرغم من أن كثيرين ليس عندهم الفهم الواضح لمعنى التخطيط ومضمونه . والواقع انه لامفر من أن تتقدم وفقا لتخطيط . وهذا الراى يسود كافة أرجاء العالم .

ولقد قيل ان تجربة الهند الهائلة تعتبر تجربة جديدة . ومن الطبيعى ان الدول الشيوعية قد بدأت التخطيط . ولكن اذا أردنا أن تطبق مبادىء التخطيط الأساسية على بناء الحكومة الديمقراطى (وبذلك نحصل على تخطيط ديمقراطى) أصبحت لدينا تجربة جديدة بحق ، وسينظر اليها العالم باهتمام وأمل كبيرين . لذا فاننا حين نحاول علاج هذه المشكلة لانعمل من أجل الهند فقط وانما نعمل ايضا داخل نطاق عالمى أرحب .

ومن الواضح ان مشكلتنا من اعظم المشاكل . والمصاعب التى تصادفنا كبيرة للغاية ، ولكنى أعلم تمام العلم اننا سنتمكن من النجاح فى التغلب على هذه المصاعب وفى اصلاح حالنا ولقد أعطتنا التجربة التى اكتسبناها خلال الخطة الخمسية الاولى والخطة التالية ثقة فى انفسنا، وفى الوقت نفسه، ، فان تجربتنا والمواد الموجودة تحت تصرفنا قد زادت زيادة كبيرة .

ولا أكاد أتصور عملا أكثر اثارة من أن نكون مشتركين فى رسـم وانجاز هذه الخطة العظيمة التى تمس مستقبل ٤٠٠٤ مليونا أو أكثر من الأشخاص . ولقد كان من حسن الطالع أن تجىء زمالتنا على هذا النحـو ولكنا اذا نظرنا الى بعيد وجدنا أن رسم الخطة لم يؤخذ فى اعتباره هذه القلة المشتركة فى عضوية هيئة التخطيط ، أو غيرهم من الاعضاء ، وانما الاعداد الغفيرة من الشعب الذى يسهم اليوم فى انجاز هـذه الخطط . فاليهم يعود الفضل . وعلى هذا فاليهم يجب أن تعود الفوائد التى تنتج عن هذه الخطة .

الفصل الأول

نحو نظام اقتصادى جديد

اننا خلال حماستنا من أجل التنمية الاقتصادية المرسومة فى الهند والتى نريد أن تتم في وقت سريع عرضة لان نغفل المبدأ الاساسى القائل بأن مجرد الوصول الى مستوى أعلى فى الرفاهية المادية لايمكن أن يكون المعيار الاساسى لمعرفة التقدم الحقيقى لاية دولة .. بالرغم من انه يتعين علينا ان نضمن لكافة المواطنين الحد الأمثل للضرورات والنعم المادية ـ فى شكل وجبات غذائية كافية وملابس مناسبة وتوفير المساكن والتعليم الى جانب الخدمات الطبية ـ الا انه لايمكن أن نغفل الحقيقة التالية : وهى أن المقياس النهائى الذى نقيس به تقدم البلد يجب أن يتمثل فى طابع المواطنين وشخصيتهم ، ويشير تاريخ الفكر الاقتصادى من آدم سميث الى ماركس وكينز الى ان كلا من رجال الفكر الاقتصادى والفكر الاشتراكى سواء كانوا مثاليين أو ماديين لم يهتموا كثيرا بالجانب الذاتى والاخلاقى والايجابى لمشكلة التخطيط (١) وكما أشار لويس ممفورد فى كتابه «تحول الانسان» ان حضارة العالم الجديد قد تخلق ـ خلال عملية تحول الانسان والمجتمع ـ « طاقة روحية جديدة ، طاقة تسفر عن امكانيات جديدة كانت خبيئة فى الذات البشرية مثلما كان الراديوم خبيئا فى العالم المادى منذ قرن مضى ـ بالرغم من انه كان موجودا على الدوام » (٢) وعلى ذلك لايجب الحكم على النظام الاشتراكى الجديد الذى صورناه بكمية المتع المادية والرفاهية التى فى استطاعنا أن نجمعها فقط ، ولكن يتعين الحكم على ضوء المستوى المرتفع للقيم الاخلاقية والادبية التى تحكم حياة أمة . وقد أشار غاندى الى « أن المعنى الحقيقى للمدنية لا يتمثل فى تكاثر الاحتياجات وانما فى الحد منها عن عمد وطواعية ومن الواضح أنه حتى قانون تناقض المنفعة وقانون الحاجات التى لاتشبع .. يشيران الى أنه كلما حصل الانسان على المزيد قلت مقدرته على الحصول على المنفعة الحقيقية من المواد الاستهلاكية .

---

(١) جون ستراتشي « الاشتراكية المعاصرة » ص ٢٩٤ .

(٢) لويس ممفورد « تحول الانسان » ص ١٨٢ .

ان ارضاء رغبة من الرغبات تقود الى رغبة أخرى ، وعلى ذلك فان رغبات البشر تظل لاتشبع ولاتتحقق . وعلى ذلك كان لزاما أن نصل الى النتيجة القائلة بأن الاقتصاديات الحقة باعتبارها علما يجب أن يدرس السلوك البشرى « كوسيلة الى الغاية التى تجعل الانسان لايحتاج الى شيء » «وتتمثل هذه الغاية فى الالغاء الكامل لكافة الاحتياجات الموجودة آنذاك » (١) وعبر رومان رولان عن الفكرة نفسها بطريقة واضحة للغاية فقال : « كلما كثرت ممتلكاتى قلت قيمتى الحقيقية » . وحاول البرت شتابتسر فى كتابه (المدنية بين التدهور والازدهار) أن يشرح « الحقيقة البشعة التى توضح أنه مع تقدم التاريخ والنمو الاقتصادى للعالم ، فان نمو المدنية الحقة لم يصبح اسهل وانما أصبح أكثر عسرا » . وفى غمرة قلقنا من اجل الحصول على تقدم سريع فى رفع مستوى معيشة الشعب اهملنا جانب التقدم والتطور البشرى الذى يجعل الحياة تستحق العيش حقا . ومن اجل هذا ظل غاندى يؤكد تأكيدا قويا القيم الاخلاقية والروحية والتى بدونها تصبح القيم الاقتصادية والمادية مجرد ظلال بلا حقيقة ، وعلى ذلك فان هدف التخطيط الاقتصادى يجب « الا يهتم بانتاج المزيد من السلع التى يشتريها الناس بقدر ما يهتم بالمزيد من الفرص التى تتاح لهم كى يعيشوا ، ومن هنا يجب أن تقتصر الزيادة على السلع التى تحقق افضل حياة ممكنة » . « وكلما زاد معيار مستوى الحيوية تعذر التعبير عن هذا المعيار بلغة النقود وازداد بعدا عن عمليات السوق • (٢) » وعبر وولتر ليبمان فى كتابه « الفلسفة العامة » عن الفكرة نفسها بأن أوضح حاجة الديمقراطيين الى الايمان « بالحقائق غير المادية » أو « القوى الروحية » المميزة عن « القوى المادية » .

وحتى اذا نظرنا الى الامور من وجهة نظر التخطيط الاقتصادى التقليدى وجدنا أن الكل مجمع الآن على أن « الاستثمار البشرى » أهم بكثير من « الاستثمار فى السلع » . « وان معظم البلدان المتخلفة تستطيع أن تستثمر الناس وأن هذا الاستثمار سيؤدى الى نتائج ملموسة مماثلة للنتائج التى يسفر عنها استثمار الموارد المادية • بل ان استثمار الناس فى كثير من الحالات يؤدى الى زيادة فى تدفق السلع والخدمات اكثر من التى تنجم عن أى استثمار مماثل فى الموارد المادية » (٣) ولفت بروفسور

---

(١) جـ . ك مهتا « دراسات فى النظرية الاقتصادية المتقدمة » . صفحة ١١ .
(٢) لويس ممفورد « مستقبل البشرية » .
(٣) مقاييس التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، مطبوعات الامم المتحدة ص ٥٢ .

جالبريث نظرنا « الى فشلنا فى استثمار الناس » ٠ « وان المحك يتمثل فى قدرتنا على استثمار الرجال أكثر من قدرتنا على استثمار المواد » (١) ويرى الدكتور بول تيلور انه حرى بالتقارير التى تقيس مدى التنمية فى المجتمع المحلى أن تحاول قياس التقدم البشرى فى الأشياء (٢) ٠ واشار البروفســـور تشومبيتر الى أنه اذا أردنا أن يكتب النجاح للديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية وجب « توافر أعـداد كافيـة من الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة الملائمة والشخصية الأدبية المناسبة (٣) ٠ وعلى ذلك ، من الواضح انه من أجل نجاح التنمية الاقتصادية الموجهـة بالمفهوم المعتاد «الاصلاح من الضرورى تماما تطوير الصـفات الداخلية للرجال والنساء الذين يتكون منهم المجتمع المحلى أو الامـــة وان أى نظام للتخطيط الاقتصادى يتعامل مع تجنيد الموارد المالية والمادية بدون توفير مجال رحب من أجل تطوير شخصية الانسان وفقا لمعايير أخلاقية أســمى يقودنا بلا شك الى طريق مسدود » ٠

« لقد أشار اتشاريا فينوبابهاث ذات مرة بطريقـــة تهكمية الى أنه لايعرف شخصا فى العالم بأسره يتمتع بمســتوى فى الحيـاة ارفع من مستواه هو : « فانا أمتلك أرضا تبلغ مساحتها حوالى ٥ ملايين فدان ، وقد منحت لى عن طواعية من الهبات الاختيارية . وفى استطاعتى خلال تجوالى ان اعيش فى منزل جديد كل يوم ، وفى مقـدورى أن أنام تحت قبة السماء الواسعة وتمنحنى النجوم المتألقة والقمر قبسا من الخلود. وفى يوم من الايام ضرب مثالا طريفا لأحد اجتماعات القرية ٠ ففى احدى المدن دعاه أحد ملاك الاراضى الاغنياء الذى كان قد وهب بعض الاراضى لحركة بهودان وقد عرض عليه مالك الارض هذا باعتزاز رسما لشروق الشمس الذى كان قد ابتاعه بمبلغ ١٠٠ روبية . وابتسم فينوبا وسأله: «ألم يكن من الأوفق بدلا من شراء شروق الشمس بمبلغ مائة روبية أن يقيم فى قرية ويرى الشمس وهى تشرق من جهة الشرق كل صباح بدون ثمن ؟ » .. وقد قام بسؤال سكان القرية : « من الذى يتمتع بمستوى معيشى ارفع ؟ .. هـل هو ذلك الشخص الفنى الذى يقيم فى المدينـة داخل مكان مزدحم ويعلق رسومات على جدرانه تصور مناظر طبيعية مختلفة أم ذلك الشـخص الذى يعيش فى القرية فى ظروف صحية ومتصل اتصالا مباشرا بالطبيعة ؟ ٠٠ (٤) »

---

(١) جـ. ك. جلبريث « المجتمع الموسر » ص ٢٧٧ ٠

(٢) بول تيلور « تنمية المجتمع المحلى » صفحة ٦ ٠

(٣) جـ.تشومبيتر « الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية » ٠

(٤) أسبوع مع فينوبا ص ٣٧ ـــ ٣٨ ٠

وكان غاندى يعتقد ــ تمشيا مع اهتمامه بالقيم الروحية والخلقية في البناء ــ بوجوب توافر مجال متسع أو لا مركزية في السلطة الاقتصادية والسياسية فى ظل شكل جديد من المجتمع الاشتراكى أو المجتمع المثالى الذى نود تحقيقه . ولم تكن اللامركزية بالنسبة لغاندى مجرد عملية ميكانيكية أو ادارية . ولقد كان غاندى يؤمن باللامركزية فى ثلاثة مجالات فى الصناعة وفى الاقتصاد وفى الحكم ، وكان مفهومه هذا يستند الى علم . . ومما قاله : « ان اللامركزية تختلف عن نقيضها فى أن الاولى تؤدى الى الصمود والى الاستقرار الاجتماعى » .

ومفهوم اللامركزية يشبه تقاليد الطهى فى المنازل « اذ ترفض أن تتأثر بمرور الزمن وتطور العلوم » . وقد أكد غاندى أن « أساس الكفاية الذاتية والاعتماد على النفس هو الطريق الى عدم استخدام العنف عند الفرد والجماعة (١) » .

وقد رغب غاندى على ضوء التخطيط الاقتصادى المثالى أو الذى لايؤمن بالعنف أن يكون عنصر المبادرة فى يد المجتمعات الريفية الصغيرة حتى تستطيع هذه المجتمعات تذوق « طعم الحرية » عن طريق مساعدة نفسها بنفسها وتطبيق مبدأ الاعتماد على النفس . وهذا هو السبب الذى جعله متحمسا لتطوير نظام المجالس فى القرية الهندية كجزء لايتجزأ من مستقبل التنظيم السياسى والاقتصادى للبلد . ولقد انتهت حركة تنمية المجتمع المحلى بعد عدد من السنين التى انقضت فى تجارب تمهيدية انتهت الى نتيجة قاطعة بأنه لايمكن رفع مستوى المعيشة لجموع الشعب الهندى الا عن طريق احياء منظمات القرية وهذه المنظمات يمكن أن تكون أسلوبا فعالا فى يد التخطيط الاقتصادى ، وذلك بسبب وجود نوع من التماسك الاجتماعى والمعرفة القوية وكذلك لوجود الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع الريفى الصغير . وهذا هو السبب فى التسليم بأنه يجب بذل كل المجهودات لتطوير « الحكم الذاتى للقرية فى التخطيط الديمقراطى » (٢) . وقد كان تشستر باولز حازما فى تسليط الضوء على قدرة منظمات القرية فى الهند وأشار الى : « أن صرف النظر عن خطة غاندى حول جمهوريات القرى الصغيرة قبل تجربتها تجربة كاملة سيكون أمرا مؤسفا (٣) .

---

(١) بابر يلال ، مهاتما غاندى : المرحلة الاخيرة ، الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٢) ف. ت. كريشنا ماتشارى « تنمية المجتمع المحلى في الهند » ص ٦٧ .

(٣) تشستر باولز « أفكار ، واناس ، وسلام ، ص ١٣٢ » .

ولقد انساق الفكر السياسى والاقتصادى الحديث فى الغرب الى النتيجة الحتمية القائلة « بأن الديمقراطية لايمكن توقع ازدهارها فى المجتمعات التى تركزت فيها القوة السياسية والاقتصادية » .. « ولقد حول التنظيم الزائد عن الحد الرجال والنساء الى مجرد آلات وخنق الروح الخلاقة وقضى على نفس احتمالات وجود الحرية (١) » ويشير بروفسور هكسلى الى : « كيف أن الحياة فى المدن الكبيرة لا تؤدى الى النضوج الفكرى .. ولاتسهم فى ازدهار الحرية المسئولة داخل الجماعات الصغيرة التى تحكم نفسها بنفسها .. وهذا هو الشرط الاول للديمقراطية الحقة» ولقد لاحظ بروفسور هكسلى عند الاشارة الى التأثير [illegible] لعملية التنظيم الزائد حتى لو كان هذا من اجل الرفاهية الاجتماعية اشار الى ان « الاخصائيين الاجتماعيين الذين يحاولون توجيه هذه القوى يحاولون دفعنا فى نظام جديد للعصور الوسطى » .

وفى البلدان ذات الطابع الاستبدادى ، زادت الدلائل التى تشيرالى ان المركزية والبيروقراطية تعوقان التخطيط الاقتصادى عن تحقيق نتائج كثيرة .. ذلك انهما تشلان التطور الكامل للافراد وللجماعات الصغيرة .. وقد ذكر جون جنتر « ان البيروقراطية السوفيتية مقسمة الى فروع بشكل غير عادى ، والاتصال بين الفروع يتم بطريقة رأسية لا أفقية » (٢)

واشار جون جنتر كيف أن البيروقراطى الصغير ظل يعوق التقدم لقرن أو يزيد .. ومن الطريف أن تروتسكى قال يوما ما معناه : « ان دكتاتورية البروليتاريا تحولت اليوم الى دكتاتورية السكرتارية » .. وعلى ذلك ، فانه مما يثلج الصدر أن نعرف أنه حتى فى البلدان التى تسير على نهج المركزية مثل الاتحاد السوفيتى ، ظهر ميل متزايد الى اللامركزية على الاقل فى السلطة الاقتصادية داخل مجال التنظيم الصناعى .. أما فى يوغوسلافيا فان الماريشال تيتو يجرى تجارب جريئة فى مجال لا مركزية السلطة الاقتصادية وجعلها مشاعا فى يد عمال المصانع ، وكذلك فى يد عمال المزارع الجماعية .. ومع ذلك يجب أن نعرف أنه لكى تنجح عملية اللا مركزية يجب أن تكون هذه العملية ارادية وواعية .

« وعند تجميع كل أعنة السلطة السياسية فى أيد قليلة . وعند انشاء وظائف من أجل الموظفين المرفهين ، فان توزيع السلطة الاقتصادية

---

(١) الدوس هكسلى « زيارة جديدة للعالم الجديد الجرىء » . صفحة ٣٨ .
(٢) جون جنتر « داخل روسيا اليوم » ص ٢٣١ .

يتطلب مجهودا واعيا وتصميما » ان اللامركزية التى تقرهـا الحكومة ليست نظاما طبيعيا تميل الانحرافات المصطنعة الى اللجوء اليه ، وانما هى توازن حساس يتعرض دوما لخطر التدخل البيروقراطى ، وقد تنحرف هذه اللا مركزية الى الطرف المضاد الى سلطة مفرطة فى مركزيتها » (١) .

ويتصل بقضية اللامركزية الاقتصادية والسياسية مشكلة ايجـاد أعمال كافية للناس ، وخاصة فى البلدان المتخلفة .. ولسنا بحاجة لأن نكرر أن من العسير فى الاقتصاد المركزى الآلى توفير ظروف العمـالة الكاملة ، وبخاصة فى المناطق المكتظة بسكانها .. وحتى يومنا هذا ، فمن غير الممكن بالنسبة للبلدان التى قطعت شوطا بعيدا فى التصنيع مثل الولايات المتحدة ، أن تستوعب ملايين العمال المدرجة أسماؤهم فى سجلات العاطلين .. وخطر التشغيل الآلى والوسائل التى تقلل من الحاجة الى الأيدى العاملة ، أمر يهدد بتخريب الاقتصاد الأمريكى ، وذلك بحرمان عدد كبير من العمل المثمر ... ومن أجل هذا تحاول امريكا نفسها أن تطبق مبدأ اللامركزية أو توزيع الصناعات على رقعة اكبر ، فى شـكل مصانع صغيرة تعتبر فروعا للصناعات الضخمة .

ومن الصعب فى دولة متخلفة ومكتظة بالسكان ، مثل الهند ، تمهيد السبيل لتشغيل كامل بدون تحقيق لا مركزية صناعية فى مجال أوسع على طول البـلاد وعرضها .. ولا يمكن عمل هذا الا عن طريق الصناعات المنظمة فى نطاق صغير ، مثـل صناعات الأكواخ والصناعات الريفية ، وخاصة الصناعات التحـويلية ، والصناعات الزراعية على اسـاس تعاونى .. ولسنا بحاجة الى أن نؤكد ان المجتمع الديمقراطى المتمدين يجب أن يوفر العمل لكافة المواطنين القادرين الذين يطلبون عملا .

ومن الامور المسلم بها أن الشرور الناجمة عن البطالة لا تقتصر على المجال الاقتصادى، ولكنهاتميل الىتشويه العناصر المادية والعقليةوالأدبية فى الشخصية الانسانية .. ومن أجل هذا يعترف رجال الاقتصـاد الغربيون أنفسهم بأن « التشغيل الكامل أفضل من انتاج مضاعف تصحبه البطالة » (٢) بل ان العبء المادى للبطالة فى الاقتصاد المتخلف جـد جسيم ، وذلك لأن الأشخاص العاطلين هم فى الحقيقة مثل الآلات التى تظل تدور وتستهلك — وهو هنا الطعـام — بدون أن تكون متصلة بأية ماكينة أو جهاز ينتج سلعا » (٣) .

---

(١) « الاصلاح الاقتصادى فى يوغوسلافيا » (الشئون الخارجية) يناير ١٩٥٩ .

(٢) جـ.ك جالبريث « المجتمع الموسر » ص ١٥٣ .

(٣) ريتشارد جريج « فلسفة التنمية الاقتصادية » ص ٦ .

لذا فان خطة غاندى الخاصة بصناعة المنسوجات القطنية الهندية ، والاهتمام بالصناعات الريفية ، لم تكن افتراضا نظريا وانما برنامجا عمليا ايجابيا يهدف الى استغلال الطاقة العاملة الضائعة فى البلاد الى أقصى حد ، عن طريق تشغيلها على نطاق واسع ، واستخدام أساليب الانتاج الكفيلة بتوفير رأس المال ، ويؤمن ريتشارد جريج بأن « خطة غاندى ــ اذا ما قيست بأية خطة فى أى بلد ــ تعتبر أنجح الخطط جميعا وأسلمها وأهمها وأكثرها تطبيقا ، من أجل علاج البطالة والبطالة المقنعة » .

ومن الواضح أنه لا يمكن لسلطة مركزية أن تتحمل مسئولية توفير تشغيل كامل للشعب فى كل منطقة .. وهذه المشكلة يمكن تناولها ــ بشكل فعال ــ عن طريق منظمات القرية ، بالرجوع الى قدرتها على المبادرة والابتكار ، وقدرتها على اتخاذ القرارات الديمقراطية .. ومن الضرورى أن يستفيد أفراد المجتمع المحلى نفسه من برامج المرافق العامة التى تهدف الى توفير العمل للشعب « ومن الممكن أن يقوم القرويون بتعبيد طريق صغير ليصل قريتهم بالطريق العام ، ولكنهم لن يقوموا ببنـــاء طريق رئيسى لكل من هب ودب بدون أجر .. وقد يستطيعون حفـر مصرف من أجل قريتهم بلا مقابل ، ولكنهم لن يقوموا بمثـل هـــذا العمل اذا تم توزيع الفائدة خـــارج منطقتهم » (١) . ومن ثم فالحاجـة ماســة الى لا مركزية السلطة الاقتصـادية والسياسـية بطريقة جريئة ومنظمة .. ومن المؤمل أن تقوم كل حكومات الولايات بانجاز هـــذه التوجيهات نصا وروحا .

وحرى بنا أن نكرر ــ فى عبارات واضحة ــ أن مفهوم اللا مركزية الاقتصادية ، التى تظهر فى شكل صناعات صغيرة ومحلية ، لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع فكرة الاستفادة من ثمار العلم .. ولم يكن غاندى ضـد فكرة الاستفادة من العلم فى تحسـين صناعات القرية وصناعات الأكواخ .. ولكن علينا أن نفكر آخر الأمر فى علاقة تطوير المجتمع المحلى على ضوء الكفاية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس على ضـوء الكفاية التيكنولوجية والآلية فقط ، ويجب أن تتسنى دائما القدرة على « انجاز زيادة فى الانتاج بسرعة معقولة فى الدول المتخلفة باستخدام تحسينات تيكنولوجى بسيطة وقليلة التكاليف » (٢) .

وان احلال الآلة محل الاحتياطى الكبير من العمال غير المهرة فى البلدان المتأخرة « لهو ذو فائدة أقل مما هو فى البلدان المتقدمة حيث

---

(١) و . آرثر لويس « نظرية النمو الاقتصادى » ص ٥٩ .

(٢) « مقاييس للتنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة » مطبوعات الامم المتحدة ص ٢٩ .

تكون تكاليف العمال غير المهرة مرتفعة ، علاوة على كونهم نادرين • ولقد أشار بول اينزيج : « انه من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى الدول المتأخرة •• من الصعب ادخال التشغيل الآلى طالما توجد جماعات كبيرة من العمال غير المهرة الذين يحاولون أن يعتصروا وسيلة عيش ضئيلة من الأرض » (١) • ولذا فان التشغيل الآلى فى البلدان المتخلفة لابد وأن يثير قدرا من المشاكل مساو لعدد المشـــاكل التى سيحلها •• وحتى فى حقل الزراعة، فقد تحقق الآن أن «الآلات الزراعية أقل كفاءة من الايدى العاملة فى الحصول على آخر قدر من الانتاج من فدان من الأرض » (٢)• ولا يمكن تطبيق أحدث الاتجـــاهات التيكنولوجية فى جميع البـــلدان بطريقة متشابهة ، فمثلا فى البلدان التى يندر فيها العمال ويتوافر فيها رأس المال ، سيكون من الضرورى استخدام الوسائل التى تحتاج الى رأس مال كبير ، ولكن « نفس هذه الوسيلة فى الانتاج ليس من الضرورى ألا تكون اقتصادية فى اقتصاد آخر حيث من السهل وجود رأس المـال والعمال بنسبة تختلف اختلافا بينا •• ولا يجب الخلط بين الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية » (٣) ولقد عبر راجنار نيركسى عن نفس هذه الفكرة فى نص غاية فى الوضوح :

« ان عملية التنمية فى الدول المكتظة بالسكان لا تحتاج الى أدوات وماكينات ونفس القدر من وفرة رأس المال على النهج المتبع فى الاقتصاديات المتقدمة حيث يقل العمال بدرجة نسبية •• ومن الواضح أن بعض المعدات ، وكذلك فنون الانتاج المستوردة من الدول المتقدمة قد تحتاج الى رأس مال كبير •• ولذا فهذه المعدات تصبح غير ملائمة للدول التى يندر فيها رأس المال ويتوفر العمال •• مثل هذا أنه فى حالة تعبيد طريق فى الدول الزراعية المكتظة بالسكان •• فمن غير المعقول اقتصاديا تزويد كل عامل بهراسة (بجانب الشروع فى تدريبه على تشغيل هذه الهراسة) • ويمكن للمرء ، فى مثل هذه الدول ، أن يرى الرجال والنساء يقيمون سدودا على الأنهار بحمل التراب فى سلال على رءوسهم •• ولذا فان نفس وفرة رأس المال الموجودة فى الدول المتقدمة ليس مرغوبا فيها ، بل ولن يسمح بها (٤) •

وعلى ذلك ، فان بلدا فقيرا مثل الهند يجب أن يستخدم أدوات انتاجية أقل كفاءة نسبيا من أجل زيادة الانتاج الزراعى والصناعى فى

---

(١) بول اينزيج « المواقب الاقتصادية للتشغيل الآلى » ص ١٨٣ •

(٢) تشستر باولز « أفكار ، وأناس ، وسلام » •

(٣) ب•ت بوار – ب• س يامى « اقتصاديات البلدان المتخلفة » ص ١١٨ •

(٤) راجنار نيركسى « مشاكل تكوين رأس المال فى البلدان المتخلفة » ص ٤٥ •

ظل الظروف الراهنة ·· وهذا هو السبب الذى جعل غاندى يؤكد تأكيدا قويا ضرورة المحافظة على كرامة العامل فى القيام بالعمل اليدوى والجسمانى من أجل تحسين حالة الشخص الاقتصادية ·· ولم يستنكف استخدام الشخص ليديه من أجل انتاج ضروريات الحياة ·· كذلك كان العمل الجسمانى بالنسبة له مصدرا ممتازا للتطور الأخلاقى والروحى « لقد خلق الله الانسان ليعمل من أجل قوته ، وقال عن هؤلاء العاطلين انهم لصوص » ·· وحتى التخطيط الاقتصادى العالمى قد سلم اليوم بنفس هذا المبدأ · ولقد قام فريرى دندرادى فى كتابه «الحرية تختار العبودية» بالتوسل الى الدول الاوروبية الكبرى بأن تستيقظ من سباتها الذى نتج عن الحربين الكبريين ، وأن تعود الى « المفهوم القائل بأن العمل هو الطريق الوحيد لكسب العيش ، والطريق الذى يمكن أن تكسب عن طريقه أية دولة الحق فى اسماع صوتها الى العالم » ·

وعلاوة على ذلك ، فانه فى غمار تطوير العلم الى أقصى حد من الناحية التيكنولوجية والتخصص ·· فمن الواجب علينا أن نحتفظ « باللمسة الانسانية » التى ليس للحياة بدونها قيمة ·· وقد قرر لويس ممفورد « أنه من أولى واجباتنا أن نستعير قدرتنا على أن نكون بشرا ، وأن نفكر ونشعر كأناس متكاملين ، وليس كمتخصصين أو كعقائديين ، وليس كمناصرين وخبراء ، أو كسياسيين أو كمذهبيين دينيين ، ولا أن نفكر ونشعر كقبليين ووطنيين ، وانما كمؤيدين لكل ماهو انسانى حقا .. علينا أن نؤمن بالحب والمنطق كأمور أثمن من الحياة نفسها » (١) · ولقد أشار « أشاريا فينوبا بابهاف » كذلك الى الحاجة القصوى الى الجمع بين العلم والتيكنولوجيا مع عدم استخدام العنف أو مع التزام الانسانية ·· وقرر فينوبا « ان عدم استخدام العنف قد أصبح أمرا لابد منه مع ازدهار العلم ·· لقد أعطى العلم للناس سلطانا قد يحسدهم عليه الآلهة ·· وعلى ذلك فقد أصبح التعايش السلمى شرطا من شروط البقاء » · · فاذا استمررنا فى السير وراء القيم المادية وحدها ، بدون تدعيم سيادة القيم الانسانية والروحية فى الحياة ، فان ثمار العلم والتيكنولوجيا بدلا من أن تنشر الصحة والحيوية فى التنظيم الاجتماعى، فانها ستفسد مصادر الحياة وستقود الى تخريب شامل ·

ومن الممكن تطوير القيم الأدبية والانسانية فى المجتمعات الريفية الصغيرة أكثر منها فى المدن الكبيرة التى تميل الى الافراط فى النظرة الاجتماعية ذات الصبغة الآلية التعسفية ·· ومن أجل هذا السبب فضل غاندى ألا يكون التطور فى الهند عن الطريق التقليدى للتصنيع الكبير

---

(١) لويس ميفورد « باسم التعقل » ص ٦ ·

مثلما يحدث في الغرب .. ولكن عن طريق اتجاه مجالس قروية محكمة التنظيم وعن طريق التعاونيات ، وأن تكون مستقلة تقريبا في مناطق عملياتها ، ولكن على أن تكون متصلة فيما بينها تدفعها روح التعاون من أجل تبادل المنفعة .. وبدلا من السماح للناس بأن تلفظهم القرى لكي تمتصهم المدن تبعا للضغط الاقتصادي الذي ينجم عن البطالة والبطالة المقنعة ، فانه من الأوفق توفير تسهيلات مناسبة للمناطق الريفية ، حتى تتطور حياة القرية الى نوع أغنى في التنظيم الاجتماعي الاقتصـــادي . وعندما يجبر أهل الريف على الهجرة الى المدن الكبيرة ، فانهم نتيجة لانتزاعهم من التربة يخلقون مشاكل اجتماعية في المناطق المتحضرة بأن ينشئوا أزقة ويبنوا أكواخهم على الطوار .. وحتى اذا نظرنا الى هذه المشاكل من الوجهة الاقتصادية الخالصة، فان استيعاب الشخص في محيطه الطبيعي في القرية بطريقة مثمرة سيكون أرخص بكثير من توفير سبل العيش في المدينة .. وعلى ذلك فمن المنطق القول بأن نموذج التنمية الاقتصادية ، وخاصة في البلدان المتخلفة والمكتظة بالسكان مثل الهند ، يجب أن يكون ذا نمط زراعي صناعي ، على شكل مجتمعات محلية أكثر غنى واختلافا بدلا من أن تكون على شكل مدن كبيرة منتشرة تمتص من الريف جوهر الوجود الانساني نفسه .. ويقترح بروفسور هكسلي أننا اذا أردنا تجنب « الاجداب الروحي للأفراد وكل المجتمعات ، فيجب علينا أن نترك العاصمة وننعش مجتمع القرية الصغير » (١) .

وكل فرد أو جماعة في مثل هذا المجتمع التعاوني واللا مركزي عليه أن يضع في اعتباره باستمرار المصالح الكبيرة للمجتمع كله . وان مفهوم غاندي للمجتمع المثالي أن مثل هذا التنظيم الاجتماعي يجب أن يزيد من رفاهية كل القطاعات عن طريق التخلص ، بالطرق السلمية وعدم استخدام العنف ، من كل نقاط المصالح المتصارعة .. ولقد علق بروفسور دوربين بقوله : « ان مصالح الجماعة يجب أن تسمو على مصلحة الفرد .. ومن واجبات المجتمع حماية مصلحة الجميع ، وهو لكي يفعل ذلك يجب عليه أن يكون قادرا على وضع حدود الرفاهية لكل احد منا » (٢)

وعند الختام أود أن أكرر اعتقادي بأن مبادىء غاندي عن التنمية الاقتصادية ليست مفاهيم بالية لمفكر مثالي ، فهي تعتبر مفاهيم علمية في غاية من الاتزان وتتفق مع أحدث الاتجاهات في التفكير الغربي .. وبينما نحـاول بذل كل مجهوداتنا للاستفادة من خبرة البلدان الأخـرى في الاستعداد من أجل خططنا وبرامجنا الاقتصادية ، لا يجب أن نغفل من

---

(١) الدوس هكسلي « زيارة جديدة للعالم الجديد الجريء » ص ١٨٩ .

(٢) أ. ف. و. دوربين « مشاكل التخطيط الاقتصادي » ص ٥٧ .

حسابنا المبادىء الأساسية والمثل التى وضعها غاندى أمامنا بعد اكتسابه خبرة عملية عميقة خلال حياته العامة الطويلة المثيرة فى الهند · وتحتوى التميمة التى وهبها غاندى للهند وللعالم على خلاصة تأملاته ·· وفيها قال :

« سأهبكم تميمة، فعندما تجدون أنفسكم فى شك أو عندما تجتاحكم الذات ·· فاجروا الاختبار التالى : تذكروا وجه أفقر وأضعف رجل من الممكن أن تكونوا قد رأيتموه ·· ثم اسألوا أنفسكم عما اذا كانت الخطوة التى تفكرون فيها يمكن أن تفيده ، هل ستعود عليه بأى نفع ؟ ·· وهل ستجعله يسيطر من جديد على حياته ومستقبله ؟ ·· وبمعنى آخر هل ستنتهى هذه الخطوة الى الاستقلال السياسى من أجل الملايين الجائعة والفقيرة روحيا ؟ ·· وعندئذ ستجدون شكوككم وذاتكم تذوب بعيدا » ·

الفصل الثانى

التخطيط والديمقراطية

ان الناس كثيرا ماتساءلوا : : هل يتمشى التخطيط مع الديمقراطية؟ وقد تردد هذا السؤال بسبب الحقيقة القائلة بأن التخطيط الاقتصادى ارتبط بادىء الأمر بالاتحاد السوفيتى ، وكان تحت نظام استبدادى ٠٠ وفى الاتحاد السوفيتى تركيز كبير فى السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ، ومن أجل هذا ساد الاعتقاد بأن التخطيط الاقتصادى الكلى او الشامل لا ينجح الا فى ظل نظام سياسى يخول للسلطة المركزية كافة سلطات التنفيذ والاشراف ٠ بل والاجبار ٠٠ وبينما طبق الاقتصاد الموجه بطريقة منتظمة فى كافة الأقطار الشيوعية ، فان التخطيط الاقتصادى الشامل الذى يتم فى ظل الديمقراطية جرب لأول مرة فى الهند دون غيرها ٠ وبعد أن مرت الولايات المتحدة بتجربة الكساد الكبير ، حاول الرئيس روزفلت ادخال الاقتصاد الموجه فى بعض أوجه النشاط على شكل المشروع الكبير ٠٠ وفى المملكة المتحدة كانت هناك محاولة لتطبيق نظام التخطيط الاقتصادى فى بعض قطاعات الاقتصاد ، فى شكل انواع مختلفة من الضمان الاجتماعى ، والخدمات الخاصة بالمرافق العامة ، والمؤسسات العامة ٠ ٠ولكن لم تحاول أى ديمقراطية كبرى من ديمقراطيات الغرب المعروفة أن تعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية داخل اطار من الديمقراطية ٠ ومن أجل هذا يصبح التخطيط الاقتصادى الهندى مهما جدا ، لا فى آسيا وحدها ، وانما فى العالم بأسره ٠٠ فاذا ما نجحت التجربة الهندية ، ونحن متأكدون من نجاحها ، فان الخبرة التى ستجنيها الهند ستهدى غيرها من البلدان ، وخاصة البلدان المتخلفة فى آسيا وافريقيا ٠

والهدف الجوهرى والأساسى فى التخطيط الاقتصادى هو استغلال الموارد المادية والبشرية والمالية الى أقصى حد ممكن ، وبطريقة حكيمة ٠٠ ونظام الاقتصاد الحر القائم على المنافسة نتج عنه تبديد فاحش فى الثروة المادية والبشرية على حساب استغلال الانسان الاقتصادى لأخيه الانسان ٠٠ وما يسمى عادة بالسوق الحرة والاقتصاد الحر يسفران فى النهاية

عن منافسة دموية ، تؤمن بمبدأ : البقاء للأصلح ٠٠ ومن أجل هذا تسلم الدول الرأسمالية نفسها اليوم بأن نظام الاستثمار الحر عتيق ، وأن الاستثمار يجب أن يخضع نفسه لهيمنة الدولة وتنظيمها ٠ واذا اعتقدنا ان التخطيط لايتمشى مع الديمقراطية ، فانه يجب أن يشتمل على عـــدم وجود أية منافع للمصادر القومية فى ظل دستور ديمقراطى ٠ ومن الواضح أن هذا الاقتراح غير صحيح ٠ وحقيقة الأمر أن التخطيط الاقتصـادى الحق الذى يحقق انسجاما بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع ، لا يمكن أن يأتى الا فى ظل نظام ديمقراطى ٠٠ وأنا من مؤيدى الفكرة الثابتة القائلة بأن التجربة الهندية فى التخطيط الاقتصادى فى ظل جمهورية اشتراكية ديمقراطية سيكون فى امكانها أن تقدم للعالم اقتصادا موجها مثاليا ، اقتصادا يمكن لكثير من الدول الأخرى أن تجربه مع ضمان الربح ، ان التخطيط فى المجتمع الحديث يتطلب بالضرورة تعاون الشعب، عن طواعية وبصورة كاملة ٠٠ ولا يمكن لهذا التعاون أن يزدهر الا اذا كان تحت نظام حكومى ديمقراطى ٠ وما يسمى التخطيط الاقتصادى فى الدول المستبدة هو فى الواقع تجنيد اقتصادى متعسف ٠

الا أنه يجب أن يكون مفهوما تماما أن التخطيط فى ظل الديمقراطية يتطلب بالضرورة توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية على نطاق واسع ٠٠ واذا لم يحافظ على الديمقراطية بطريقة سليمة فانها قد تؤدى الى التركيز المفرط فى السلطات بل والى التجنيد ٠٠ فمثلا يوصف الدستور السوفيتى بأنه « أكثر الدســـاتير ديمقراطية على الورق » ٠٠ فانه يمنح مواطنيه جميع أشكال حرية التعبير والنشاط الاقتصادى ٠ لكن بالرغم من المبادىء الديمقراطية التى يتضمنها الدســـتور السوفيتى فانه من المعروف تماما أن فى الاتحاد السوفيتى نظاما مفرطا فى مركزيته ، نظاما يطأ جميع مجالات الحرية الفردية والحرية بالمعنى الحقيقى للكلمة ٠٠ ولذلك ، فمن الأهمية القصوى أن تجربة التخطيط الديمقراطى فى الهند توجه اهتماما خاصا بألا تركز السلطة الاقتصادية ، وأن تخلق ظروفا قاسية للوظيفة الملائمة للعمليات الديمقراطية ٠٠ واذا ما تطلب الأمر ضرورة بعض التركيز فى التوجيه فى أى نظام من نظم التخطيط ، فان تكوين وانجاز أية خطة اقتصادية يجب أن يكون لا مركزيا الى أقصى درجة ممكنة ٠

ولذا فانه من الأوفق أن تقوم حركة تنمية المجتمع المحلى فى الهند على أسس سليمة ، أسس منظمات القرية الديمقراطية ٠ ولنبدأ فنقول : ان مشروعات المجتمع المحلى اعتبرت « مشروعات حكومية يسهم فيهـا الاهالى » .. ولقد قررت الحكومة المركزية وحكومات الولايات المتحدة بعد خبرة سنوات قلائل ، ان هذه الحركة يجب أن تصبح (حركة يقوم

بها الأهالى وتسهم فيها الحكومة) • وليس هـذا مجرد تغيير فى الصياغة ، وانما يتضمن تغيرا أساسيا فى النظرة والمنهج • وان جوهر التخطيط الديمقراطى هو تطوير وموازنة التنمية فى القوة الدافعة ومصادر الشعب • وأى نظام للتخطيط ، لا يساعد على اطلاق مقدرة الشـعب المخبأة من أجل الأعمال الخاصة بالتنمية لا يمكن أن يعد تخطيطا فى ظل الديمقراطية • وكثيرا ما كان غاندى يخبرنا بأن الوسائل الصحيحة وحدها هى التى تقود للغايات الصحيحة • واذا ما استخدمت الديمقراطية أسلوب المركزية والعنف ووسائل القمع فانها بلا شك ستقود الى أحوال سياسية واقتصادية تعارض الديمقراطية بشدة • ولقد كتب بروفسور كول : « ان الديمقراطية تكره المركزية ، ذلك لأنها تريد للحرية أن تثبت وجودها فى الحال أينما كانت الحـــاجة الى التعبير عن الارادة الجماعية » و « ان صرفها فى تيار واحد بحيث تتدفق فى مجرى مركزى واحد معناه القضـاء على تلقائيتها وجعلها غير حقيقية » (١) . ولذا فان الديمقراطية، كما هى موجودة فى عدد من دول الغرب ، تعانى من شرور كثيرة تنتج من مركزية وتركيز السلطة بطريقة زائدة • وهذا هو السبب الذى جعل بروفسور آدمز فى كتابه « الدول الحديثة » ، بعد أن حلل عيوب الحكومات النيابية الحديثة يريدنا « أن نبحث فى أصل المشكلة ، وأن نتبع سياسة جريئة للتفويض واللا مركزية » • ولقد فضل بروفسور لاسكى كذلك اللامركزية و « ذلك لأنه فى الدولة التى تتبع اللامركزية لدرجة كبيرة يندر أن تصبح الطاعة فيهـــا آلية وجامدة » (٢) • ولذا ، فان لويس ممفورد « يوصى بخلق مجتمعات محلية صغيرة متوازنة فى مناحى الريف » وهذه المجتمعات المحلية الصغيرة تتطور الى ترياق لا يقدر بثمن ضـد روح البيروقراطية ، وتضع الاساس لنظام ديمقراطى سليم •

واذا درسنا تاريخ الديمقراطية الهندية ، وجدنا أن مجتمعات القرية المحلية أو مجالس القرى تعمل منذ زمن بعيد فى هذه البلاد وقد نظر الى القرية فى الهند على أنها الوحدة الأساسية للادارة منذ أبعد العصور ألا وهو العصر الفيدى • ولقد قامت مجتمعات القرية المحلية هذه من الصفعة القوية التى تلقتها خلال العهـــد البريطانى • ولكنهم بدءوا الآن يستمتعون بحياتهم الخاصة مرة أخرى • وحتى فى ظل الدستور الهندى عملت مجالس القرية كوحدات أساسية للادارة • ومن المنتظر أن يرقى التطور والتخطيط الهندى الى الحد الذى تسمح به نظم القرية من أجل التطور فى جو حر سليم • اذا بدأنا نعتمـــد على ذلك الجيش المتزايد

---

(١) جـ. د. هـ كول «مرشد السياسة الحديثة» ص ٥٣٢ .

(٢) هـ. جـ. لاسكى « مدخل الى علم السياسة » ص ٥٣ .

من الموظفين الحكوميين بدلا من جعل التعاونيات ومجالس القرية وحدات للتخطيط الاجتماعي والاقتصادى ، فاننا بذلك نضع نواة نظام للتخطيط البيروقراطى الذى قد يثبت أنه أسوأ أنواع الاقتصاد الموجه . ومما لاشك فيه أنه من الضرورى وجود شيء من البيروقراطية فى ظل أى نظام حكومى. ولـكن الافراط فى الصبغة البيروقراطية هى أضمن طـريق ليس الى الديمقراطية ولكن الى الحكم الاستبدادى .

وعلى ذلك ، فاننا فى الهند يجب أن نبتعد عن التيارين المتطرفين : تيار الحرية الاقتصادية وتيار الاقتصاد الخاضع لنظام صارم . وعلينا أن نخطط اقتصادنا بطريقة تسمح لمصالح الفرد ومصالح المجتمع بأن تتطور تطورا منسجما . وفى ظل اقتصاد كهذا سيكون هناك قطاع عام وقطاع خاص . غير أن هذين القطاعين سيمتزجان فى النهاية ويتحدان داخل ما قد أسميه بـ « القطاع التعاونى » أو « قطاع الشعب » . ولقد وصفنا الديمقراطية الهندية على أنها « كومنولث اشتراكى تعاونى » . ولا يمكن أن تتحقق الاشتراكية الا اذا امتدت المبادىء التعاونية الى معظم جوانب النشاط العام . ولقد أثارت حركة أثاريا فينوبا التى تسمى « جرامدان » الطريق لأسلوب تعاونى مثالى فى المجال الريفى ، ونحن نأمل أن يمتد المبدأ الأساسى للجمهور التعاونى تدريجيا الى المجـــال الصناعى . ويبدو أن الاشتراكية والديمقراطية فى العالم الحـــديث لا تتفقان . غير أن هذا الخلاف غير حتمى . فمن الممكن أن يدعم كل طرف الطرف الآخر . وذلك بفضل النشاط التعاونى الواسع النطاق .

وسيكون من الخطر المميت أن نحاول تقليد تجارب البلدان الأخرى بدلا من أن نطور أساليبنا وتقاليدنا بما يتمشى مع مواهبنا الكامنة فينا . وانى لعلى ثقة بأن التجربة الهندية فى التخطيط الاقتصـــادى فى ظل الديمقراطيـــة ، سوف تنجـــح وســـتنظر الدول الاخرى كيف أن الديمقراطية لا تناسب التخطيط فقط ولكنها جزء لا يتجزأ منه .

الفصل الثالث

المجتمع المثالى والماركسية

ومما لا شك فيه ، اننا غير راضين حقا عن طريقة التفكير الرأسمالى ، وتعتبر الرأسمالية كمذهب أو فلسفة اقتصادية فى حكم الطائر المنقرض. ونحن ندرك تماما الحقيقة القائلة ان الأحوال الاقتصـــادية السائدة فى الهند تعتبر بعيدة كل البعد عن كونها مرضية ، وان مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية تحتاج الى اعداد سريع • ولقد بدأ رؤساء الأحزاب السياسية المختلفة يدركون بالتدريج حتمية معالجة كثير من مشاكلنا الاقتصادية على طريقة غاندى • ولكن اذا قلنا ـ ولو بطريقة غامضة ـ ان المجتمع المثالى والماركسية متشابهان فى بعض النواحى فمعنى ذلك أننا نسبب كثيرا من الضرر لكل من المجتمع المثـــــالى والماركسية • فالواقع أن المذهبين ، أيديولوجيا ، عبارة عن قطبين متنافرين وغالبـــا ما يحدث تعارض كبير بين مبدأيهما الأساسيين • ولقد بذل شرى ك • ج • ماشروالا ، الذى يعتبر حجة قوية عن أفكار غاندى ـ جهدا كبيرا لكتابة سلسلة من المقالات فى « هاريجان » والذى ينكر فيها بشدة الزعم القائل بأن « مذهب غاندى يساوى الشيوعية بلا عنف • » • ولقد لاحظ شرى ماشروالا أن مذهب غاندى يختلف اختلافا كليا عن الماركسية مثلما يختلف اللون الأخضر عن اللون الأحمر ، بالرغم من أننا نعـــرف أن الأشـــخاص المصابين بعمى الألوان لا يفرقون بين الأحمر والأخضر •

وقد قرر اشاريا فينوبا بهاف عدة مرات أنه « لا يوجد أى توافق بين المذهبين وان الاختلافات بينهما تعتبر اختلافات أساسية » • وعندما قيل له أن مذهب غاندى لا يختلف عن الشيوعية الا فى تأكيده الشديد ، لعدم استخدام العنف ، أجاب فينوبا الى أن هذا الاختلاف أشبه بشخصين متشـــــابهين لدرجة أن أحدهما يمكن أن يحل محل الآخر فى أية خدعة سياسية • ولكن وجد اختلاف طفيف بينهما ، أحدهما صريح والآخر غير ذلك. . وردد اشاريا فينوبا أكثر من مرة أن « الشيوعية ستضطر فى النهاية الى امتحان قوتها فى مذهب غاندى » • وتبعا لأقوال فينوبا ،

يوجد كثير من المشابهة بين الماركسية والرأسمالية . ذلك أن كليهما يوجه اهمية كبيرة للاحتياجات المادية والمصالح المادية أكثر من الاحتياجات الأدبية والروحية . وينظر غاندى كذلك الى البلشفية على أنها « النتيجة الحتمية للمدنية المادية الحديثة » وكرر « ... وطالما انها قائمة على العنف ونكران الاله ، فانها تثير في نفسي شعورا بالتقزز » .

والواقع أن المجتمع المثالى الذى كان ينادى به غاندى والماركسية مختلفان أســـــاسا وأن أية محاولة للتوفيق بينهما ستثبت عقمها بل وخطورتها . فلقد كانت القيم الروحية بالنسبة لغاندى جوهرا للوجود فى كافة مظاهره ، أما بالنسبة للماركسية فانها ترى فى الدين والفلسفة « أفيون الفقير » . ولقد قال انجلز : « ان أول كلمة فى الدين تعتبر أكذوبة » واعتبره لينين « أحد مظاهر الاضطهاد الروحى » ويعتبر الأشخاص الذين يعتنقون مذهب ماركس أن العقل « مأخوذ من المادة » ومفهوم الروح والقيم الروحية بالنسبة لهم ليست سوى لغو خرافى وأنها تشف عن عقلية بورجوازية .

وعــلاوة على ذلك ، فان غاندى وجــه أهمية كبرى الى الوسائل والأساليب ، ولم يعتقد مطلقا فى النظرية القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة، فبينما أصر المهاتما على الحق وعدم استخدام العنف حتى فى اتمام الحرية السياسية للهند ، اعتقد لينين أنه من الضرورى « استخدام الخداع والدهاء والوسائل غير المشروعة والمراوغة واخفاء الحقيقة » من أجل اتمام أهدافه . وقد كتب غاندى فى عام ١٩٤٢ : « ... وبالرغم من أن روسيا تعتقد أنها قد أتمت كثيرا من الانجازات ، فان عملها لن يدوم الا اذا كانت وسائلها نظيفة » . وكان غاندى مقتنعا بأن الخير الدائم لا يمكن أن يكون نتيجة للكذب والعنف . وقد كتب فى « هاريجان » مؤخرا أى فى عام ١٩٤٦ يقول :

من الواضح أن الشيوعيين قد اتخذوا البحث عن المتاعب ديدنهم ، ان لى أصدقاء من بينهم . وبعضهم مثل أولادى . ولكن يبدو أنهم لا يفرقون بين الصالح والطالح ، وبين ما هو حقيقى وما هو زائف . وهم ينفون هذه التهمة ولكن من الواضح أن أعمالهم المسجلة دعمت التهمة . وعلاوة على ذلك ، فمن الواضح أنهم يتلقون تعليماتهم من روسيا ، التى يعتبرونها وطنهم الروحى أكثر من الهند . وأنا لا أستطيع أن أحتمل هذا الاعتماد على أية دولة خارجية .

وبينما يعتقد غاندى بقوة فى « سلامة جوهر الطبيعة البشرية » .. ولقد وعظ بوجوب تغيير القلوب أكثر من تغيير العقول ، فان ســـتالين

كان يحبذ الرأى القاطع القائل « بأن الشخص لا يمكن أن يتغلب على عدوه بدون أن يتعلم كره هذا العدو بكل جارحة فى نفسه » ٠

وهنـاك اختلاف آخر جوهرى بين المجتمع المثـالى والماركسية ٠ فالديمقراطية بالنسبة لغاندى كانت أساسا لعدم العنف وللمجتمع المثالى٠ بل ان تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية كان مضرا بالنسبة للنمو السليم لدولة المجتمع المثالى ٠ غير أن الديمقراطية فى نظر الماركسيين « مفهوم برجوازى يتعين على البروليتاريا الثورية ان تطيح به » (لينين) ولقد وافق تروتسكى على هذا الرأى بأن أطلق على الديمقراطية أنها « تنكر بائس لا قيمة له » ٠٠ وقد أوضـح لينين فى كتابه « الدولة والثورة » أن الشيوعيين يحاولون ايجاد الفرصة لكى يسحقوا ويفتتوا ويمحوا من على ظهر الأرض جهاز الدولة البورجوازية بل وأشكالها الجمهورية المختلفة » ٠٠ وبينما يدافع غاندى عن اقامة نظام اقتصادى واجتماعى لا مركزى قائم على تصنيع الأكواخ ، وحياة مجتمع القرية المحلى، نجد أن الماركسيين يقصدون « دكتاتورية الطبقة العاملة » القائمة على الدولة ذات الطابع المركزى المفرط وعلى المجتمع الصناعى الآلى ٠ ولقد قيل ان أبعد هدف للماركسيين هو اقامة مجتمع لا طبقى مجتمع « تتلاشى فيه الدولة » ٠ ولكن كما أوضح بروفســـور الدوس هكسلى فى كتابه « الغايات والوسائل » ان مثل هذه الدولة المفرطة فى مركزيتها « من الممكن أن تفتتها الحرب أو تطيح بها ثورة من القاعدة ، ولا يوجد أدنى سبب يجعلنا نعتقد أنها ستتلاشى ، ٠

وفى الوقت الذى فكرنا فيه أن مجتمعا اشتراكيا فى الهنـد عن طريق التنفيذ المنظم لخططنا الخمسية فان هذا الاختلاف الواضح بين فلسفة الشيوعية وفلسفة المجتمع المثالى لهو فى غاية من الأهمية ٠ وان التخبط فى التفكير بصدد هذا ، يعتبر زيفا يحمل فى طياته نتائج خطيرة بعيدة المدى ٠

الفصل الرابع

نحو كومنولث تعاونى

وطبقا للمبـــادىء التوجيهية فى الدستور الهندى ، فان التخطيط الاقتصادى فى بلدنا قائم على قيم الحرية والديمقراطية « حيث تشيع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فى كافة أجهزة الحياة القومية » · والهدف الأساسى لخططنا هو أن نوفر الضرورات الأساسية لكل الاشخاص داخل المجتمع المحلى ، وفى الوقت نفسه نؤكد أهمية القيم الأدبية والانسانية فى تطورنا الاقتصادى والاجتماعى · ومنذ حوالى ست ســنوات مضت أعلن البرلمان الهنـــدى أن الهدف العريض لسياســتنا الاقتصادية يجب أن يتركز فى تحقيق « الشكل الاشتراكى للمجتمع »· ويجب أن يقوم مثل هذا المجتمع على زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى، وعلى التشغيل الكامل وتوزيع أكثر عدالة — فى الدخل والثروة عن طريق التقليل المستمر فى التفاوت الاقتصادى · وبحثت الخطة الخمسية الأولى والثانية فى انجاز هذه الأهداف الأساسية عن طريق اتمام مشروعات تنمية متنوعة فى أجزاء مختلفة من البلاد · والأهداف التى نصت عليهـا الخطة الخمسية الثالثة ترمى الى دفع الهند بضع خطوات فى اتجاه اقامة مجتمع اشتراكى قائم على مبادىء التعاون المتبادل وتنمية المجتمع المحلى حيث يبذل اهتمام كامل لطبقات الموزعين فى الشعب · وبمعنى آخر ، تحاول الهند تنظيم كومنولث تعاونى يتمتع فيه كل المواطنين بفرص متساوية فى تطورهم الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى عن طريق الأجهزة الديمقراطية المختلفة والمنظمات المحلية مثل مجالس القرى والتعاونيات ·

ومن الواضح الجلى أنه بينما يصبح الانتاج المتزايد فى الثروة الزراعية من الأهداف الأساسية لمثل هذا الكومنولث التعاونى ، فان توفير التشغيل الكامل للشعب عن طريق مشروعات متنوعة يجب أن يوضع فى الاعتبار طوال الوقت · ومن الممكن أن يخلق المنهاج الزائد بدون التشغيل الكامل حالة من عدم التوازن فى مجتمعنا ، والتى من الممكن أن تقلب أساس الديمقراطية · ومن ناحية أخرى ، فان التشغيل الكامل بدون زيادة فى ثروة البلد الشاملة من الناحية الزراعية والصناعية ، لن

يكون فى استطاعته دفع البلد الى الأمام فى اتجاه الرفاهية والرخاء ولن يرفع مستوى المعيشة للملايين من شعبنا • لذا ، فمن الضرورى تحقيق توازن بين الأغراض الأساسية التى تهدف الى مضاعفة الانتاج وتشغيل كامل فى وقت واحد تقريبا •

ويجب أن يسهم المجتمع الاشتراكى فى تخفيف حدة الفوارق فى الدخل والثروة فى كل من المناطق الريفية والحضرية • ومن بين الأساليب التى تسعى الى تحقيق هذا المطلب تطبيق المبادىء التعاونية فى كل قطاعات الاقتصاد القومى • ولقد أدخلت الحركة التعاونية أساسا فى القطاع الزراعى ، كما بات من الضرورى الآن أن يصبح الأسلوب التعاونى جزءا لا يتجزأ من القطاع الصناعى أيضا بما فى ذلك بعض الصناعات الكبيرة • ولا يوجد أدنى سبب يمنع دخول المبادىء التعاونية بكثرة فى مجالات الاسكان ، وفى العمل عن طريق التعاقد ، وفى المعاملات والتجارة •• ومن الواجب أن يكون مجهودنا ، خلال الخطة الثالثة ، هو نشر الحركة التعاونيةفى قطاعات كثيرة على قدر المستطاع وذلك للتخلص من الاستغلال الاقتصادى لصغار المنتجين وللاعداد الكبيرة للمستهلكين الفقراء • وادخال اصلاح الاراضى الذى يشمل فرض حد أقصى للحيازات ، فى القطاع الريفى لهو خطوة هامة فى السعى لاتمام المساواة الاقتصادية • بيد أن من المهم اتباع هذه العملية فى المناطق الحضرية كذلك عن طريق اتخاذ اجراءات مالية ونقدية وتنظيمية للحد من دخول المدن التى يمكن التصرف فيها • ويجب اقامة الانموذج الاشتراكى فى المجتمع الذى يقود الى مساواة اقتصادية كبيرة فى كل من القرى والمدن ، وخلال الخطة الثالثة يجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لانجاز هذا الهدف لا فى الريف فقط ، ولكن فى المناطق الحضرية كذلك •

اذا أردنا اقامة كومنولث تعاونى فى الهند على أساس سليم فمن الضرورى أن نبذل اهتماما خاصا تجاه أضعف قطاعات شعبنا واكثرها فقرا ، وخاصة الطوائف والقبائل القائمة ذاتها . وكما اعلن رئيس الوزراء مؤخرا ، بعبارات قاطعة ، ان اى حديث عن المجتمع الاشتراكى أو الكومنولث التعاونى بدون رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية لاقسام شعبنا الضعيفة قد يخلو من اى معنى ، ولذا فان مسعانا يجب أن يكون فى خلال خطة السنوات الخمس الثالثة من أجل عمل برامج خاصة من أجل رفع مستويات معيشة هذه الاقسام من شعبنا بطريقة فعالة .. وكما اكد غاندى دائما ان الرجل الذى يقف فى ادنى السلم يجب أن يكون أول من يحظى باهتمامنا .

وثمة تطور هام آخر فى تخطيطنا تجاه اقامة نظام اتحادى واجتماعى

لا مركزى وهذا التطور يستحق اهتماما خاصا فقد أدخل عدد من ولايات الاتحاد الهندى وخاصة راجستار واندهرابرنديس مقاييس اداريهبعيدة المدى تجاه لامركزية ديمقراطية تعطى سلطات واسعة فى تحضير واتمام برامج مختلفة لمجتمعات القرية المحلية نفسها . وان تجربة التخطيط فى الهند خلال السنوات العشر الاخيرة ، قد اوضحت بجلاء ان التنمية الاقتصادية فى ظل الديمقراطية لا يمكن أن تنتج الا اذا اندمج الشعب نفسه فى عملية التخطيط القومى فى كل مراحله ، ولذا ، فانه لما يثلج الصدر ، أن تجد أن كل حكومات الولايات فى الهند قررت الآن أن تسير بهذا الاصلاح الادارى قدما تجاه لا مركزية السلطة والمسئولية على نطاق واسع .

ومن الأشياء الطبيعية الممكنة ، أن ترتكب مجتمعات القرى المحلية بعض الاخطاء فى سنوات التجربة الاولى على العموم فاننا نتعلم عن طريق الاخطاء ونعمل على تحسن مقدرتنا التنظيمية عن طريق الخبرة والعمل الفعلى ، وعلينا ان نثق فى مقدرة شعبنا ثقة عمياء وأن نتيح له عنصرى المبادرة والمسئولية اللازمين فى تحضير وتنفيذ خططه وبرامجه . والثقة تولد الثقة . وليس هذا بالطريق المختصر الذى يؤدى الى هذه الرابطة الانسانية الجوهرية ، وانا متأكد تمام التأكيد من ان شعب الهند سيمضى قدما بنجاح تام خلال هذه التجربة الكبيرة « بانشياتى راج ». ومن الممكن انتستفيد الدول الشقيقة فى آسيا من تجربتنا هذه فىعملية اللامركزية الديمقراطية . وليس عندى أدنى شك أن لامركزية السلطات الجريئة البعيدة المدى لشىء مهم للغاية من أجل النجاح الدائم للديمقراطية ، ليس فى الهند فحسب بل فى كل دول العالم .

الفصل الخامس

موقفنا من الخطة الثالثة

ان كل الآراء التى ترددت حتى الآن حول مختلف جوانب الخطة الخمسية الثالثة تؤدى بنا الى النتيجة التالية : ان الخطة لا بد وان تضع الريف فى المقام الاول ، وانهـا يجب أن تهتم بتوفير العمل . وبالاضافة الى تركيز المجهودات من أجل زيادة الانتاج الزراعى وخاصة انتاج الطعام فى البلاد خلال السنوات القليلة القادمة ، يجب على الخطة الثالثة أن توفر على الأقل خمسة عشر مليون عمل جديد للشعب عن طريق صناعة الاكواخ والصناعات الريفية الصغيرة المنظمة تنظيما تعاونيا . ويجب أن تتكفل حركة تنمية المجتمع المحلى بالقيام ببرامج أعمال الرى الصغرى ، وصيانة التربة والماء ، وتهتم بزراعة الغابات ، وتهتم بالاسكان فى الريف والحضر . وتعبيد الطرق ، واستصلاح الاراضى والقيام بعدد كبير من الاعمال العامة المحلية ، وذلك عن طريق منظمات الشعب المحلية وفى بعض المناطق الخاصة التى تعانى من البطالة والبطالة المقنعة المزمنة ، يتعين على الدولة أن تقوم بتنظيم الاعمال التى ترمى الى التخفيف من البطالة ، حتى وان كانت الأجور التى يتقاضاها العمال لقاء هذه الاعمال أقل نوعا من مستويات السوق العادية أو عن طريق دفع قسط من الاجور العادية فى سندات التوفير القومية ، وان هيئة التخطيط مشغولة فى اعداد خطة ثابتة من أجل هذا الغرض على ضوء توصيات مجلس التنمية القومى . وتهدف الفكرة الاساسية الى ان يكون فى استطاعة الولاية أو المنظمات المحلية ، توفير بعض أنواع العمالة المنتجة لكل مواطنى الدولة والقادرين الذين يطلبون العمل ، بما فى ذلك الشباب المتعلم . ومن المؤكد انه من الافضل اعطاء بعض أنواع العمل المنتج للشعب من أجل مساعدته فى كسب معيشته ، بدلا من اعطائه صدقات بدون عمل .

وستصبح الحياة فى المناطق الريفية فى الدولة ، خلال الخطة الخمسية الثالثة تستحق العيش . والوضع الفعلى حاليا ، هو أن أى شخص يمكنه أن يغادر القرية طالما كان فى استطاعته أن يعيش فى المدينة وتبعا لذلك ، نجد أن هناك هجرة دائمة ضخمة يقوم بها الشعب

من الريف الى المناطق الحضرية ؛ وهذه الهجرة تقود الى عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . ومن الواجب عبور هذه الفجوة الواسعة بين القرى والمدن فى الهند خلال الخطة الثالثة بنشر فرص العمالة عن طريق الصناعات الصغيرة ، والقوى الكهربية وتقديم تسهيلات فى النقل والمواصلات والتسهيلات الطبية والتعليمية فى الريف . ومن الأيسر توفير العمل للشخص واستيطانه فى محيطه الطبيعى اكثر من تزويده بالعمل بعد نزعه من موطنه ولذا ، فانه فى بلد فقير كالهند ، نجد أن الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحسين مستوى معيشة جماعات الشعب فى الريف ، هى تزويدهم بوظائف اضافية ومسرات متنوعة فى القرية نفسها حتى يمكننا أن نحصل على سلسلة من المزارع ، وعلى مصانع تعاونية صغيرة وورش محلية فى طول البلاد وعرضها . ومن وجهة النظر هذه ، نزمع توفير الطاقة الكهربية لحوالى عشرين الفا من القرى الأخرى خلال فترة الخطة الثالثة .

وسيكون من الضرورى تحقيق اقتصاد يعتمد على نفسه وذلك بانشاء اقتصاد قومى يتمتع بالاكتفاء الذاتى وينمو من تلقاء نفسه ، وذلك عند نهاية فترة الخطة الثالثة .

واذا تركنا جانبا الحصول على الاكتفاء الذاتى فى الطعام والبضائع المهمة الاخرى ، فعلينا أن ننشىء الصناعات الاساسية او الرئيسية الهامة ، وخاصة صناعة الماكينات وتوليد الطاقة ، والوقود والصناعات الكيماوية ، وذلك حتى نستطيع أن نجعل الاقتصاد الهندى يتمتع بقوة دفع ذاتية وقوة فى الاعتماد على نفسه .

ويجب علينا ان نسعى من أجل تزويد جماعات الشعب الهندية بحد أدنى معين للمستويات الاساسية خلال الخطة الثالثة . ومن الممكن أن ننجح فى جعل الملايين من شعبنا تتحمس اذا هم شعروا ان أقل ضرورات حياتهم مؤمنة عن طريق التخطيط الاقتصادى ، فعلى سبيل المثال ، من الواجب عند نهاية الخطة الثالثة أن يكون من الممكن ان نوفر مياه الشرب النقية لكل القرويين فى الهند . ويجب أن تنشأ مدرسة أساسية فى كل قرية حتى تستطيع تزويد الاطفال بالتعليم الاجبارى بدون مقابل ، ونحن نتصور قيام تعاونيات القرية والجمعيات التعاونية التى تقوم بالتسويق على نطاق واسع خلال السنوات القليلة القادمة .

ولن يكون هذا العمل ممكنا الا اذا اتصلت كل قرية بأقرب مركز تجارى بوساطة طرق شبه مرصوفة مزودة بالقنوات ويجب أن نبذل اهتماما كافيا لخطط الاسكان الريفية عن طريق منظمة الطوب الأحمر التعاونية . ويجب التخلص فورا من المنظر المؤذى لمئات الآلاف ساكنى

الطوار فى المـــدن الكبرى وذلك بتوفير تســـهيلات الاسكان الرخيصة للطبقـــات العاملة والتى تشـــمل الكناسين والحمالين ، والغســـالين والاشخاص الذين يجرون العربات .

ولقد تمت دراسة مشكلة ادخال أساليب التقشف فى جميع ضروب الحياة، وخاصة فى المدن، وذلك من أجل رفع نسبة المدخرات. وتعوق مظاهر الحياة الفاخرة ، والاستهلاك المتطرف تكوين راس المال فى المناطق الريفية الى جانب الآثار الاجتماعية والنفسية غير المستحبة ولقد جذب بروفسور راجنار نيركس فى دراساته الاخيرة فى « تكوين راس المال فى الدول المتخلفة ، جذب الانتباه الى هذه الحقيقة . وقال : « ان مجـرد معرفة السلع الجديدة والاساليب الاستهلاكية الحديثة يميل الى زيادة الاستعداد العام للاستهلاك .

ولقد عمـل التفاوت بين الدخول فى الريف والحضر على تعـويق تكوين راس المال فى المناطق الريفية » .

ولقد اقترحت لجنة التحقيقات الضريبية وجـوب تقليل هـذا التفاوت فى الدخول من ١ : ٣٠ • وعلينا أن نحاول ان نصل الى هـــذا الهدف عند نهاية الخطة الثالثة أو الرابعة . وسيقتضى الامر عادةفحص الدفع والاجور الموجودة حاليا من وجهة انظر هذه . فاذا أردنا تجميد نظام الاجور عند المستوى الموجود .. فمن المهم ان نجعل نظامالمرتبات معقولا بالمثل .

وقد كثرت المناقشات فيما يتعلق بالرغبة فى الاتجاه الىالتمويل القائم على العجز ، او التوسع فى القروض ــ اذا شئنا استخدام تعبير أفضل . ولا يجب وجود اى سبب للقلق أو توتر الاعصاب عند تكوين القروض لاستخدامها من أجل تمـويل المشروعات الانتـاجية التى تدر أرباحا سريعة .. وسيكون من الضرورى عند تنظيم التعاونياتالزراعية فى الهند ، توفير قرض مناسب من أجل انجاز نتائج مثمرة خلال وقت قصير . ولا يجب بأى حال من الاحوال استخدام التمويل القـائم على العجز من أجل تمويل المشروعات الراسـمالية التى تتطلب استثمـارا طويل المدى .

والزراعة ، حسـبما نرى ، ستستمر فى كونها « الاساس » فى الخطة الخمسية الثالثة . وعند نهايةالخطة الثالثة سيكون فىاستطاعتنا زيادة انتاجنا الزراعى بطريقة ضخمة ، لدرجة اننا لن نصبح مكتفين ذاتيا فى مطالب غذائنا فقط وانما سنجمع محاصيل تجارية فائضة من أجل التصدير حتى نستطيع استيراد البضـائع الراسـمالية من أجل تصنيعنا . ومن الضرورى تنظيم زراعتنا بطريقة تقدمية على أســاس

تعاونى . ومن الاهمية القصوى اقامة تعاونيات لعمليات زراعيةمختلفة فى البلد على مستوى كبير خلال السنوات القادمة . حتى يستطيع الزارعون الهنود أن يجنوا ثمار العون المتبادل . ويجب أن يكون واضحا اننا عندما نتحدث عن الطابع الاشتراكى لمجتمع الهند فاننا لا نتصور توسعا غير ضرورى للبيروقراطية : توسعا يميل الى عرقلة عنصرى المبادرة والابتكار لدىالشعب وعلىالاشتراكية الهندية ان تتطور بسرعة تجاه تنظيم القطاع التعاونى من ناحية الانتاج ومن ناحية التوزيعوكذلك الاستهلاك . وبدلا منمناقشة مزايا القطاعات العامة والخاصةومثاليها، علينا، ان نولىمزيدا منالانتباه والاهتمام للقطاع التعاونى فىاقتصادنا.

وعلى الهند ، جنبا الى جنب مع الزراعة : أن تطور صناعات القرية ، والصناعات الصغيرة فى المناطق الريفية على اساس عريض للغاية . ومن الطبيعى ان تكون الصناعات الثقيلة والاساسية مهمة من وجهة نظر الاساس العريض لمستقبل التصنيع . ولكن ، علينا ان نفكر، فى فترة الخطة الخمسية الثالثة ، فى الصناعات الصغيرة التى يمكن ان تبدأ فى كل منزل وكوخ حتى يمكن أن تكمل أوجه النشاط الزراعى بما يتلاءم مع الشعب الريفى . ولا تتطلب هذه الصناعات الصغيرةراسمال أقل ، وانما توفر أيضا مزيدا من فرص العمل للأهالى ، ولا يجب أن نتوقع من الزارعين أن يهاجروا الى المدن فى فترة الفصول الكاسدة للعمل فى أوجه النشاط الصناعى . ويجب أن تتجه محاولاتنا الى توفير أوجه نشاط صناعى ثانوى للزارع الهندى فى منزله أو فى قريته . والهجرة المستمرة من القرى الى المدن سينتج عنها خلق هوة واسعةبين القطاعات الريفية والحضرية فى اقتصادنا القومى . ومن الضرورى عبور هذه الهوة الواسعة باقصى سرعة ممكنة .

وثمة نقطة اخرى يجب أن نضعها فى اعتبارنا دوما ونحن نضع اللمسات الاخيرة فى تفصيلات الخطة الخمسية الثالثة فى كل منطقة . ولقد اظهرت التجربة خلال السنوات القليلة الماضية ان الخطط والمشروعات المختلفة فى الخطة الخمسية الاولى والثانية لم يكن فى استطاعتها أن تصل الى القطاعات الفقيرة جدا من الشعب سواء فىالمدن او فى القرى . وفى الحقيقة احرزت حركة تنمية المجتمع المحلى نتائج هامة فى نواح مختلفة . ولكنها عجزت — الى حد كبير — عن الارتقاء بأحوال العمال الذين لا يملكون اراضى فى المناطق الريفية وساكنى الحوارى والزبالين فى المناطق الحضرية . ولا تساعد القوانين واللوائح الحالية بشأن تمويل القروض للزارعين او اصحاب الحرف ، لاتساعدهم على أن يستفيدوا من التسهيلات . ولذلك فان هيئة التخطيط تدرس هذا الموضوع بشىء من التفصيل وذلك لكى تجد طرقا ووسائللتحسين

الحالة الاقتصادية لأدنى طبقات الشعب . فلا يمكننا أن نعلن بأننا نتقدم تجاه الاشتراكية أو حتى تجاه الديمقراطية . وفى النهاية لا يمكن الحكم على نجاح تخطيطنا بعد الانشاءات والمصانع التى أقمناها، ولا بالتحسينات المختلفة التى ادخلناها فى المدن على شكل حدائق ومكتبات ومتاحف ، ولكن بالتحسينات الضخمة الواضحة التى ادخلناها فى حياة أكثر اقسام المجتمع فقرا . وهذا هو السبب الذى جعل غاندى يؤكد بشدة المثل الاعلى لـ « الانتيودا يا » أو حتى النهاية .

وعلاوة على ذلك ، فان التخطيط فى الديمقراطية لا يمكن ان ينجح الا اذا كانت الخامة البشرية المطلوبة حالة من الجودة تسمح بأداء المسئوليات والالتزامات الباهظة . وأخيرا يمكن الحكم على بلد ما بشخصية مواطنيه الذين يتحملون مسئولية تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة . ومن وجهة النظر هذه ، سيتم تحديد الخطة الخمسية الثالثة ، للتوسع على مستويات مختلفة سواء من حيث الكم او الكيف. ولا يجب ان ينظر الى التعليم على انه مجرد خدمة اجتماعية ، فهو يعتبر شيئا جوهريا فى طبيعة الاستثمار القومى الطويل الأمد الذى يرمى الى تحسين معدن وشخصية شباب الدولة من الجنسين . وخلال فترة الخطة الثالثة ، سنبذل كل محاولة ممكنة لتوفير التعليم الاولى المجانى لكل الاطفال فى السن ما بين ٦ سنوات الى ١١ سنة ، وحتى يمكن لكل قرية ان تقام فيها مدرسة ابتدائية . وبالاضافة الى ذلك ، فان مناهج التعليم الاولى يجب ان تخضع لتغير جوهرى حتى يمكن للاطفال ان يتشربوا بقيم الحياة الاساسية التى ستجعلهم يصلحون للبيئة الجديدة. وستنشأ أعداد كبيرة من المعاهد الفنية على المستوى الثانوى والجامعى حتى يمكن استيعاب القوى المتزايدة لشباب الدولة المتعلم من كلا الجنسين فى قطاعات الانتاج . فاذا أصبحت الزراعة « أساس » الخطة الثالثة ، والصناعات الثقيلة « عصبها » ، فان التعليم يجب أن ينظر اليه على انه حياة وروح الخطة .

الفصل السادس

حتمية التخطيط

يقال فى بعض الدوائر ان التخطيط فى الهند تسبب فى رفعمستوى الاسعار وان الخطط الخمسة ستدفع البلاد فى النهاية الى التنظيم الصارم والاستبداد. ولذا ، فمن الضرورى لنا جميعا انفهم بوضوح. لماذا يعد التخطيط الاقتصادى ضروريا لتحقيق النمو السريع فى القطاعات المختلفة للحياة القوية وخاصة فى الدول المتخلفة .

والهدف الرئيسى للتخطيط هو تعبئة اقصى موارد البلد المالية والبشرية من اجل استغلالها على افضل نحو ممكن من اجل تطوير البلاد تطويرا شاملا مع اعطاء الاولوية لبعض الاشياء . والتخطيط الاقتصادى فى العالم الحديث وخاصة فى ظل النظام الديمقراطى يهدف كذلك الى انجاز بعض الاغراض الاجتماعية الى جانب الاهداف الاقتصادية المختلفة . وبينما يهدف التخطيط الاقتصادى الى مضاعفة الانتاج فى القطاع الزراعى والقطاع الصناعى . يتعين على التنمية الاقتصادية ان تحمى مصالح الجماعات الضعيفة داخل المجتمع المحلى، وبذلك تقلل من التفاوت الحالى فى الدخول والثروات ، ومن وجهة النظر هذه ، لا يعتبر التخطيط الاقتصادى فى بلد متخلف مثل الهند ، عملا من اعمال الرفاهية ولكن يعتبر ضرورة قصوى ، ولا يمكن انيكون بدعة يظهر بها الحزب الحاكم ، ولكنه حاجة ملحة من اجل رفعمستوى معيشة الملايين من شعبنا علىاساس معدل معقول فىالنمو الاقتصادى. والتخطيط الاقتصادى يعتبر كذلك شيئا حتميا لبلد مثل بلدنا الذى يعانى من مصادر راس المال المحدود ، وفى الوقت نفسه يختنق بالسكان الآخذين فى التزايد المستمر · وجدير بالذكر أن الزيادة السنوية فى عدد سكان الهند تربو الآن على ٢ ٪ ، ومن المقدر اننا اذا استمررنا على هذه النسبة ، فسيكون مجموع شعبنا الكلى ــ خلال الخطة الخمسية الثالثة ــ حوالى ٤٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠ · واذا أردنا أن تحتفظ برءوسنا فوق سطح الماء والا تغرقنا زيادة السكان ، تعين على الهند ان تحقق مستوى من النمو الاقتصادى السنوى اكثر من خمسة فى المائة حتى

يمكنها توفير المدخرات والاستثمارات الملائمة لتحقيق مزيد من الانتاج الزراعى والصناعى اللازم لسد احتياجات السكان المتزايدين . وعلى ذلك ، فان الاغراض والاهداف الجوهرية الظاهرة فى الخطة الخمسية الثالثة ، لايمكن وصفها على أنها أهداف طموحة بالمعنى المعروف لكلمة (طموح) . وفى رأيى أنه يجب أن ينظر اليها على أنها أقل الأهداف التى يجب علينا ان ننجزها خلال الخمس سنوات التالية حتى يمكننا تجنب أزمة اقتصادية تلحق بالبلاد . وكلما اسرعنا فى التحقق من حتمية التخطيط الاقتصادى فى الهند كان ذلك افضل بالنسبة للجميع .

واود كذلك أن أشير الى أن الجدل الذى يدور حول المزايا النسبية للنهضة الزراعية والصناعية لا معنى له على الاطلاق . ومن الطبيعى ان نعطى كل الافضلية فى الخطة الثالثة ، لزيادة الانتاج الزراعى الذى يجب مضاعفته الى حد كبير خلال السنوات الخمس المقبلة . وفى نفس الوقت سيتطور عدد من الصناعات الاساسية الثقيلة بسرعة حتى يمكنها أن تحقق اقتصادا يكفى نفسه بنفسه ، ويتضاعف تلقائيا. وتعتبر بعض الصناعات الجوهرية مثل الحديد والصلب والاسمدة من الصناعات الضرورية تماما من أجل اتمام برامج الانتاج الزراعى بطريقة فعالة . وفى الوقت نفسه فان عددا من الصناعات الاستهلاكية الكبيرة لا يمكننا ان تخطط من أجل تطورها بدون انتاج المواد الخام الزراعية. وعلى ذلك ، فمن الواجب أن تسير الصناعة والزراعة جنبا الى جنب فى كثير من خططنا الاقتصادية الخاصة بالتنمية . واية مناقشة حول الاهمية النسبية للزراعة والصناعة تعتبر غير معقولة وانتحارية .

ومن الواضح ان نجاح الخطة الخمسية الثالثة يجب ان يعتمد اساسا على قدرتنا على المحافظة على اتجاه الاسعار بأن نثبت اسعار البضائع الاستهلاكية المهمة مثل الطعام والملابس . ولكى نحقق هذا فمن الضرورة الحتمية ان نضاعف من انتاج البقول وكذلك الانواع المختلفة من الملابس الخشنة والمتوسطة . ولكن يجب ان يكون مفهوما ان استقرار اسعار الطعام ، بصرف النظر عن زيادة الانتاج ، سيحتاج الى فرض بعض القيود وبخاصة فى مجال البيع بالجملة وبعبارة اخرى علينا ان نحاول تنظيم سلسلة من الاسواق التعاونية وجمعيات تعاونية استهلاكية بأسرع ما يمكن حتى يمكن ابعاد الوسطاء الذين يحصلون على فوائد لا مبرر لها من التقلبات فى مستوى الاسعار نتيجة للاختلافات الحتمية فى كميات البقول التى تنتج عاما بعد عام ..

وما لم تشرف الحكومة على أسواق تجارة الجملة بطريقة حاسمة عن طريق تكوين احتياطى ضخم فسيكون من غير الممكن بالنسبة لنا أن نحصل على مستوى ناجح للاسعار . لذا ، يجب علينا الا نتحدث

عن الاقتصاد الموجه . ونتحدث فى الوقت نفسه عن اقتصـاد السـوق الحرة . ومن الضرورى ان يشتمل التخطيط الاقتصـادى فى العـالم الحديث على ضرورة اشراف مادى على النقاط الاستراتيجية . وان التخبط فى فهم هذا المبدا الاساسى للتخطيط يخلق بلبلة لا لزوم لهـا فى عقول الناس .

ويجب أن يكون واضحا للأمة ككل أن خطة بهذا الحجم لا يمكن القيام بها بدون بذل مجهود كبير مستمر من جانب كل افراد الشعب وان مضاعفة الموارد الداخلية فى شكل ١٧٫١٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية عن طريق الضرائب الاضافية ، ١٫٤٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ روبية عن طريق القروض والمدخرات الداخلية يعد عملا هائلا ، ولا يمكن اتمام هـذه الخطة الا بالتعاون الكامل من كل فئات الشعب . وكذلك كل الاحزاب السياسية . ومن المهم وجود توافق بين المناطق ووجود وحدة ولا تقتصر فائدة هذا المطلب فى تحقيق التضامن السياسى فحسب وانما تتعداه الى التخطيط الاقتصادى السليم . واذا حدث عكس هذا ، فاننا بذلك سنكون قد أطلقنا قوى الانشقاق والخلافات اللغوية التى قد تقوض الأسس الجوهرية لتخطيط الاقتصاد القومى فى الهند .

الفصل السابع

بعض مظاهر الخطة الثالثة

وبناء على توصيات مجلس التنمية القومى . فان حجم الخطة الخمسية الثالثة ، المادى ، سيتمثل فى ٨٫٠٠٠ كرور من الروبيات (والكرور يساوى ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ وحدة) فى القطاع العام ، بينما تحدد الحد الاقصى للمصروفات لكل من الحكومة المركزية والولايات فى الوقت الحالى بحوالى ٧٫٥٠٠ كرور من الروبيات . ولقد اثار هذا المفهوم الخاص بسد الهوة بين التخطيط المادى والمالى . اثار قدرا كبيرا من الانتقاد فى البلاد . ولكن الدراسة والتمحيص الدقيقين سيؤكدان أن هذا الاسلوب الجديد للتخطيط الاقتصادى هو أسلوب منطقى وعلمى للغاية.
ولقد اثبتت تجربة الخطة الخمسية الاولى والثانية قدرا كبيرا من الوقت والمال قد انفق فى تنفيذ مشروعات صناعية ومشروعات الرى المختلفة لا لشىء الا لان العمل الأولى المتصل بالترتيبات المفصلة وعمل برامج لهذه المشروعات لم ينل اهتماما كافيا واى مشروع لم يدخل ضمن الخطة الحالية لقلة الموارد المالية . والذى يتحتم ادماجه فى الخطة التالية ، يظل معلقا عادة ولا يمس الا عند بداية الخطة التالية ـ يحدث هذا دون اتخاذ اية خطوات اولية من أجل اعداد تقرير عن المشروع على الاقل . ومثل هذه العملية تنطوى على تأجيل لا مبرر له ، وترتيبات عجولة لتقارير المشروعات فى وقت متأخر ، مما يتسبب فى تبديد المال واذا كنا فى مركز يسمح لنا بالاحتفاظ بالتقارير الخاصة بعدد من الخطط الحيوية بحيث تكون معدة فى وقت معين فسيكون فى استطاعتنا أن نعطى بعضهم « اشارة البدء » حالما تتوافر المصادر الخارجية والداخلية . وعلى ذلك . فقد قرر مجلس التنمية القومى ، بحكمة ، أنه بينما يتعين فى الوقت الحالى ، وضع حد أدنى مقداره ٧٫٥٠٠ كرور من الروبيات ، يجب أن يطلب من الوزارات المركزية وحكومات الولايات أن تعد برامج مادية تقتضى تخصيص اجمالى مصروفات قدره ٨٫٠٠٠ كرور من الروبيات فى القطاع العام . وستراجع لجنة التخطيط برنامج الاولويات من سنة لاخرى . وسيبذل كل مجهود ممكن للاضطلاع بمشروعات هامة فى القطاعات المختلفة عن طريق الخطط

السنوية تبعا لتوافر الموارد الداخليـة والخارجية من وقت لآخـر .
ونتيجة لهذا الاسلوب الجديد فى التخطيط ظهر الامل فى الا تكون هناك أية اخطاء جسيمة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الخطة الثالثة . وبعض الخطط التى لن تتم خلال الخطة الثالثة يمكن البـدء فيها منـذ اللحظات الاولى للخطة الخمسـية الرابعة وذلك لان تقارير المشروعات ستكون جاهزة وفى انتظار التنفيـذ . وجـدير بالذكر أن التخطيط عملية مستمرة وان سد الهوة بين الغايات المادية والاهداف المالية سييسر سبل الاستمرار والانتقال من مرحلة الى اخرى فى الخطة .

ويوجد بعض أوجه التخطيط الاقتصادى فى الهند ، وهذه الاوجه يجب أن نضعها فى الاعتبار حتى نضمن نجاح الخطة الخمسية الثالثة . ولم تكن نسبة المدخرات خلال مرحلة الخطة الثانية تتعدى نسبة ١٪ بالرغم من ان المسئولين تصوروا ارتفاع نسبة المدخرات والاستثمارات . وهدفنا خلال مرحلة الخطة الثالثة هو رفع نسبة المدخرات هذه من ٩٪ الى ١٢٪ ، ولن يكون فى الامكان الحصول على هذه النسبة المرتفعة فى المدخرات الا اذا ادركت البلد بوضوح الحاجة الملحة الى فرض قيود مختلفة على الاســــتهلاك عن طواعية ، حتى لو اقتضى هذا تدخل الدولة بطريقة ملموسة . وفى الاقتصاديات المتخلفة نجد ان الاجراءات المختلفة التى تتخذ من أجل فرض قيود على الاستهلاك لزيادة الرغبة فى الادخار لهى أساليب معروفة فى التخطيط الاقتصادى الحديث . وهذا يحتاج الى جو من البساطة والتقشف وتقييد الحاجات الجـديدة على طول المدى . ولا يمكن لأية دولة — فى حالة غياب هذه القيود وهذا الاشراف على استهلاك أدوات الراحـــة والرفاهيـــة — أن تأمل فى رفع نسبتها فى المدخرات والاستثمارات حتى تستطيع أن تقيم أســاسا اقتصــاديا سليما . وعلى ذلك — يجب علينا فى هذا البلد أن ندرك لماذا يتعين علينا خلال مرحلة الخطة الثالثة بل والخطة الرابعة ، الا ننفق مواردنا المالية المحدودة على انتاج أدوات الرفاهية المختلفة . مثل قمــاش الراديون والثلاجات الكهربائية وكذلك الراديو والترانزيستور والروائح وأدوات التجميل ومصـــانع أجهزة تكييف الهـواء بل والعــربات الصــغيرة . (الا اذا كانت من أجل الاغراض الصناعية) . وليس عندى ادنى شك فى أن انتاج هذه الاشياء وبعض الادوات الاخرى المشابهة يستطيع أن ينتظر بضع سنوات ، عنـدما تصبح فى حالة أحسـن من حيث وجـود مصادر ضرورية سواء داخلية او خارجية . وعلى الدولة ، خلال الخمس او العشر سنوات المقبلة ، أن تركز على انتاج السلع الاساسية الهامة مثل الحديد والصلب . والفحم والطاقة والبترول وبعض المعادن الهامة الأخرى . وحالما يتم وضع أســـاس سليم للتنمية الاقتصادية المستقبلة

عن طريق التخطيط الملائم ، فسيصبح من الممكن بالنسبة للامة ان تضع في اعتبارها بعض الادوات الاستهلاكية غير المهمة عندما يحين الوقت المناسب .

ومن الضروري كذلك ، ضمان استغلال اكبر الجهود للمجتمع المحلي في شكل عمل مادي او التطوع بالعمل من اجل تنفيذ خطط انتاجية مختلفة متصلة بالزراعة والري . ومن الممكن ان يعتمد نجاح التخطيط في بلد مثل الهند ـ الذي يتزايد فيه السكان دوما ـ الى حد بعيد على الاستفادة من الايدي التي لا عمل لها . وخاصة في المناطق الريفية ويتطلب هذا الجانب من جوانب التخطيط الاقتصادي انتباها اكثر من أجل انجاز خطط مختلفة على مستوى القرية والوحدة والاقليم .

كما أود هنا أن أؤكد الحاجة الى ضمان مزيد من التعاون المتبادل بين الدول النامية في آسيا وأفريقيا بالنسبة لتحضير خطط الاقتصاد القومي . والى الآن ، تم تأمين التعاون بين دول الكومنولث وخاصة دول جنوب وجنوب شرقي آسيا الى حد ما عن طريق نشاط مشروع كولومبو . ولكن ، من المؤكد ان هذا لا يكفي . ويجب أن تكون الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا في وضع يسمح لها أن تساعد احداها الاخرى بطريقة مجدية في مجالات الطعام والزراعة والصناعات والتجارة الخارجية والتعليم الفني . ولا تحتاج هذه الدول الى قطع علاقاتها الاقتصادية الحالية مع دول الغرب الاكثر تطورا وذلك لانها ستضطر الى الاعتماد على هذه الدول الفنية لكي تستورد منها السلع الراسمالية، ومما لا شك فيه وجود مجال أوسع للمشاركة الاقتصادية وخاصة في ميدان التجارة الخارجية او التبادل التجاري بين الدول المتخلفة اقتصاديا في آسيا وافريقيا . ولدى هذه الدول دافع اقتصادي قوي من أجل اقامة « سوق مشتركة » اكثر مما لدى دول اوروبا الغربية الأكثر غنى . وستحتاج مثل هذه «السوق المشتركة» تخطيطا مشتركا بين هذه الدول المتخلفة من أجل المنفعة المشتركة حتى ترفع مستويات المعيشة لشعوبها بسرعة اكبر .

الفصل الثامن

مقتضيات التخطيط السليم

وقبل أن نامل فى انجاز الخطة الخمسية بنجاح يجب تحقيق اربعة شروط أو مقتضيات اساسية ـ فاولا ، يجب اعتبار الخطة الثالثة (كما حدث مع الخطة الاولى والثانية) خطة قومية فوق السياسات الحزبية الضيقة الافق . وهذا يعتبر فى غاية الاهمية وذلك لانه سيكون من المستحيل مضاعفة الموارد الداخلية الضرورية من اجل تمويل المشروعات والبرامج المختلفة الا اذا قررت كل الاحزاب السياسية فى البلد انجاز الخطة وأن تطلب من الشعب ان يقدم مساعدته للخطة بطرق مختلفة . وبدون هذا الجو من الوفاق والسعى الى المشاركة القومية فسيصبح تحقيق الخطة امرا غاية فى الصعوبة . ولقد حاولت هيئة التخطيط عن طريق أعضائها العديدين والجماعات العاملة والاجتماعات ، تأكيد رأى اجزاء مختلفة من الشعب . وهناك ايضا ميزة هامة ، وهى قدرتنا على التعرف على آراء عدد كبير من الاهالى والمنظمات فى مسودة الخطة الثالثة . ومن الطبيعى قبل انهاء الخطة الثالثة وضع كل انواع الآراء التى عبرت عنها مختلف الاحزاب السياسية، فى الاعتبار الكامل . ولكن ما ان يوافق البرلمان على الخطة بصفة نهائية، حتى تصبح بذلك وثيقة قومية ويجب على الدولة كلها أن تجتمع حول هذه الخطة وتعقد النية باخلاص على العمل لاتمامها بنجاح على قدر استطاعتها .

ثانيا : يجب على البلد ان تتخلص من الاقليمية واختلاف اللغة وبعض المشاعر المتحيزة وتعطى كل الافضلية لاحتياجات ومطالب التخطيط القومى . ويجب أن ينظر الى ما حدث فى أسام وجابالبور على انه تحذير خطير للبلد كلها ، واذا استمررنا فى الانغماس فى مشاكل القومية الخاضعة لفروق اللغة وفروق الاجناس ونسينا الصورة العريضة للقومية الهندية . فسيصبح التخطيط الاقتصادى كله فى هذا البلد عقيما وعديم النفع • ولقد أوضح رئيس الوزراء باستمرار ان العمل فى اعادة تنظيم الولايات قد انتهى الآن ولن يسمح باية محاولة اخرى لاعادة فتح هذا الموضوع اذا كنا جادين حقا فى تنمية الاقتصاد

الموجه من اجل رفع مستويات معيشة شعبنا وسيكون من الصعب جدا انجاز الاهداف المختلفة التى وضعناها نصب اعيننا فى الخطة الثالثة، ما لم يكن هنــاك وحــدة وتضــامن قومى عن طريق التكامل العاطفى المناسب .

ثالثا : يجب تحســين الادارات فى جميع انحاء البلد وعلى جميع المستويات ، وخاصة على مستوى الاقليم وعلى المستوى الادنى على ان يتم هذا بوضوح وبطريقة فعالة كى تتحقق هذه الخطة الضخمة ، واذا لم تحقق الادارة تحسينات ملموسة فى ميدان الكفــاية والتعامل فسيكون من الصعب استخلاص الموارد الضرورية من الشعب وسيبقى عدد كبير من الخطط غير كامل .. من الممكن تعبئة الموارد الهــامة من اجل الخطة الثالثة وذلك بجعل الجهاز الادارى ينتهج أساليب الشدة لجمع الضرائب . ومما لا شك فيه وجود محاولة كبيرة للتخلص وتجنب الضرائب المباشرة وغير المبــاشرة . ولا يمكن خلق جو مناسب لفرض ضرائب أكثر على الشعب الا اذا شعروا بالثقة فى أن حكومتهم ستعمل كل ما فى وسعها لسد الثغرات المتعددة فى البناء الحالى للضرائب .

رابعا : يجب بذل كل مجهود ممكن لتجنب الاسراف فى المصاريف عند انجاز البرامج المختلفة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهنــاك مجال فسيح للاقتصاد داخل أجهزتنا الحكومية ، وخاصــة فى مجال النشاط الانشائى . ويجب الحيلولة دون مزيد من التضخم فى عــدد موظفى الوزارات المختلفة وادارات الدولة . ويجب أن يشعر الشعب بالثقة فى أن كل شىء مهمــا كان ضئيلا يدفعونه للحكومة عن طــريق الضرائب والســلفيات يصرف بطريقــة مناســبة من اجل رفاهيتهم وتطورهم .

خامسا : انه من أجل خلق التجاوب الضرورى بين الشعب تجاه التخطيط الاقتصادى ، يجب أن يتشــكل الاستثمار فى خططنا بحيث يكفل اقل نسبة معينة ، والخدمات الاساسية لكل قطاعات الشعب. ولقد تم تخصيص مبالغ مناسبة فى الخطة الثالثة لاتمام هذه الاغراض الاساسية .

وختاما ، فليس فى الامكان نجاح التخطيط الاقتصادى فى الهند كما هو الحال فى أية بلد أخرى ، الا اذا كان فى استطاعتنا ان نحافظ على المستويات الاخلاقية والادبية للشعب فى الوقت نفســه . ونحن عرضة ، لسوء الحظ ، للاهتمام المفرط بالارتقاء المادى فقط للشعب

فتكون النتيجة اننا لا نهتم الاهتمام الكافى ببنـاء شخصـية شـعبنا ونسجه الاخلاقى . وعلى ذلك ؛ فمن الضرورى اعطاء أولوية كافيـة لمشروعات التعليم والثقافة فى خططنا ، ولا يجب اقتطاع الموارد المالية لهذه البرامج للحد الادنى من أجل توفير اعتمادات ضخمة من أجـل الصـناعات وبعض القطاعات المنظمة . ولن يكون من السهل القيـام بتخطيط اقتصادى بهذه الضخامة ، ما لم يتم خلق اشخاص اكفـاء يمتازون بالنزاهة .

الفصل التاسع

التخطيط من أجل الوحدة القومية

ومنذ حصول الهند على استقلالها السياسى عام ١٩٤٧، وبالرغم من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة ، فقد استطاعت أن تنجز تقدما هاما فى كل الاتجاهات . وفى المجال الدولى نجد ان السياسة الخارجية الاساسية للهند ، والقائمة على عدم الانحياز ومبادىء التعايش الخمسة اعتبرت سياسة سليمة للغاية من أجل تحقيق السلام والوئام الدوليين . ولقد استطاعت الهند فى المجال السياسى داخل البلد ان تجرى انتخابات عامة مرتين بطريقة سلمية ومنظمة على أساس حق الانتخاب للبالغين وبالرغم من أن عددا من البلدان الاسيوية استسلم الواحد تلو الآخر للاتجاهات الاستبدادية ، الا أن الهند وقفت ثابتة فوق صخرة الديموقراطية والتقدم القائم على التخطيط .

ولقد اتممنا خطتنا الخمسية الثانية بنجاح فى المحيط الاقتصادى وشرعنا فى الخطة الثالثة بطريقة اكثر اتساعا . وتبعا للتقديرات الحالية ، سيزداد الدخل القومى فى الهند ، بناء على الاسعار الثابتة بحوالى ٤٢٪ خلال السنوات العشر الاخيرة . وبالرغم من المحاصيل السيئة العديدة الناتجة عن قسوة الطقس ، استطاع بلدنا ان يضاعف من انتاجنا الزراعى بنسبة حوالى ٤٠٪ ما بين عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ وعام ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، وان اجمالى المنطقة المروية سيزداد من ٥١٫٥ من مليون الأكر فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٧٠ مليون أكر فى عام ١٩٦٠ .

ومن المتوقع ان يرتفع الانتاج الصناعى بنسبة ٦٠٪ عند نهاية فترة الخطة الثانية . وبذلك يزيد عن مستوى الانتاج فى عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ . وكذا فان المقدرة على توليد الطاقة الكهربائية سيزداد من ٢٫٣ من مليون الكيلوات فى عام ١٩٥٠ — ٥١ الى ٥٫٨ من مليون الكيلوات عند نهاية عام ١٩٦٠—٦١ . وفى مجال توليد الطاقة نجد اننا نهدف الى مضاعفتها خلال السنوات الخمس القادمة .

ولقد تحقق تقدم كبير فى مجالات النقل والسكك الحديدية . وخلال السنوات العشر الاخيرة تم اضافة حوالى ١٢٫٠٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية الجديدة ؛ وكذلك تمت مضاعفة خط حديدى طوله حوالى ١٣٠٠ ميل . ولقد زاد طول الطرق من ٩٧٫٥٠٠ ميل فى عام ١٩٥٠ — ٥١ الى ١٤٤٫٠٠٠ ميل فى عام ١٩٦٠ — ٦١ أما تقدم الهند فى مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى فقد كان مرضيا للغاية . ولقد زاد متوسط الاعمار فى البلد خلال السنوات العشر الاخيرة من ٣٢ سنة الى ٤٧٫٥ سنة نتيجة للمشروعات الصحية المختلفة. ولقد اندملت الجروح التى كانت تنتج عن الانقسامات بنسبة كبيرة عن طريق برامج الاغاثة والانعاش الضخمة .

ومع ذلك فان هناك عجزا فى جوانب اخرى ؛ مثال ذلك عجزنا عن ايجاد علاج فعال لمشكلة البطالة المقنعة ، وبالذات فى المناطق الريفية. وسنحاول خلال فترة الخطة الثالثة ان نوجه اهتماما كبيرا لهذه المشكلة القومية عن طريق عدد كبير من المشروعات الصغيرة فى الريف .

كذلك عجزنا عن تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية فى البلد بالقدر المرغوب . وستتخذ خطوات خاصة للتخلص من عدم المساواة الاقتصادية الفاحشة خلال السنوات الخمس القادمة عن طريق التوسع فى المساعدة المباشرة للقطاعات الفقيرة من الشعب سواء فى القرى أو فى المدن .

ولكن تعتبر مشكلة اتمام الوحدة العاطفية والثقافية لشعبنا من أعظم المشاكل التى تواجهنا اليوم ، والتى بدونها يصبح التخطيط الاقتصادى عديم الفائدة . ولقد نجحت قيادتنا القومية نجاحا كبيرا فى تحقيق الوحدة داخل أكثر من ٦٠٠ ولاية فى الاتحاد الهندى بعد الحصول على الاستقلال مباشرة . لكن اعادة تنظيم الولايات المختلفة على أساس اللغة قد خلق عددا من المشاكل التى تتطلب مجهودات موحدة من أجل ايجاد حل مرض لها .

وأنا لا اوافق على الراى القائل بان الامة قد ارتكبت غلطة جوهرية عندما وجهت اهمية أكبر للغات الاقليمية . ولان كثيرا من ولاياتنا أكبر من عدد البلدان فى أوروبا وآسيا فقد كان من الطبيعى أن تحظى هذه اللغات الهندية الاقليمية بأكبر مجال لتطورها كوسيلة للتعليم والحكم. وعلى كل حال فمن الضرورى ونحن نطور هذه اللغات الاقليمية أن نضع فى اعتبارنا دائما الوحدة الجوهرية لتقاليد وثقافة الهند . ومن ناحية يمكن انجاز هذا بتشجيع دراسة اللغة القومية الهندية ، ومن ناحية أخرى عن طريق مساعدة الطلبة فى كل أجزاء البلاد على

دراسة لغة هندية اخرى على الاقل بالاضافة الى لغتهم الاصلية . ونحن مهتمون خاصة بوجوب اتقان طلبة شمال الهند للغة واحدة على الاقل من لغات الجنوب الاربع ، وذلك لكي نخلق جوا من التماسك والتضامن القومي .

ولقد بدات هيئة التخطيط ووزارة التعليم فى دراسات أولية لتطوير برنامج شامل لتقوية قوى الوحدة القومية عن طريق النشاط الثقافى والتعليمى خلال فترة الخطة الثالثة . واذا لم ننظر الى هذه المشكلة بعين الاعتبار بطريقة مرتبة بالاضافة الى النشاط المتطور المختلف فى البلد فسيصبح من الصعب الشروع فى خطة بحوالى ١٠٫٤٠٠ كرور من الروبيات خلال السنوات الخمس القادمة .

ويجب على كل فرد منا ان يتذكر أن دستورنا يعترف بالجنسية الهندية فقط ، واذا أردنا مثلا أن نقر بنصوص الدستور فيجب أن يعتبر كل فرد منا نفسه هنديا أولا ثم تأتى بعد ذلك الاعتبارات الاخرى . وستتحطم كل خططنا الاقتصادية عن طريق القوة الدافعة المفككة ، اذا لم يحدث هذا الترابط الاجتماعي والوحدة العاطفية .

وبالرغم من كل هذه الصعاب فليس عندى أدنى ريب فى أن الهند ستسير حتما من تقدم الى تقدم فى مجالات مختلفة تحت قيادتنا القومية البارزة . ويجب أن نواجه هذه الصعاب الراهنة ونتغلب عليها بروح الثقة فى النفس والعزم الاكيد . ولا يجب ان نفتح المجال سواء أمام التشاؤم أو التفاؤل الزائف ، فاذا ما قدمنا الاشياء المهمة أولا واستمررنا فى تكريس مجهوداتنا لتأدية عملنا بروح من التواضع والاخلاص فانا لا أرى أى سبب يمنع الهند من أن تمضى قدما فى المجالات السياسية والاقتصادية والعالمية بشكل يستحق التقدير .

الفصل العاشر

دور الزراعة الاقتصادي والقومي

من الواضح الجلي أن النجاح الذي حققه التخطيط الاقتصادي في الهند يعتمد ، آخر الامر على النجاح الذي تحرزه في مجال الانتاج الزراعي المتزايد . ولا جدال في ان التنمية الاقتصادية الموجهة في العالم الحديث أثبتت أن التقدم في الزراعة يقوم على الاعتماد المتبادل وأن أي جدال في أهميتهما النسبية يجب أن ينظر اليه على انه امر في غير محله . وهذا هو السبب الذي جعل هيئة التخطيط والحكومة في الهند تؤكدان الحاجة الملحة الى تطوير الاساليب العلمية والزراعية الضخمة في بلدنا بأقصى سرعة ممكنة . كذلك حظيت الزراعة بالاولوية من بين برامج التنمية الاقتصادية المختلفة في الخطة الخمسية الثالثة ، وهذا أمر مشروع تماما .

وجدير بالذكر أن الرقم الاساسي في انتاج البقول بما في ذلك الحبوب والفول ، من أجل الخطة الخمسية الثانية بلغ ٧٥ مليون طن . وفي النهاية ، وبعد اجراء محادثات مع الولايات ارتفع رقم الانتاج الى ٨٠ مليون طن . وعلى ضوء الظروف الراهنة ، نأمل ، اذا لم تكن الطبيعة غاية في القسوة ، أن يكون في استطاعتنا أن ننجح في انتاج ٨٠ مليون طن من البقول عند نهاية فترة الخطة الخمسية الثانية . ولقد رئي أنه في الخطة الخمسية الثالثة سيكون اجمالي انتاج البقول في آخر عام للخطة هو ١٠٠ مليون طن . ومن الواضح ان انجاز هذا الهدف سيقتضي مضاعفة انتاج البقول بنسبة ٣٠٪ خلال فترة الخطة الثالثة . ويستلزم هذا ، بطبيعة الحال ، عملا شاقا منظما من جانب كل من الرسميين وغير الرسميين على اختلاف مستوياتهم .

فاذا لم تتحق الخطة الزراعية بطريقة ملائمة فلن يكون في استطاعتنا أن نحصل على الموارد الداخلية اللازمة للخطة الثالثة .. ولن يكون بمقدورنا ان نشيد قاعدة سليمة لتطورنا الصناعي .. كذلك سيعتمد هدفنا في التحكم في اتجاه الاسعار على قدرتنا على مضاعفة الانتاج الزراعي بشكل كبير .

وقد أعدت هيئة التخطيط ووزارة تنمية المجتمع المحلى والتعاون، أعدت خطة منفصلة من أجل اعداد خطط الانتـــاج الزراعى للاقليم والوحدة والقرية كي يتسنى علاج هذه المشكلة الهامة بطريقة كاملة متناسقة . وكل كلامنا المتحمس الذى يدور حول زيادة انتاج الاكر سوف يظل حبرا على ورق ما لم ننجح فى عـــلاج هذه المشـــكلة على مستوى القرية ، وعلى مستوى الاسرة اذا كان ذلك ممكنا . وسيعتمد اعداد الخطط الزراعية فى القرية - الى حد كبير - على الاعمال التمهيدية التى تبذلها مجالس القرية وتعاونيات القرية ، بمساعدة هيئة تنميـــة المجتمع المحلى .

اما العناصر الاساسية فى اعداد خطط الانتـــاج الزراعى على مستوى القرية فتتمثل فى :

١ - الاستفادة الكاملة من خدمات الرى ، بما فى ذلك صيـــانة قنوات الحقول وجعلها فى حالة جيدة عن طريق المهتمين بالامر ، الى جانب اصلاح وصيانة منشآت الرى التابعة للمجتمع المحلى والاقتصاد فى استخدام المياه .

٢ - التوسع فى المناطق التى تزرع فيها محاصيل متعددة .

٣ - الاكثار فى القرى ، من الحبوب الجيدة وتوزيعها على كل الزارعين .

٤ - تزويد الزارعين بالاسمدة .

٥ - وضع برنامج للاسمدة البلدية وفضلات المواشى .

٦ - تطبيق الاساليب الزراعية المتطورة مثل صيانة التربة ، واقامة الجسور ، والزراعة الجافة ، وحفر المصارف واســـتصلاح الاراضى ، وحماية الزرع .. الخ .

٧ - برنامج لاعمال الرى الصغرى الجديدة فى القرية ، عن طريق اسهام المجتمع المحلى ، واسهام الافراد كذلك .

٨ - برنامج لادخال ادوات زراعية متطورة .

٩ - برنامج لمضاعفة انتاج الخضر والفواكه .

١٠ - برنامج للنهوض بمنتجات الدواجن والثروة الســمكية ومنتجات الالبان .

١١ - تربية الحيوانات ، من توفير الثيران المستأنسة ، وانشاء مراكز التلقيح الصناعى ، وخصى الثيران الرديئة الخ ..

١٢ — برنامج للنهوض بالمزروعات والمراعى التى توفر الوقود للقرية.

ونبدأ فنقول : انه ليس من الضرورى اعداد خطط مفصلة لكل اسرة فى القرية. وحين تتسع قاعدة الجمعيات التعاونية فى القرية تغطى كل أسرة هناك ، ستصبح برامج الانتاج فى القرية أكثر واقعية ، وأكثر شمولا . وسيكون من المستحب كذلك النهوض بنظام تقدير الانتاج الزراعى السنوى للمحاصيل المختلفة على مستوى القرية والوحدة والاقليم ، وذلك لكى يصبح فى الامكان مراجعة الاهداف المرسومة لكل منطقة مراجعة دقيقة عند نهاية كل عام عن طريق الاحصائيات الزراعية التى يمكن الاعتماد عليها .

وعندما يصبح لمجالس القرية وتعاونيات القرية دور هام فى اعداد خطط انتاج للقرية ، فسيكون من واجب هيئة موظفى الوحدة ورجال الخدمة العامة ان يتأكدوا من ان الامدادات الاساسية من الحبوب الجيدة والاسمدة ، والادوات المتطورة ومبيدات الحشرات ، ومبيدات الاوبئة ، تصل الى الزارعين فى الوقت المناسب . ولقد كانت شكوى الفلاحين الهنود الدائمة (وفى كثير من الاحيان كانت هذه الشكوى فى محلها) هى أن الامدادات المهمة التى توفرها الحكومة لهم ، لا تأتى اليهم فى الوقت الذى يكونون فى اشد الحاجة اليها خلاله . لذا يجب أن يصبح الجهاز الادارى حديثا ، وأن يحقق مزيدا من الكفاية . والا فستصبح الاعدادات من أجل خطط الانتاج فى القرية تجارب عديمة النفع ، تجارب تقود الى فشل كلى .

فاذا نظرنا الى النفقات فى القطاع الزراعى فى الخطة الخمسية الثالثة وجدنا أننا قررنا مبلغا قوامه ٦٦٨ كرورا من الروبيات لمختلف برامج الانتاج الزراعى ، بما فى ذلك مشروعات الرى الصغرى ، وحفظ التربة ، واقامة الجسور ، وتربية الحيوانات ومنتجات الألبان .. الخ وقد تم تخصيص ٤٠٠ كرور من الروبيات من أجل تنمية المجتمع المحلى وبرامج التعاون . وبالاضافة الى ذلك ، هناك خطة تقضى بتخصيص ٦٥٠ كرورا من الروبيات من أجل مشروعات رى كبرى ومتوسطة ، ومن أجل استثمار ٢٢٥ كرورا من الروبيات لانتاج أسمدة تحتوى على النيتروجين والفوسفات . لقد أعيد توجيه حركة تنمية المجتمع المحلى من أجل زيادة الانتاج الزراعى ، ومن المتوقع الآن تجنيد ٨٠٪ من وقت وجهد الاخصائيين الاجتماعيين فى القرية فى النشاط الزراعى . وبالاضافة الى النفقات فى القطاع العام ، يقال أن حوالى ٨٠٠ كرور سيتم استثمارها فى الزراعة خلال فترة الخطة الثالثة . وسيكون هناك كذلك مبلغ ٥٣٠ كرورا من الروبيات تستخدم كدين قصير الامد ومتوسط الامد ، واستغلال دين طويل الامد قدره ١٥٠ كرورا من الروبيات من أجل

تمويل برامج زراعية مختلفة . ومن المؤمل ان تؤدى الزيادة فى انتاج الحديد والصلب فى البلد الى توفير كميات معقولة من الادوات الزراعية المتطورة للفلاحين الهنود خلال فترة الخطة الثالثة ولقد بات من الواضح الجلى فى الخطة الثالثة انه « بتقدم الخطة وبالاحتياج المتزايد الى موارد اكثر من أجل تحقيق تقدم أسرع فى الاقتصاد الريفى ، وخاصة عن طريق استخدام كامل للايدى العاملة ، فانه سيتم توفيرها » . واذا ما اتضح ، بعد التباحث مع حكومات الولايات ، أنه لكى تتحقق الأهداف الزراعية المتعددة — والتى تم اعدادها فى الخطة الخمسية الثالثة — وجب ايجاد مصادر اضافية ، فانه سيتم عمل كل محاولة ممكنة لتزويد هذه المصادر . وباختصار ، لن يسمح لأية خطة جديرة بالاهتمام — خطة تعمل على زيادة الانتاج الزراعى — أن تعانى من قلة رأس المال .

ويجب أن نعرف أن مشكلة زيادة الانتاج الزراعى لا تقتصر على مجرد تجنيد مزيد من الاموال فى الاقتصاد الريفى . ذلك أن المشكلة فى جوهرها مشكلة تنظيم وادارة أفضل . واليوم ، وضعت حركة تنمية المجتمع المحلى نصب عينيها الهدف التالى وهو تحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى كأحد الاهداف الجوهرية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فسيكون من المهم تحقيق مزيد من التناسق بين مختلف مصالح الزراعة ، والرى ، وتنمية المجتمع المحلى ، وتربية الحيوانات . وسيكون من الضرورى جدا بذل كل مجهود ممكن لزيادة ربح الاكر فى أجزاء مختلفة من البلاد . وهذا لا يمكن عمله الا اذا تم توفير التسهيلات المتعددة والتجارب الناجحة المتطورة لكل منطقة بطريقة منسقة . وعلى ذلك ، فمن الضرورى بذل المجهودات الجدية لتحسين البناء التنظيمى والادارى ، وتحقيق مزيد من التنسيق بين المصالح المختلفة . وفى هذا الصدد نجد أن لجنة الادارة قد قدمت عدة توصيات قبلتها وزارة الأغذية والزراعة وقبلتها كذلك هيئة التخطيط ومن المأمول أن تعمل حكومات الولايات على الاخذ بهذه التوصيات على وجه السرعة ، وتحسين ادارة مصالحهم الزراعية بطريقة سريعة .

ومن الضرورى كذلك تجنيد الايدى التى لا عمل لها فى المناطق الريفية من أجل تنفيذ برامج زراعية متعددة مثل أعمال الرى الصغرى، وزراعة الغابات واستصلاح الأراضى التى يمكن أن تدر أرباحا كثيرة فى فترة قصيرة نسبيا . وبدلا من الاعتماد على الحكومة فى كل هذه الخطط على شكل هبات أو اعانات مالية ، يمكن لحركة تنمية المجتمع المحلى أن تعبىء الطاقة والحماس فى الجماهير من أجل انجاز مثل هذه الخطط عن طريق المجهودات المشتركة وعن طريق التطوع بالقيام بهذه الاعمال من جهة ، وتوفير وظائف اضافية للعاطلين ونصف العاطلين من جهة

أخرى واعطائهم الاجور المحلية . وهناك اتجاه فى الولايات لطلب انواع مختلفة من الهبات والاعانات المالية من الحكومة المركزية من أجل خطط زراعية مختلفة . وبينما تعتبر بعض المساعدات المالية من حكومة الاتحاد فى غاية الاهمية ، وخاصة فى المراحل الاولية ، فمن المعقول تماما القول بأن الاقتصاد المتأخر والمتخلف مثلما هو الحال فى اقتصادنا لا يمكنه أن يحتمل تخصيص كميات هائلة من النقود على شكل برامج تنميــة بدون تجنيد كامل للايدى التى لا عمل لها .

وعلى ذلك فسيعتمد نجاحنا فى القطاع الزراعى خلال فترة الخطة الثالثة فى النهاية . على مقدرتنا على توجيه الناس لكى يصبحوا قوة انتاجية عن طريق منظماتهم المحلية مثل : مجالس القرية وتعاونيات القرية كذلك ، ولا يمكن لأية بيروقراطية أن تصبح عوضا عن مشـاركة الشعب المتحمسة من أجل تنميته الاقتصادية . ومن المؤكد أن الموظفين الفنيين يمكنهم مساعدة الشعب فى برامج التدريب والتعليم والخدمة العامة .

وسيعتمد نجاح برامج انتاجنا الزراعى الى حد بعيد على الكفاءة والحماس اللذين نحقق بهما مقاييس اصلاح الاراضى فى ولايات مختلفة .. ومن سوء الحظ أن الجدل الذى يدور حول مختلف جوانب سياسة الارض لا يزال يؤثر على نفسية الاهالى فى المناطق الريفية .

لذا كان من الضرورى استصدار تشريع الاصلاح الزراعى فى كافة الولايات دون امهال ، والانتهاء من عملية التنفيذ خلال العامين اوالاعوام الثلاثة المقبلة ، كى يعرف كل مزارع هندى حقيقة وضعه بالنسـبة لحقوقه فى ملكية قطعته من الارض . ولا يجب الخوض فى مناقشات اكثر حول تغييرات ملكية الارض ، بعد الانتهاء من اصلاح الاراضى فى اجزاء متفرقة من البلد على الاقل لمدة العشر أو الخمس عشرة سنة القـادمة . والا فان هذه الحالة من الحيرة التى تجتـاح عقول الزارعين ستقلب لا محالة ، كافة خططنا وبرامجنا من أجل زيادة الانتاج الزراعى . وعلاوة على ذلك ، فلا المال ولا الموظفون الفنيون والجهاز الادارى هى التى ستحقق نتائج هامة فى مجال زيادة الانتاج الزراعى والشىء الهام للغاية هو خلق عزيمة قوية فى الامة من أجل أن تصبح معتمدة اعتمادا كليا على نفسها فى كميات الغلال ، وذلك فى أقرب فرصة ممكنة . ولقد خضنا كثيرا فى موضوع الحديث عن الاكتفاء الذاتى فى الطعام منذ بداية الخطة الأولى .. ومن المؤسف أنه بالرغم من توافر النـوايا الحسـنة لدى القائمين بالامر تعذر احراز تقدم بعيد المدى فى هذا الاتجاه ..ومجرد استيراد الغلال من البلدان الاخرى وتوفير احتياطى ضخم لن يكون كافيا .. وعلينا أن نخلق فى الريف ذلك الجو الذى لا غنى عنه لخلق العزيمـة

الصادقة فى عقول الفلاحين والشعب عامة من أجل زيادة الانتاج الزراعى سواء من ناحية انغلال . أو المواد الخام الضرورية فى الصناعة والتى تتفق مع الاهداف التى نصت عليها الخطة الخمسية الثالثة . وسيصبح من الصعب ان تحققَ اية نتائج ملموسة فى مجال الانتاج الزراعى الذى يشكل القاعدة الاساسية للتخطيط الاقتصادى فىالهند ما لم تكن لدينا العزيمة الصادقة والتصميم ، وما لم نعمل على تطوير كفايتنا الادارية والتنظيمية .

وعندما يأتى الوقت الذى تواجه فيه البلاد موقفا حرجا مثل موضوع مشاكلَ الحدود الهندية الصينية ، فعندئذ أود أن أؤكد حقيقة هامة وهى ان الزيادة فى الانتاج الزراعى من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغلال وبعض المواد الخام الأخرى اللازمة للصناعة يجب أن تعتبر جزءا مكملا للدفاع القومى .. والواقع أن اقامة بضع صناعات اساسية ثقيلة من أجل اعداد دفاع قوى ضد الاعتداء من الامور الاساسية . غير أن الامة الجائعة لا تستطيع أن تدافع عن نفسها لمجرد أنها تقوم بصناعة الاسلحة والذخائر . وعلى ذلك فان جبهة الطعام يجب أن تعطى الأولوية فى التخطيط القومى شأنها شأن الجبهة الصناعية .

الفصل الحادى عشر

البرامج الزراعية خلال الخطة الثالثة

وبعد مناقشات مفصلة مع وزارة الاغذية والزراعة ومع كل حكومات الولايات تقرر تخصيص ١٠٦٨ كرورا من الروبيات للقطاع الزراعى فى الخطة الخمسية الثالثة .. وقد يعنى هذا اعتمادا اضافيا قدره حوالى ٤٣ كرورا من الروبيـــات بجانب المبلغ الأصلى الذى أشرنا اليه من أجل برامج زراعية متعددة فى الخطة المبدئية .. وعلاوة على ذلك فقد وافقت هيئة التخطيط على الاقتراحات باقامة مصـــانع مختلفة للأســـمدة فى القطاعات الخاصة او القطاع العام . ولقد اعطيت الافضلية الاولى لاستيراد الاسمدة الضرورية من اجل احراز أهدافنا الزراعية بالاضافة الى الانتاج الداخلى . كذلك قامت وزارة الصلب والمناجم والوقود بادماج المطالب الخاصة بالحديد والصلب فى القطاع الزراعى باعتبارها من الاولويات حتى يمكن العناية بحاجات الفلاح الهندى من الحديد خلال فترة الخطة الثالثة .

ولقد اكدت هيئة التخطيط لحكومات الولاية بالنسبة للمخصصات من اجل مشروعات الرى الصغرى وحفظ التربة اكدت أنه اذا كان فى استطاعتها انفاق المخصص الحالى بطريقة مفيدة خـــلال السنوات الثلاث أو الاربع الاولى من فترةالخطة الثالثة ، فانه سيبذل كل مجهود ممكن لايجاد مصادر اضافية لهذه البرامج الزراعية ذات الطابع الانتاجى . ولذا فعليهم ان يمضوا قدما ببرامج الرى الصغيرة وحفظ التربة بطريقة كبيرة بعد اجراء عمليات المسح اللائمة وتدريب الموظفين المطلوبين .. ومثل هذه البرامج اذا ما تمت بطريقة ملائمة ستحقق نتائج فى حقل الانتاج بطريقة سريعة كما ان الكميات الاضافية المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج لن تؤدى الى تضخم .

وبالاضافة الى صـــلاحية الموارد المالية التى تم تزويد البرامج الزراعية فى البلاد بها ، اصطلحت حركة تنمية المجتمع المحلى على العمل الخصوصى بمهمة زيادة الانتاج الزراعى فى البلاد كواحدة من مسئولياتها الرئيسية . كذلك تسلط الاضـــواء على النهوض بالاداة الادارية فى

المصالح الزراعية فى الولايات عن طريق الارتقاء بطابعها وتحقيق مزيد من التنسيـــيق بين مختلف الادارات ، ولذا فنحن نأمل باخلاص اذا ظلت الطبيعة رفيقة بنا خلال السنوات الخمس القادمة أن نصل الى هدفنا فى الحصول على ١٠٠ مليون طن من الغلال فى نهاية فترة الخطة الثالثة ولقد اعطتنا المناقشات المفصلة بين لجنة التخطيط والادارات الزراعية لمختلف حكومات الولايات المختلفة الأمل فى أن نحقق هدفنا عما قريب ٠

والى جانب اهتمام هيئة التخطيط بانتاج الغلال فهى ترغب فى زيادة التأكيد على فلاحة البساتين وانتاج الاغذية الفرعية مثل الجذور والدرنات والفواكه والخضروات خلال الخطة الخمســية الثالثة ٠ ولقـد خصصنا بالفعل مبلغا قدره حوالى ٢٠ كرورا من الروبيات من أجل برامج متعددة لتعميم الاغذية الفرعية وفلاحة البساتين فى أجزاء مختلفة من البلاد ٠ ويتعين على حكومات الولايات أن تولى اهتماما كبيرا بهــذه الأطعمة الثانوية ذلك لأن الأكثر فيهـا يصل الى ضعف أو ثلاثة أضعاف ما تدره البقول التقليدية .

ولقد أولت الخطة الثالثة أولوية كبيرة لبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الالبان وذلك لانهم أصبحوا ينظرون اليها على انها أجزاء مكملة لسياسة زراعية سليمة . وسيصبح من الصعب علينا أن ننتج ثيران مخصية من نوع جيد لاغراض زراعية مثل حمل الاشياء ونقلها ما لم نعمل على تحسين السلالات ذات الغرض المزدوج فى منـــاطق مختلفة . ونحن نطلب كذلك كميات مناسبة من اللبن لتزويد جموع الشعب بكميات من الاغذية الوقائية .. ومن المأمول أن تستفيد حكومات الولايات من هذه الارصدة بطريقة منسقة حتى يمكن لبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الألبان هذه أن يكون لها تأثير ايجابى على برامج الانتاج الزراعى خلال السنوات الخمس القادمة .

ويمكن اعتبار انتاج وتوزيع الادوات الزراعية المتطورة من الاشياء الاخرى التى ستنال اهتماما كبيرا فى البرامج الزراعية المختلفة خلال فترة الخطة الثالثة ٠ وكثيرا ما أكد رئيس الوزراء بشدة مدى الحـــاجة الى صـــناعة قليل من الأدوات الزراعيــة المنتقاة من النوع المتطور على نطاق واسع ، وذلك حتى يمكن زيادة نسبة ما يدره الاكر ٠ ولذا تقرر تخصيص حوالى ٨ كرور من الروبيات من أجل ضمان توافر الادوات المتطورة للزارعين الهنود خـــلال الخطة الثالثة ٠٠ ومن أجل القيـــــام بهذه البرامج بنجاح يتعين على حكومات الولايات أن تقف ضد سوء استعمال حصـــة الحديد والصلب المخصصة من أجل انتـاج الادوات الزراعية حتى لا تنحرف الى أوجه النشاط غير الزراعية .

وتهتم هيئة التخطيط بالنقطة التالية . اذا كنا نريد تثبيت أسعار الحبوب ، وجب على الحكومة أن تصدر اعلانا حازما عن الحد الادنى للأسعار بالنسبة لسلع مختلفة لفترة ما حتى يتأكد الزارعون من الحد الأدنى للأسعار في الوقت الذى يبذلون فيه جهدهم لزيادة نسبة انتاج الاكر • وعلى الولاية أن تنشىء أداة ادارية دائمة يمكن لها أن تبدأ في العمل بمجرد ان تتعثر أسعار بعض السلع الزراعية ولا تصبح مجزية لاصحابها . وان اعداد احتياطى ضخم عن طريق هذه العملية سيسهم الى حد كبير في استقرار أسعار الاغذية في البلد • وبدون هذا التأكيد الايجابى للحد الأدنى للأسعار للزارعين الهنود طوال فترة الخطة سيكون من الصعب تحميس زارعينا على بذل جهد كبير من أجل زيادة انتاجهم سواء انتاج الغلال أو المحاصيل النقدية مثل القطن والجوت •

وأخيرا يجب أن نحقق التماسك والتماثل بين خططنا التعليمية وبرامج التنمية وخاصة فى حقل الزراعة . وتوفر كليات الزراعة الحالية بعض أنواع التدريب العملى فى المزارع الملحقة بهذه المعاهد لكن من الأفضل ارسال خريجي الكليات الزراعية الى القرى حتى يقوموا بأعمال زراعية منظمة وشاقة لمدة لا تقل عن ستة اشهر قبل أن يحصلوا على اجازاتهم الدراسية . وعليهم خلال هذه الفترة ان يقوموا بمشروعات معينة متصلة بالتنمية الزراعية لهذه المنطقة . وبالتالى يجب أن يجند خريجو كليات الطب والهندسة فى القيام بالاعمال القائمة على التخطيط فى مشروعات معينة فى المناطق الريفية قبل أن يحصلوا على اجازاتهم الجامعية ، وان عملية التكامل هذه بين التعليم والتنمية ستكون ذات فائدة مضاعفة ذلك لانها ستعمل على تدعيم برامج التنمية وفىالوقت نفسه تعمل على تحسين نظام التعليم الحالى •

الفصل الثانى عشر

برامج من أجل العمال الزراعيين

بالرغم من أن الخطة الخمسية الأولى والثـانية اشتملتا على برامج قليلة تهتم بتوطين العمال الزراعيين ، فيجب أن نعترف بصراحة أنه لم يبذل سوى القليل جدا من أجل تحسين الحالة الاقتصادية لهـذه القطاعات المحرومة من الشعب الريفى ، والواقع أن النتائج التى توصل اليها التقرير الذى أعدته اللجنة الثانية لتحرى أحوال العمـال ، نتائج تثير القلاقل .. ولقد درست هيئة التخطيط نتائج اللجنة الثانية للتحرى فى الآونة الاخيرة عن طريق لجنة فنية كانت قد درست جوانب مختلفة للمشكلة بكل تفاصيلها . ونظرا لحدوث تغييرات على تعاريف المصطلحات المختلفة التى ترددت فى اللجنتين الاولى والثانية لتحرى أحوال العمال الزراعيين ، فان كثيرا من الأرقام التى ذكرت فى هذه التقارير لا يمكن مقارنتها غير أن اللجنة ترى أنه حتى لو سلمنا بتغير التعاريف وما شاكل ذلك الا أن الدراسة التفصيلية للتقريرين تدل على بقاء العمال الزراعيين على ما هم عليه فى أحسن الأحوال ، أن لم تدل على مزيد من الانهيار فى أوضاعهم . ومن الواضح الجلى أنه فى حالة عدم وجود تحسن ملموس فى الحالة الاقتصادية للعمال الذين لايملكون اراضى فان هدفنا من أجل اقامة مجتمع اشتراكى فى الهند سيبقى فى قليل او كثير حلما أجوف.

وفى رأيى ، يجب معالجة مشكلة العمال الزراعيين من أربع زوايا .

أولا : يجب علينا أن نحاول توطين عدد كبير من عائلات العمال الزراعيين فى الاراضى التى تم استصلاحها فى أماكن مختلفة من البلاد وكذلك فى جزء من الاراضى الفائضة التى ستصبح متداولة نتيجة لفرض حد اقصى للملكية ، وهناك اقتراح بتوزيع حوالى ٥ مليون آكر من الاراضى خلال الخطة الخمســـية الثالثة على ٧٠٠ ألف عائلة فى ولايات متفرقة من العمال الذين لا يملكون أراضى . واذا استثنينا الاراضى التى تتكون من اجزاء شاسعة فمن الضرورى أن تستخدم الولايات مشروعات للتعمير والمبادرة الى استصلاح الاراضى ، فان الاراضى المقترح توزيعها لم يتم استصلاحها الى أقصى درجة ممكنة ، ولذا فالولايات تعطى مساعدات للاشخاص الذين قاموا بشراء هذه الاراضى على قدر المستطاع فتعطيهم

الثيران والادوات لتساعدهم على اســـتصلاح هذه الاراضى لمجهودهم الشخصى . وعند عملية التوزيع فان المستأجرين المطرودين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أراضى وكذلك صـــغار الزارعين سيتمتعون بالاولوية . ولقد أعدت حكومات الولايات فى خططها الخمسية الثالثة كمية من المال تتألف من ٨ كرور من الروبيات من أجل استصلاح الأراضى ابور وقد أعدت كذلك ٥ كرور من الروبيات من أجل خطط التوطين وفى الامكان كذلك جعل الديون والهبات فى متناول اليد من أجل هذا الغرض بمقتضى اللوائح المعتادة ووفقا لميزانيات تنمية المجتمع .

ثانيا : يجب بذل كل جهد ممكن لتوفير الاماكن الصالحة فى القرى من أجل اقامة منازل بسيطة للعمال الزراعيين . وقد اقترحت اللجنـــة الفرعية لهيئة الاصـــلاح الزراعى أن تشتمل الخطة الخمسية الثالثة على برنامج توفير أماكن صالحة لبناء مساكن لخمسة ملايين عائلة ، وعرضت اللجنة الفرعية اقتراحا يقضى بأن يقتطع مبلغ ٥ كرور من الروبيات من المبلغ المقدر لامتلاك أراضى والذى يتكون من ١٥ كرورا من الروبيات لغرض توفير أماكن صالحة لبناء مساكن للعمال الزراعيين . ويجب الاحتفاظ بجزء آخر يتكون من ٥ كرور من الروبيات من المبلغ الكلى الذى يتمثل فى ١٠ كرور من الروبيات من أجل تحسين الظروف الســـكنية للطوائف والقبائل المنبوذة التى تم ادخالها فى الخطة الثالثة ... وبهـذه الطريقة يمكن أن نحصل على مبلغ ١٠ كرور لشراء الاراضى الصالحة واقامة منازل جديدة للعمال الزراعيين خلال فترة الخطة الثالثة .

ثالثا : يجب بذل أقصى مجهود ممكن لتوفير وظائف تكميلية للعمال الزراعيين فى الصناعات الريفية وصناعات الاكواخ والصناعات الصغيرة على أساس تعاونى . والأمل معقود على أن توجه لجنة الصناعات القطنية والصناعات الريفية وبعض الشركات المركزية اهتماما خاصا لتنظيم هذه الصناعات الريفية لفائدة العمال الذين لا يملـكون أراضى . ولن يتمكن العمال الزراعيون فى الريف من تحسين حالتهم الاقتصـــادية بطريقة ملموسة الا عن طريق مثل هذا البنيان المتنوع للوظائف .

وأخيرا : وليس آخرا تتجه النية الى القيام ببرنامج البرامج الريفية الخاصة فى طول البلاد وعرضها خلال فترة الخطة الثالثة بطريقة جماعية من أجل توفير فرص للتشغيل لكل هؤلاء العمال الزراعيين الذين يبحثون عن عمل لبعض الوقت أو كل الوقت ، وعلى وجه الخصوص فى الفصول الراكدة . والواقع انه قد تم البدء فى ٣٤ مشروعاقياديا للاستفادةالكاملة من الأيدى العاملة فى الريف فى ولايات مختلفة ومن المأمول أن تساعدنا التجربة المكتسبة من هذه المشروعات فى السير ببرنامج يشمل جميـــع

أنحاء البلاد من أجل توفيرفرص تشغيل مناسبة لكلهؤلاء العمالالعاطلين والعمال الذين يعانون من البطالة المقنعة الراغبين فى بذل مجهودجسمانى وذلك لقاء أسعار محددة ·

ومن المتوقع ان تجتمع اللجنة الاستشارية المركزية عن العمال الزراعيين التى شكلتها هيئة التخطيط تجتمع على الاقل مرة كل سنة شهور لمراجعة البرامج المتعددة التى قامت بها حكومات الولاية من أجل رفع اقتصاديات العمال الزراعيين · ولقد كان هدفنا كذلك الدعوة الى عقد مؤتمر نيابى مرة كل عام للوزراء المهتمين بالزراعة والخدمات الريفية فى الولايات المختلفة حتى يمكنلحكومات الولاية أن تستفيد منالدراسات التى قامت بها اللجنة الاستشارية المركزية عن العمل الزراعى بأن تتبع هذا البرنامج بطريقة منظمة · ومن المؤمل فيه ان كل حكومات الولايات ستتخذ خطوات مبكرة لاقامة لجنة استشارية مماثلة عن طريق العمل الزراعى فى مناطقها حتى تضمن تعاون الموظفين غير الرسميين والرسميين ليضمنوا نجاح البرامج المختلفة لرفع المستويات الاقتصادية للعمال الزارعين الذين يشكلون القطاعات الفقيرة فى شعبنا الريفى والذين يمثلون ربع اجمالى عددنا ·

الفصل الثالث عشر

اقتصاديات التجارة الحكومية

من الواضح ان نجاح الخطة الخمسية الثالثة يعتمد أساســـا على مقدرتنا على التحكم فى اتجاه الاسعار عن طريق تثبيت أسعار الســلع الاستهلاكية الاساسية مثل أسعار الاغذية والملابس • ولكى يتحقق هذا الهدف فمن الضرورى زيادة انتاج الغلال وكذلك انتـــاج أنواع خشنة ومتوسطة من القماش • ولقــد حددت الخطة الخمسية الثالثة عددا من البرامج سواء فى الانتاج الزراعى أو الانتاج الصناعى ، ونحن نأمل أن تتحقق كل هذه البرامج بنجاح لا لمجرد أن النقود المخصصـــة للبرامج المتنوعة قد تم انفاقها عن آخرها فقط ، وانما باحراز نتائج فعليـــة عن طريق التنظيم والادارة السليمة •

ولكن يجب أن يكون واضحا ان الانتاج الاضافى ، وبخاصـــة فى القطاع الزراعى ، يعتمد على عوامل عديدة طبيعية غير منظورة ، عوامل لا يمكن لابناء البشر أن يتحكموا فيهـــا • ولذا ، فمن الضرورى تماما ، وضع خطة تخلق نوع معين من الاشراف المادى الاســـتراتيجى المميز ، وخاصة بالنسبة لتوزيع الغلال • هذا وجدير بالذكر أن سياسة اتجـار الولايات فى الغلال تعنى اقامة نواة لمثـــل هـذا الاشراف والذى يمكن الاستفادة منه الآن أو عندما يلزم الامر • ولسوء الحظ ، فقد أسىء فهم معنى اتجار الولايات لدرجة كبيرة بين جمهرة الناس • وهذا لا يعنى مطلقا أن العمل بأكمله فى تجارة الغلال سواء تجارة الجملة أو القطاعى سيتم على يد موظفى الحكومة وان كل تجار القطاع الخاص سوف يبعدون عن نشاطهم الحالى. ان الشكل الاخير لتجارة الولاية يصور شبكة من جمعيات التسويق التعاونية فى المناطق الحضرية حتى يمكن تقليل الاســـتغلال الاقتصادى الموجود والذى يقوم به الوسطاء الى أدنى حد ممكن• وستمارس الولاية خلال فترة الانتقال ، اشرافا قويا على تجارة الغـلال بالجملة عن طريق نظام التجار المرخصين وذلك بوضع شروط محددة للرخصة ويجب تطبيق هذه الشروط بدقة • والاستراتيجية الكاملة لتجـارة الولاية كما تصورتها حكومة الهند ومجلس التنمية القومى تقتضى تكوين احتيـاطى

مناسب ، وخاصة فى احتياطى الارز الموجود بكميات ضئيلة والذى لايمكن استيراده بكميات وافرة من الاسواق العالميه · ويجب على الحكومه الحصول على كميات كافية من الارز من الولايات والمناطق التى تملك فائضا منه ، وذلك بأسعار محددة ، وخاصة عندما تتوافر محاصيل جيدة وتميل الأسعار الى الانخفاض · ويجب أن تقوم الولاية بطرح هذا الفائض الداخلى فى السوق ، وذلك فى المناطق التى يوجد بها نقص والتى تميل اسعارها الى الارتفاع ·

وسياسة التأثير على السوق المفتوحة عن طريق طرح فائض مناسب ليعد وسيلة معروفة واستراتيجية تتبع فى أغلب الدول التى يطلق عليها دولا رأسمالية · لذا ليس من الضرورى أن تخلط بين سياسة قيام الدولة بشئون التجارة والافكار الاشتراكية ، وفى رأيى أن سياســـة الاشراف الاستراتيجى ، الانتقائى ، من أجل تثبيت أسعار البضائع الاستهلاكية الاساسية خلال فترة الخطة الثالثة هى شىء لابد منه ، وكلما عجل عامة الشعب بالتسليم بها عاد ذلك بالنفع على كل من يهمهم الامر ·

موجز القول ، ان قيام الولاية بالتعليمات التجارية يخدم غرضـا مزدوجا ، فهو يســاعد أولا على اعطاء معونة نقدية للزارعين وذلك بالا نسمح لاسعار الانتاج الزراعى أن تنخفض تحت المستوى المعقول· وهكذا، فهى تساعد على تدعيم القوة المعنوية للزارعين وعلى ذلك ، فهى تساعد عملية زيادة الانتاج الزراعى · ثانيا ، فهى لا تسمح لاســعار استهلاك الغلال الاستهلاكية أن ترتفع عن المستوى المحدد ، وعلى ذلك فهى تساعد بطريقة فعالة على التحكم فى اتجاه الاسعار · وأكثر من ذلك ، أن الاشراف المختار لا يعنى على وجه الاطلاق الاشراف الكامل وفرض نظام البطاقات· ذلك أنه لا يعنى سوى أن تمارس الاشراف على جهات استراتيجية متفرقة، وخاصة تشرف على سعر البيع بالجملة ·

ولذا فمن الخطأ البين أن نعتقد ان تجارة الولاية هى مثل أعلى خيالى ومبدأ نظرى ، والواقع انه برنامج عملى جوهرى، بالرغم من ظهوره تحت عدد من الاسماء المختلفة ، فهو يتبع فى أغلب دول العالم ، بما فى ذلك الديمقراطيات الغربية واليابان واستراليا ·

الفصل الرابع عشر

تربية الحيوانات ومنتجات الألبان

والواقع انالقيام بتربية الحيوانات بكفاءة يعتبر الآنجزءا لايتجزأ من النظام السليم للزراعة في بلد زراعي في غالبيته مثل الهند ، التي يجب عليها الى حد كبير أن تعتمد ، على قوة الثيران الجيدة من أجلالانتاج الزراعي · لذا فانه من الضروري في ميـــدان فلاحة الارض ، أن تعتبر برامج تربية الحيوانات والحصول على منتجات الالبان ، جزءا لايتجزأ للخطط المختلفة من أجل مضاعفة الانتاج الزراعي في هذه البلاد · وعلى ذلك ، فقد تقرر الاتفاق على اعطاء الافضلية الاولىلبرامج تربية الحيوانات ومنتجات الالبان خلال فترة الخطة الثالثة · ومقابل المبلغ الذى يقـــدر بحوالى ٣٣ كرورا منالروبيات خلالالخطة الثانية والذى أنفقعلىخطط تربية الحيوانات ومنتجات الالبان ، نجد انه قد تم تخصيص مبلغ قدره ٩٠ كرورا من الروبيات من أجل هذه المشروعات خلال الخطة الثالثة · وقد اعتزمنا أن نقوم بتنفيذ عدد من الخططالمختلفة التي تختص بتحسين أنواع المواشي في طول البلاد وعرضها خلال الخطة الخمسية التاليـــة ، حتى يصبح في امكان الزارعين الهنود أن يضمنوا الحصول على ثيران قوية وسليمة من أجل القيام بأعمالهم الزراعية الى جانب انتاج ألبان جيدةحتى يمكن أن تكفي شعبنا الآخذ في الازدياد في كل من المناطق الريفية وكذلك المناطق الحضرية .

ولقد تم الشروع في سياسة التوليد التي قام بوضعها المشرفون على هذه العملية ، وقبلتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات فيالخطة الثانية ·· فيما يتعلق بدواب الحمل الجيدة .كان الهدف هو مضـــاعفة قدرتها على انتاج الالبان الى أقصى حد ممكن بدون اضـــعاف قدرتهـــا الجسمانية على العمل في الحقول ·· أما في حالة الحيوانات الاخـرى ، فاننا نبذل كل جهودنا لتحسين قدرتها على انتاج الالبـــان بأقصى قدر نستطيعه ، وذلك بتهجينها بسلالات ممتازة .. وبالاختصار فانه في نيتنا أن نطور ونحسن « السلالات » التي تخدم غرضين ، والتي تعمل على توفير ثيران جيدة من أجل الحرث ، وكذلك من أجل توفير كميات كافية

من الألبان تصلح غذاء جيدا يقى شعبنا ٠٠ ونحن نأمل فى أن نطبق هذه السياسة فى مختلف أجزاء البلاد بمزيد من الكفاية والتنظيم ، وذلك خلال الخطة الثالثة ٠

فقد أصبحت الهند حاليا تملك أعدادا هائلة من الماشية ، وبازدياد الضغط على الاراضى نتيجة لكثرة السكان ، سيصبح من العسير بالنسبة لنا الاحتفاظ بنوعين من الماشية نوع من أجل انتاج ثيران قوية وصالحة للقيام بالشئون الزراعية ، ونوع آخر من أجل انتاج كميات كبيرة من الالبان ٠٠ ولذا فمن المهم بالنسبة لنا أن نركز اهتمامنا ومجهوداتنا على تربية السلالات ذات الاغراض المزدوجة فى مناطق مختلفة من البلاد ٠

ومن الواضح الجلى ، من وجهة النظر هذه ، انه يجب علينا أن نبذل اهتماما أكثر لتوليد الابقار الجيدة فى الهند وذلك لان الجاموس يعتبر أساسا ، حيوانا ذا غرض واحد ، فيما عدا بعض المناطق المعينة مثل شاتزجاره ٠ ولا يجب أن ينظر الى خطط تحسين أنواع البقر من أية زاوية عاطفية ٠ وأنا مقتنع اقتناعا كليا أنه من وجهة النظر العملية والمنطقية ان السلالة ذات الغرضين فى بلدنا لهى أمر فى غاية من الاهمية من أجل التنمية السليمة فى الزراعة خاصة والاقتصاد الريفى عامة ٠ ولذا ، فأنا أعلق أملا كبيرا فى أن كل حكومات الولايات ستعطى الاولوية للمشروعات المختلفة فى تربية الحيوانات خلال فترة الخطة الثالثة والتى تهدف من ذلك الى ضمان النجاح لبرامج انتاجهم الزراعى ٠

وتبقى كلمة عن خطط انتاج الالبان ٠ وكما أشرت سابقا ، أن برنامجنا من أجل تطوير انتاج الالبان يجب أن يكون وثيق الصلة مع برامج تربية الحيوانات والبرامج الزراعية ٠ ويجب أن يكون هدفنا الاساسى من أجل برامج تطوير انتاج الالبان ، هو جمع الفائض من الالبان فى المناطق الريفية المحيطة عن طريق التعاونيات وأن نعمل على ترتيب تسويقها المنتظم فى المناطق الحضرية عن طريق التعاونيات الاستهلاكية ، حتى يتمكن الزارع من الاحتفاظ بحيواناته ذات الاغراض المزدوجة بكفاءة بأن يحصل على ثيران جيدة لاستخدامها فى أعمال الحرث والتخلص من الفائض من اللبن السائل عن طريق أسلوب للتسويق منظما تنظيما دقيقا فى المناطق الحضرية ٠ ولا يمكننا النجاح فى رفع نتاجنا من الزراعة ، وبالتالى النهوض بمستويات المعيشة لمجموع شعبنا فى الريف ، الا عن طريق مثل هذه العملية المتكاملة من الزراعة وتربية الحيوانات وانتاج الالبان ٠ أما اذا استمررنا فى النظر الى الخطط المختلفة لتربية الحيوانات وانتاج الالبان كل على حدة ولم نعمل على ربطها بطريقة فعالة مع الحياة الاقتصادية للسكان الزراعيين ، فسيصبح من المستحيل بالنسبة لنا أن

نحصل على أقصى فائدة من كل هذه المشروعات . والواقع اننا نجد أن فصل مشروعات تربية الحيوانات وانتاج الالبان عن المشروعات الزراعية سيلحق لا محالة أضرارا دائمة لاسلوب الزراعة السليمة الجيدة .

ولذا ، فأنا أحث كل حـــكومات الولايات أن تعطى اهتماما كاملا لهذا المظهر من المشكلة ، وأن تضع برامجها من أجل تربيـــة الحيوانات وانتاج الالبان خلال الخطة الخمسية الثالثة بطريقة تعمل على وضـــع المصالح الحيوية للزارعين الهنود في الاعتبار الدائم .

الفصل الخامس عشر

سياستنا المتعلقة بالأرض

بنيت السياسة المتعلقة بالارض ، كما صيغت فى الخطط الخمسية الاولى والثانية ، على اعتبارين :

١ ـ انتاج زراعى أكبر ٠

٢ ـ عدالة اقتصادية واجتماعية ٠

وتبدى هيئة التخطيط رأيا قاطعا تشير فيه بأن التأخير فى اتمام استصلاح الاراضى سيعرقل الانتاج فى القطاع الزراعى ٠ ولقد تم وضع برنامج استصلاح الاراضى بطريقة تجعل من الممكن للرجل الذى يفلح الارض بمزيد من الاهتمام والحماسة ٠ ووجود الوسطاء فيما بين الزارع الفعلى والولاية يعطل عملية زيادة الانتاج فى الارض ٠ وهذا هو السبب الذى جعل هيئة التخطيط تضع فى اعتبارها ان الاشخاص الذين يفلحون الارض يجب أن يصبحوا هم ملاك الارض ٠ وتهدف عملية الغاء الوسطاء الى أن تكفل للزارع حقه فى النظام الزراعى وتزويده بمزيد من البواعث من أجل مضاعفة الانتاج الزراعى وبمعنى آخر يجب أن نحقق للمستأجرين الحاليين اتصالا مباشرا مع الولاية ويجب وضع نهاية للعلاقة بين المالك والمستأجر تمهيدا لخلق اقتصاد ريفى مستقر ٠

ومن المستحسن من وجهة نظر العدالة الاقتصادية والاجتماعية تقليل التفاوت الموجود فى ملكية الارض ٠ ولذا ، فقد كان من رأى هيئة التخطيط انه من الواجب تحديد كمية الارض التى يمكن للفرد أن يمتلكها سواء فى الحاضر أو فى المستقبل ٠ وعلى ذلك ، فقد وضعت شروط الفرض حد أقصى فى ظل الخطة الخمسية الثانية للممتلكات الحالية وكذلك ممتلكات المستقبل ٠ غير أن الخطة الثانية نصت على اعفاءات معينة من فرض الحد الاقصى المبدئى من أجل منع أى هبوط فى الانتاج ٠ مثال هذا انه تم استخلاص الشاى والبن وزراعة المطاط والبساتين والمزارع المتخصصة فى توليد الماشية ، وانتاج الالبان ٠ وجز الصوف ، ومزارع

قصب السكر التى تقوم بتشغيلها مصانع السكر ، والمزارع التى تدار بكفاءة والتى تتكون من مجاميع محكمة وتستلزم الاستثمار الضخم أو التحسينات البناءة الدائمة ثم استخلاص كل هذه الاشياء من مجال الحد الاقصى المفروض ·

والفكرة الاساسية هي أنه بينما نحاول جادين تقليل التباين بين حجم الممتلكات في المناطق الريفية بشكل متزايد ، فلا يجب اتخاذ أية خطوات يمكن أن تعرقل الانتاج الزراعي بأى حال من الاحوال ·

وفي الوقت الحالي ، توجد مناطق شاسعة من الاراضي في حيازة ملاك لا ينصفون الارض التى توجد تحت اشرافهم · ولذلك ، فليس من حق هؤلاء الاشخاص الاحتفاظ بمثل هذه الاراضي الموجودة في حيازتهم، وعلى الولاية أن تتقدم وتستولى على تلك الاراضي وتعمل على توزيعها بين الاشخاص الذين على استعداد لان يقوموا بزراعتها بطريقة أكثر كفاءة · ولكن المزارع التى تدار بكفاءة والتى اقتضت استثمارات ضخمة مستمرة، والتى تستطيع أن تنتج كميات أكثر من المعدل الذى ينتجه الاكر عادة ، هذه المزارع ليس من الداعي توزيعها ·

وليس صحيحا أيضا أن نقول ان هيئة التخطيط ترغب في تقييد الدخول الريفية · ولا يعنى فرض حد أقصى للاراضي ، ان كل عائلة في المناطق الريفية لن تستطيع أن تجنى اكثر من المستوى المعين من الدخل والواقع أنه ما أن يعاد توزيع الاراضي تبعا للبرنامج الذى تصورته الخطة فان كل مزارع يجب عليه أن يبذل كل محاولة ممكنة للعمل على زيادة دخل الاكر · وعلاوة على ذلك ، فان الخطة تتصور انشاء الصناعات الريفية الصغيرة وصناعات الأكواخ في المناطق الريفية على نطاق واسع حتى تكون هناك شبكة من الحقول والمصانع الصغيرة في طول البلاد وعرضها ، وستكون لهذه الصناعات الصغيرة فائدة كبيرة في زيادة الدخول الريفية بأن تقوم بدور الاعمال الثانوية ·

غير ان هذا لا يعنى مطلقا أنه يجب قيام أية محاولة لتحديد الدخول من الاراضي أو الممتلكات الحضرية · ويجب أن تتطرق عملية اقامة مجتمع اشتراكى الى كل قطاعات الاقتصاد القومى · ولقد اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات لتحديد الاشراف على الدخول والممتلكات في المناطق الحضرية بفرض رسوم على الضياع وفرض الضرائب على الثروة والمصروفات والمنح ، ومضاعفة الرسوم المفروضة على ضريبة الدخل وفرض ضرائب عالية على الدخول المرتفعة · ولقد تم اصلاح قانون الشركات في مواضع عدة من أجل القضاء على أضرار نظام الاجهزة الادارية

غير أنه سيتعين اتخاذ بضع خطوات أخرى لازالة التفاوت الموجود حاليا بين الدخول في الاماكن الحضرية ، وكذلك العمل على التخلص من الثغرة الموجودة بين مستويات المعيشة في الريف ومستويات المعيشة في الحضر . وعلى سبيل المثال ، يجب فرض حد أقصى على ممتلكات الاراضى في الحضر وخاصة بالقرب من المدن النامية . .

ويجب أن يقوم النموذج النهائي للزراعة في الهند على المبادىء التعاونية ، تبعا لاتجاهات هيئة التخطيط . ولقد ظلت الممتلكات الزراعية الصغيرة التى تتكلف الكثير ، ظلت من أعقد المشاكل في تنمية الاقتصاد الريفي في هذا البلد وما أن تصبح الغالبية العظمى من المزارعين مالكة مستقلة للارض فان البرامج الخاصة بتدعيم الممتلكات تصبح غاية في الاهمية . والخطوة التى تأتى بعد التدعيم يجب أن تتمثل في توفير خدمات تعاونية في مجالات مختلفة من الزراعة مثل حرث الارض وتسميدها ، وعمليات الرى ، والحصاد والتسويق . ومن الممكن أن تقود الخدمات التعاونية في النهاية الى الزراعة التعاونية حيث يقوم المزارعون بضم أراضيهم معا من أجل الفلاحة المشتركة ، مع الاحتفاظ بحقوق ملكيتهم في الوقت نفسه والحصول على حصصهم تبعا لحجم أراضيهم . وعلاوة على ذلك ، فان كل المزارعين سيحصلون على أتعابهم تبعا لعدد ساعات العمل التى ينفقونها في العمليات الزراعية . ومن الطبيعى أن يصبح مثل هذه المزارع الجماعية التعاونية أسهل بكثير في القرى التعاونية حيث يتنازل المزارعون الافراد عن حقوقهم الشخصية لصالح المجتمع المحلى كله . ومن الممكن كذلك محاولة اجراء مثل هذه التجارب على الاراضى التى تم استصلاحها حديثا ، وحيث يمكن ضمان استثمار مناسب من أجل التحسينات الزراعية . ومن الممكن أن تدر مثل هذه المزارع التعاونية فوائد اقتصادية كبيرة وتوفر لكل المزارعين الذين يقومون في الوقت الحالى بزراعة أراض غير اقتصادية ، أراض لاتستطيع أن تدر أى فائض كبير يمكن استثماره . وفى بلد متخلف كالهند لن يتيسر تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة الا بتحقيق فائض زراعى يمكن استغلاله في الادخار والاستثمار . وهنا نجد أن الاسلوب التعاونى هو السبيل الوحيد الى الشروط الكفيلة بتكوين رأس المال .

ويجب اتباع نفس المبادىء التعاونية كذلك في القطاع الصناعى ، وخاصة في الصناعات الصغيرة الريفية والصناعات التى تقوم في الاكواخ . وحتى في القطاع الصناعى الكبير ، لا يوجد أدنى سبب يمنع الاسلوب التعاونى من أن يدخل في عدد من المؤسسات . وعندما يصبح العمال أنفسهم ملاكا لادوات الانتاج ، فان الصراع الحالى بين رأس المال والعمل سوف يختفى الى حد كبير .

ولا يمكن اقامة كومنولث تعاوني اشتراكي الا اذا ادخلنا المبادىء التعاونية فى كل قطاعات الاقتصادالقومى الذى يتضمنالزراعة والصناعة والتجارة والاتجار · وقرار مجلس التنمية القومى الذى يشير الى فرض اشراف على تجارة الغلال بالجملة لهو خطوة تجاه ملء الفراغ فى اقامة اقتصاد عادل على أساس سليم · والاشتراكية كما تصورها المسئولون فى الهند ، لا تعنى خلق بيروقراطية شاسعة الارجاء تعوق روح المبادأة والخلق عند الناس ومن الضرورى أن تتضمن الاشتراكية الهنديةالتوسع فى القطاع التعاوني فى مجالات مختلفة للنشاط القومى ·

ومما يثلج الصدر ، أن نعرف أن كل الولايات ترغب بشـــدة فى اتمام سن القوانين التى تختص بالاراضى على وجه السرعة · ومنالطبيعى أن أى تأخير فى سن القوانين الضرورية سيجعل عدم الثقة الموجودة فى عقول الملاك تبقى وتستمر · ومن المؤكد أن عدم الثقة هذه تشكل ضررا كبيرا على مصالح الانتاج الزراعى الكبير · وما أن يتم سن القوانينالخاصة بالاراضى وما أن يتم تنفيذها بطريقة معقولة ، حتى تختفى هذه البلبلة ، ويستطيع المزارعون الاستقرار فى أراضيهم معشعورهم بالامانويشعرون كذلك بالاهتمام الكامل فى عملهم . ولا يجب الاقدام على أية محـــاولة أخرى لبلبلة طريقة ملكية الاراضى فى المستقبل القريب ·

وأنا آمل من صميم قلبى أن يتوقف الجدل القائم ، حولاستصلاح الاراضى وأن يخلق الجو الملائم لبذل كل ما فى طاقتنا لمضاعفة الانتـــاج الزراعى الذى يعتمد عليه ، أولا وأخيرا ، مستقبل الهند كله ·

الفصل السادس عشر

التخطيط من القاعدة

ولقد لفت مستر نهرو رئيس الوزراء النظر فى رسالة موجهة الى مؤتمر اخصائى القرية الاجتماعيين لعموم الهند : «قد يبدو مفهوم فينوبا للمجتمع المثالى شاذا نوعا بالنسبة لكثيرين منا، ومع هذا فان هذا المفهوم أفضل من مفاهيم كثيرة نستخدمها • والواقع أننى تجنبت استخدام هذا المفهوم لاننا لسنا مؤهلين لاستخدامه ولا أريد استغلال كلمة أو فكرة نبيلة » . وعند الاشادة بمآثر أشاريا فينوبا الجليلة قال رئيس الوزراء : « انه فى غمار الاضطراب الذى يسود جميع أنحاء الهند والحماسة من أجل العمل لتنفيذ الخطة الخمسية ، ومن أجل تحسين زراعتنا ، واقامة صناعات كبيرة وأوجه نشاط صغيرة من أجل الاصلاح والرفاهية الاجتماعية ، كذلك الجدل السياسى والاقتصادى ، أو المناقشات حول اختلافات اللغة أو حدود الولايات ، وفى غمار الميول المفككة والنداءات من أجل الوحدة ، وبين خيبة الأمل وعدم التوافق ـ وبالاختصار فوسط المسرح المضطرب الحيوى الذى يحتل الهند اليوم، نجد ان كيان فينوبا النحيل يقف كالصخرة العاتية ، وتظهر رقته وتواضعه ، ولكن فى الوقت نفسه نرى فيه شيئا من قوة ماضى الهند الطويل الحافل وكذلك نرى فى عينيه شيئا من صورة المستقبل » •

وخلال حديثه لمؤتمر اخصائى القرية الاجتماعيين أكد أشاريا فينوبا بهافا الحاجة للتخطيط من القاعدة من القرية الى مافوق .

وقد اشار فينوبا الى انه من المستحيل بالنسبة لدلهى أن تقوم بعمل تخطيط للقرى العديدة الموجودة فى طول البلاد وعرضها • ولقد عضد رئيس الوزراء هذه الفكرة بالذات وشرح تعضيده هذا بأن ذكر أمام مؤتمر صحفى فى عهد قريب فى دلهى بأنه مقتنع اقتناعا تاما بانه « لا يمكن تنفيذ التخطيط الفعال عن طريق الحكومة أو عن طريق وكالة حكومية وحدها • فاذا أردنا أن تكون الخطة ذات تأثير كبير واذا أردنا لها أن تنتشر فى طول البلاد وعرضها ، فعليها أن تشرك الآخرين ـ اى

تشرك الشعب ـ بما فى ذلك القرى نفسها » . ولقد أضـــاف رئيس الوزراء : « من الواضح أن أى تخطيط تريد أن تصل به الى مستوى القرية لا يمكن أن يقوم بطريقة بيروقراطية ويبدأ من القمة . فمن الطبيعى أن تقوم البيروقراطية بعملها المعتاد ، ولا سبيل أمامنا لنقد البيروقراطية ذلك لان العالم أصبح أكثر بيروقراطية عن ذى قبل . فاذا ما قامت البيروقراطية بتأدية عملها بنفسها ، فانها بذلك تشكل خطرا كبيرا ، ولكن اذا ما أدت واجبها بالاشتراك مع الشعب ، مثلما يحدث فى التعاون والمســـاعدة المتبادلة ، فهى بذلك تصبح شيئا مفيدا وجيدا » .

والنقاط التى أثارها نهرو رئيس الوزراء ، واشاريا فينوبا بهاف تستحق الاهتمام الزائد من جميع الاشخاص الذين يهتمون بنجاح التخطيط الاقتصادى فى الهند . ولقد أبدى مؤتمر تنمية المجتمع المحلى اهتماما كبيرا بالحاجة الملحة الى التحكم فى التعاون الاختيارى لمختلف منظمات القرية مثل مجالس القرية ، والجمعية التعاونية والمدرسة . وأكدت اللجنة الخاصة بمشروعات الخطة تحت رياســة شرى بالوآنتر ميهتا ، الرغبـة فى اقامة ادارة لامركزية على أساس مجالس الاقليم جنبـــا الى جنب مع تخويل سلطات كبيرة لمجتمعات القرية المحلية . وهذه المسألة تستوجب اهتماما جادا منا حتى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العمليـــة . ومن المستحيل لادارة مركزية أو لهيئة التخطيط فى بلد متخلف اقتصـــاديا كالهند ، بلد يتصف بالتضخم الهائل فى سكانه واتساع أراضيه ، من المستحيل أن يحقق لكل قرية خطة تنمية شاملة تتمشى ومطالبها المحلية .

وليس من شك فى أن الناس يهتمون بالمشروعات الضخمة مثـــل الطاقة ، وأعمال الرى ، وطرق المواصلات والصناعات الثقيلة ولكننا نجد أن الشعب يهتم أكثر بخططهم ومشروعاتهم المحلية التى تحقق احتياجاتهم المباشرة التى يشعرون بها تحت سمعهم وبصرهم . واذا نظرنا الى خطة مشروعات التنمية المحلية من وجهة النظر هذه ، وجدنا أنها أحرزت نجاحا كبيرا .

ومن الضرورى أن تقوم هذه المشروعات بتوسيع مجالها وتعمل على توفير تسهيلات أكبر لمجتمعات القرية المحلية حتى يمكنها أن تخطط من أجل نفسها وتقرر أولويتها .

ومما يثير الغبطة فى النفوس ملاحظة أن غالبية حكومات الولايات تهتم اليوم بصفة أكبر بدور مجالس القرية فى انجاز المشروعـــات المختلفة .

ولن يصبح في الاستطاعة تحقيق الهدف الحقيقي الا اذا حدث تغيير واضح في الموقف الذى يتخذه الموظفون المسئولون • وعلينا جميعا أن ندرك ان التخطيط الديمقراطى لا يمكن أن يحرز نجــاحا الا اذا تم تخطيطه من الشعب ، بوساطة الشعب ومن أجل الشعب •• وعلاوة على ذلك فان جوهر الديمقراطية تعتمد أولا وأخيرا على احترام كامل لشخصية الشعب • واذا لم تنتقل السلطات الكبيرة الى الشعب ، واذا لم تتح فرص كبيرة لهم من أجل القيام بمسئولياتهم ، فان ذلك لن يمكنهم من تنمية قــوة دافعة مناسبة وســعة حيلة على قدر الامكان وكذلك لن تمكنهم من تطوير معنى الواجب المدنى بين جماعات الشعب • ومن واجب المسئولين عن التخطيط فى ظل النظم الديمقراطية ، أن يعطوا الأولوية لتنمية الخامة البشرية •• واذا ما تعرض الكائن البشرى فى البلدان الديمقراطية للشلل ، ولم يسمح له ، أو لها ، بتطوير امكانياته فلن يكون هنــاك أى مجال لكى نأمل فى نجاح التخطيط •

وعلى كل حال ، فان هذا لا يعنى مطلقا ، أنه من الواجب علينا أن نشجع مجتمعات القرية المحلية على أن تصبح وحدات معزولة وأن تصبح غير منتمية لباقى البلاد • ولقد ظهر تنسيق مناسب بين مجتمعات القريه المحلية والمجالس المحلية وبين الهيئات الاكثر اتساعا التى تشمل الاقليم والمقاطعة • ومن الطبيعى أن نجد فوق مجــالس القرية المحلية ومجالس المقاطعة المحلية ومجالس الاقليم المحلية ، ثم تأتى بعد ذلك حكومة الولاية وحكومة الاتحاد •• ولكن يجب أن يتركز العمل الاساسى للمجالس المحلية الكبيرة فى الاشراف العام والتوجيه والتنسيق • ويجب أن نعمــــل على اشعار القرى والمدن بالحماســة فى الاعتماد على مصادرهم الخاصــة وعلى الايدى العاملة الموجودة لديهم من أجل اتمام خطط التنمية المختلفة • فعلى سبيل المثال ، ليس فى الامكان ايجاد حل لمشكلة البطالة والبطالة المقنعة عن طريق هيئة التخطيط فى دلهى • فاذا ما طلب من كل مجتمع محلى فى القرية أن يضع خططا من أجل ايجــاد حل للتشغيل الكامل فى منطقته ، فسيصبح فى استطاعة الشعب أن يستوعب كل الايدى العاملة العاطلة فى مجالات عديدة للنشاط تحت اشرافهم الخاص • ونحن نجد ، فى أحسن الاحوال أن الاقليم هو وحدة هذا التخطيط • غير أنه يكاد يستحيل على السلطة المركزية أن تضع تخطيطا لاصلاح شامل مفصل فى النجوع النائية التى لا يمكن للادارة أن تصل اليها فى عدد من شهور العام •

وعلى ذلك ، فان المثل الاعلى للمجتمع المثــالى ، يؤكد الحاجة الى تحقيق الرفاهية للجميع عن طريق صبغ السلطة السياسية والاقتصادية بالصبغة اللامركزية بدرجة كبيرة • ولقــد أخبرنا غاندى فى مرات عدة أن الاستقلال السياسى لن يكون ذا أهمية كبيرة ان لم توقد شعلة الحرية

في كل قرية ونجع في الهند ولقد اتفق رأى رئيس الوزراء ووزارة تنمية المجتمع المحلي مع هذا الرأى اتفاقا كليـــا · وبالرغم من أننا في الغالب لا نستعمل كلمة المجتمع المثالى في خططنا ، وجب أن يكون واضـحا ان اتجاه تخطيطنا الاشتراكي يجب أن يكون من أجل اتمـــام المثل الأعلى للمجتمع المثالى بأقصى مايمكننا من سرعه . ومن الممكن ان يستحيل اتمام نظام اجتماعى للمجتمع المثالى فى المستقبل القريب · ولكن يجب أن يكون هدفنا واتجاهنا واضـحين لكل فرد منا · ولا يجب أن نسـمح للقلق والاضطراب أن ينفذ الى عقولنا في أنه يجب على الهند أن تطور نموذج المجتمع المثالى من حيث الديمقراطية والتخطيط القـائمين على اللامركزية والتعاون المتبادل والوسائل السلمية · ويجب التشدد والتصميم على عدم تشجيع كل المحاولات التى ترمى الى المركزية واستخدام وسائل العنف والصراع الداخلى ·

ولا يوجد أدنى مبرر يدفع الهند الى تقليد نظم التخطيط القائمة فى البلدان الاخرى ، سواء القائم منها في الدول الغربية أو فى الدول ذات النظام الاستبدادى · فعندنا حضارتنا وثقافتنا الموروثة من العصـور الغابرة ، ويتعين علينا أن نخطط لأنفسـنا وجذورنا ممتدة فى أعماق تربتنا . ومن الطبيعى ، وعلينا بالطبع أن نكون على استعداد دائم لكى نتعلم من خبرة البلدان الاخرى فى أى جزء من أجزاء العـالم · ولكن من الواجب الا نفقد الروابط التى تربطنا ببيئتنا ، والا نتوه فى خضم الآراء المستوردة من الخارج · فاذا ماتعمقنا فى تراثنا القديم ، وفى الوقت نفسه نحتفظ بعقولنا متفتحة حتى نتعلم من الآخرين ، فسيكون فى استطاعتنا أن نطور نظامنا سياسيا واقتصاديا سيكون مصـدر الهام بالنسبة للدول الاخرى ·

الفصل السابع عشر

المشاكل الريفية وتنمية المجتمع المحلى

وفى خضم مناقشاتنا للمشاكل المختلفة التى تتصل بتنمية الريف ومشروعات المجتمع المحلى فى بلدنا ، يكون من الخطأ أن نتخطى المبادىء الاساسية فى بناء القرية ، تلك المبادىء التى أكدها غاندى تأكيدا قاطعا فى كل أعماله العامة التى قام بها منـــــذ عام ١٩٢٠ • وعلى المسئولين والاخصائيين الاجتماعيين المتصلين بأوجه النشاط الريفى فى الهند أن يتذكروا أن مشاكلنا لا يمكن حلها بطريقة سليمة عن طريق تقليد الخبرات التى اكتسبتها الدول الاخرى بوساطة حركة تنمية المجتمع المحلى • ومن أجل نجاح تنمية المجتمع المحلى فى الهند على أساس ثابت لا يتغير ، فانه يجب أن يتم بوحى من ظروفنا الخاصة وعلى أساس التقاليد الخاصة بنا . والخبرة فى مختلف أوجه الحياة الريفية • فمن الواجب على كل العاملين فى تنمية المجتمع المحلى ، من وجهة النظر هذه أن يدرسوا آراء غاندى حول المشاكل المختلفة الخاصة باعادة بناء الريف دراسة وافية وعميقة • وليس عندى أدنى شك فى أن مثل هـــذه الدراسة لأفكار غاندى يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من مناهج معاهد التدريب على مختلف المســتويات تحت اشراف وزارة تنمية المجتمع المحلى والتعاون • ولا يجب أن ينظر الى حركة تنمية المجتمع على انها نوع من النظم الاجنبية المفروضة ، اذ يجب أن تنبع من خبرتنا الخاصة بناء فى العمل الريفى فى ظل التوجيه المرموق للمهاتما غاندى • ولو أهملنا آراء غاندى الخاصة وخبرته فى هذا المجال فسنكون بذلك قد عرضنا انفسنا للخطر •

وكان غاندى يؤكد دائما الحاجة الى بناء حيـــاة المجتمعات المحلية للقرية الهندية من القاعدة الى القمة • ولذا فان خطة مجلس المحافظة الذى تم ادخالها الآن الى ولايات مختلفة من الاتحاد الهندى ، تعتبر كخطوة فى الاتجاه السليم • واذا ماتم تنفيذها بعناية وحماسة مناسبتين ، فان ادخال مجلس المحافظة فى كل أنحاء البلاد يستطيع أن يقودنا بالتدريج تحــام فكرة مجلس القرية المنتخب كما صورها غاندى • غير انه يتحتم علينا أن نوجه اهتماما خاصا الى تطوير الحياة المشتركة للمجتمعات المحليــة فى

القرية الهندية على أســـــاس عدم وجود النظام غير الحزبى حتى يمكن مناقشة المشاكل المحلية للتخطيط والتنمية مع مجالس القرى على أساس المجتمع المحلى العريض • ومن الواضـــح الجلى ان عملية تطوير المنظمات الديمقراطية غير الحزبية على مستوى القرية ستكون عملية شـــاقة ولكننى مقتنع أشد الاقتناع أنه اذا تورطت مجالس القرى مبـــاشرة فى سياسات حزبية ضيقة الأفق أثناء انتخاباتها وفى أثناء قيامها باعمالهـا اليومية فان مجلس المحافظة سيميل الى تحطيم حياة المجتمع المحلى فيها •

وان نجاح مجلس المحافظة سيعتمد اعتمادا كبيرا على مدى قدرتنا على نشر شبكة من الصناعات الريفية الصغيرة والصناعات القائمة فى الاكواخ فى جميع أنحاء البلاد بطريقة غير مركزية • ولن يكون فى امكان مجرد التحول أو اللامركزية المجردة للسلطة السياسية فى شكل مجالس القرى ، أن تنشىء منظمات ديمقراطية من القـــاعدة بدون الالتجاء الى لامركزية السلطة الاقتصادية المنظمة والتى تتمتع بحيوية على شكل عدد من وحدات العمليات التعاونية أو الصناعات الريفية التى تمس الحيـاة الريفية فى جهات كثيرة • وبمعنى آخر لن يكون فى الامكان جعل مجلس المحافظة حقيقة واقعية الا اذا تبعه لامركزية فى التصنيع •

والى جانب ادخال مجلس المحافظة على مستوى مجالس ريفية عديدة فى البلد ، فقد وجهنا اهتماما كبيرا الى تطوير حركة تعاونية سليمة خلال فترة الخطة الثالثة • ومن الضرورى أن تصبح مجالس القرى وتعاونيات القرى العمودين الاساسيين فى تنمية مجتمعنا المحلى • ويجب أن تصبح الخدمات التعاونية فى كل قرية منظمة ذات قاعدة عريضة وتشـــمل فى الغالب كل الاسر ، وتتعامل مع كل المشاكل الاقتصادية التى تواجه رجال الزراعة فى الهند • ويجب اعادة بناء الحركة التعاونية على أسس ناجحة وعلى أساس من الاعتماد الذاتى ، وعلى عنصر المبادرة المحلى والجهد الذى يبذله المجتمع المحلى • ومن الواجب بذل مجهودات خاصة لتوفير القروض الضرورية للقطاعات الأكثر فقرا من الشعب الريفى ، هذه القطاعات التى ظلت زمنا بعيدا ، لا تمسها مجهوداتنا من أجل التنمية •

وأنا مقتنع تماما بأن الطريقة الوحيدة الفعالة لمســـاعدة صغار المزارعين فى الهند الذين يمتلكون أجزاء محـدودة من الارض هو ادخال الزراعة التعاونية كجزء لا يتجزأ من برامج تنمية مجتمعنا المحلى • ومن الضرورى أن يتم النشاط الزراعى التعاونى بطريقة اختيارية وأن يصدر عن الاقتناع الكامل من ناحية المزارعين • وهذه الطريقة ســتحتاج الى دعاية تعليمية شديدة واثبات عملى بخصوص الفـــائدة الاقتصادية لنظم المزارع التعـــاونية • فاذا ما اقتنع المزارع الهندى اقتناعا حقيقيا بأن

الزراعة التعاونية تعمل على منفعته الحقيقية فانه سيتجه الى هذه النظم المتطورة بدون أدنى متاعب • وعلى ذلك ، فمن واجبنا أن نسعى فى الوقت الحالى للتركيز على احراز النجاح المطلق للمشروعات الريادية التى تختص بالمزارع التعاونية التى قد تم البدء فيها فى ولايات مختلفة من البلاد • وتعلق هيئة التخطيط أهمية كبرى على طابع المزارع التعاونية فى المراحل الاولى • وعلى كل حال ، فنحن نتوقع أنه بنجاح المشروعات الريادية ، فسيتحقق اقامة عدد كبير من المزارع التعاونية الجيدة فى أجزاء مختلفة من البلاد خلال السنوات الخمس القادمة •• وبالاضافة الى المشروعات الريادية التى يبلغ عددها ٣٢٠٠ مشروع ، اعتزمت هيئة التخطيط خلال الخطة الخمسية الثالثة انشاء حوالى ١٠ر٠٠٠ مزرعة تعاونية جديدة فى ولايات مختلفة من الاتحاد الهندى •

وعلى كل حال ، فمن الواجب أن نضع نصب أعيننا على الدوام أن الهدف الاساسى للمزارع التعاونية ، شأنها شأن حركة تنمية المجتمع المحلى على وجه العموم ، هو العمل على زيادة الانتاج الزراعى وبالتالى رفع مستويات المعيشة لجموع شعبنا . ولذا فان نجاح حركة تنمية المجتمع المحلى فى المستقبل ، سيحكم عليها فى الغالب بمدى المكاسب الفعلية التى حصلت عليها مزارع القرية فى الوحدات والاقاليم المختلفة • وسيقتضى الأمر اتخاذ خطوات مناسبة لتقدير الزيادة فى كمية الفدان للمحاصيل المختلفة فى كل قرية أو وحدة ، حتى يصبح فى الامكان تشجيع هؤلاء المسئولين عن وحدات تنمية المجتمع المحلى الذين يقومون بعملهم خير قيام، وأن نلوم أولئك الذين فشلوا فى الاضطلاع بمسئولياتهم الاساسية •

الفصل الثامن عشر

أسس تنمية المجتمع المحلى

ولقد أكد رئيس الوزراء مرات ومرات الحاجة الى اتاحة حركة تنمية المجتمع المحلى فى الهند على أساس الدعامات الثلاث وهى مجالس القرية وتعاونيات القرية ومدارس القرية . ومن الضرورى أن نعرف أن نصيحة رئيس الوزراء فيما يختص بالتقدم الذى أحرزته تنمية المجتمع المحلى يتم تنفيذها بالطريقة السليمة سـواء على يد الموظفين المسـئولين أو غير المسئولين .

ووفقا لخطة مجلس المحافظة فان مجالس القرى ومجالس الوحدات خلال الخطة الخمسية الثالثة ستتمتع بسلطات ضخمة حتى يمكنهـا تحضير وتنفيذ الخطط المحلية وفقا للاسبقية المحلية . ولقد قامت وزارة تنمية المجتمع المحلى والتعاون وهيئة التخطيط حاليا بارسال التوجيهات الضرورية لكل حكومات الولايات كى تعتبر الوحـدة كجزء من وحدات التخطيط والتنمية عن طريق تجميع كل رءوس اموال المصالح المختلفة على مستوى الوحدة ، بالاضافة الى المبـالغ التى خصصت فى ميزانية المشروعات وذلك لكى نضمن وجود ترابط أفضل وتحقيق سريع لمشروعات التنمية المختلفة . ومن الضرورى أن تبادر كافة الولايات الى اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ هذه التوصيات داخل مناطقها ، وذلك بتخويل سلطـات كبيرة لمجالس القرى ومجالس الوحدات . وبدون هـذه اللامركزية فى السلطات الادارية والاقتصادية سيتعذر تنفيذ خطة السـنوات الخمس الثالثة فى المناطق الريفية بكفاءة وسرعة .

فاذا انتقلنا الى تطوير الحركة التعاونية كأسـاس لوحدات تنمية المجتمع المحلى فى الريف ، كان حريا بنا أن نعرف ان كافة المشـاكل الكبرى المتعلقة بحجم وشكل الجمعيات التعـاونية فى القرية قد حلت بطريقة مرضية . فقد وافقت حكومة الهند ـ الى حد كبير ـ على التوصيات التى جاءت فى تقرير لجنة فايكونتلال ميهتا الخاصة بالائتمان التعاونى . هذا ، وقد صدرت التعليمات الضرورية لحكومات الولايات حتى تبـادر

الولايات المختلفة ، دون اهمال ، الى تخطيط برامـــج محددة من أجل التوسع في الحركة التعاونية • أما وزارة تنمية المجتمع المحلي والتعاون فقد وضعت ـ بالتشاور مع هيئة التخطيط وبنك الاحتياطي في الهند ـ نظاما يضمن قروضا تعاونية مناسبة للطوائف الضعيفة في أوســـاط الريفيين ، خاصة المزارعين الذين يفلحون شريطا ضئيلا من الارض •• وبفضل هذا المشروع الجديد سيصبح في مقدور صغار المزارعين ـ الذين كانوا محرومين من حق الحصول على قرض ـ أن يحصلوا على القروض المطلوبة من الحركة التعاونية ، لانجاز مختلف العمليـــات الزراعية على أساس برامج الانتاج الريفي التي تخططها الجمعيات التعاونية • كما تقرر أيضا تخويل حكومات الولايات حق المساهمة في رأس مال هذه الجمعيات التعاونية الموجودة في القرية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، على أن يخضع هـــذا للوائح وتنظيمات معينة • ولكن لا بد من سحب نصيب الولاية في رأس المال بعد فترة تمتد لخمسة أو ثمانية أعوام • انمساهمة الولاية في رأس المال ستساعد الجمعيات التعاونية الجديدة على اجتذاب عدد أكبر من المساهمين وتخلق مزيدا من الثقة في نفوس الجماهير •

ولكن مما يؤسف له أن مدارسالقرية لم تستغل حتىالآن بطريقة ملائمة كي تساند حركة تنمية المجتمع المحلي في البـــلاد •• ويجب على العاملين في تنمية المجتمع المحلي أن يولوا اهتماما خاصا ـ خلال الخطه الخمسية الثالثة ـ باجتذاب مدرسي القرية وصبية المدارس كي يتعاونوا في تنفيذ مختلف مشروعات التنمية على مســـتوى القرية ، ويجب أن ينظروا الى المدرسة باعتبارها بؤرة حياة المجتمع المحلي في القرية ، بأن يجعلوا من الصبية وآبائهم مساهمين في هذه المغامرة الكبرى التي تهدف الى بناء ريف الهند طبقا لمبادىء العون الذاتي والاعتماد على النفس • وأنا على يقين من أن تحقيق النجاح الدائم لحركة تنمية المجتمع المحلي في الهند سيتعذر ما لم يقدم مدرسو القرية وصبية المدارس العون الكامل •

والواقع أنه لما يدعو الى الرثاء ، أن روح العـــون الذاتي بعـــد الاستقلال بدلا من أن تزداد أصبحت تقـــل بدرجة كبيرة • وحتى في وحدات تنمية المجتمع المحلي أصبح الناس الآن يميلون للنظر الى الحكومة لكي تقوم بكافة أنواع البرامج • ومن المؤكد أن هذه النقطة تحدد تحديدا نهائيا التقدم الاقتصادي والاجتماعي الدائم لأي بلد من البلدان • ولذا ، فلقد قررت وزارة تنمية المجتمع المحلي ان وحدات تنمية المجتمع المحلي في المستقبل لن تبدأ الا في تلك المناطق التي تفي ببعض الشروط المـادية المعينة التي تتعلق بقضية العون الذاتي والاعتماد على النفس • فمثلا ، ستعطى الافضلية لهذه المناطق التي كانت معدة لكي تقوم بتحمل مسئولية القيام بأقل مجهود للمحافظة على الصحة واعداد الســـماد البلدي ••

وسيحكم على التسفف بالعون الذاتى بكمية المدخرات الصغيرة او رءوس الاموال من أجل الجمعيات التعاونية التى أقيمت فى المنـــاطق الريفية ٠ وفيما بعد ، فان التوسع فى وحدات تنمية المجتمع المحلى لن تحدث كنوع من الروتين ٠

وستكون الافضلية للمناطق التى تملك طاقة طيبة من أجل زيادة الانتاج الزراعى ، وحيث يكون الناس على استعداد تام لانجـــاز برامج واسعة النطاق من أجل حفظ التربة واقامة الجسور والقيـــام بتشجير الغابات ، وأعمال الرى الصغرى واستصلاح الاراضى ٠ ولقد تم تنفيذ المشروع المحدد الذى يرمى الى ادخال روح العون الذاتى والاعتماد على النفس ، عن طريق مشاركة وزارة تنمية المجتمع المحلى وهيئة التخطيط ، وستكون سياستنا فى المستقبل قائمة على العمـــل على تنفيذ هـــذه الالتزامات ٠ وعلى ضوء قراراتنا السابقة فما زالت نيتنا متجهة الى تغطية جميع أنحاء البلاد بوحدات تنمية المجتمع المحلى عند نهاية عام ١٩٦٣ ٠ ونحن على استعداد تام بأن ننشر هذه الحركة فى اية منطقة يكون عندها الاستعداد الكامل لأن تحقق بعض الشروط المعينة ، ولكننا فى الوقت نفسه لايمكننا أن نجبر تلك المناطق التى ليس عندها الاستعداد لان تضطلع بمسئولياتها وواجباتها الاساسية ٠

الفصل التاسع عشر

الثورة التعاونية

وتستهل حديثنا فنقول : ان اشاريا فينوبا بهاف طالب فقط بمنح سدس ما يمتلكه الشخص من أراض للعمال الذين لا يمتلكون أراض فى القرية ٠٠ وبهذه الطريقة استطاع فينوبا تجميع حوالى ٤ر٥ مليون أكر عن طريق حركة بهودان ياجنا ٠ ولكن بعض القرى فى المقاطعات : بيهار وفى أوريسا ومدراس أجمعوا على منح فينوبا كل ما تملك من أراض ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، من أجل اعادة توزيعها بين الأشخاص المعدمين ٠٠ واليوم يطلق على هذه المرحلة الجديدة من حركة بهودان ذات « جرامدان »٠٠ ولقد اعتبر فينوبا حركة جرامدان هذه ثورة سلمية ذات مغزى عميق ٠ وليتصور القارىء كافة المزارعين فى احدى القرى وهم يهبون بهودان كل مايملكون من أرض بروح من التضحية بالذات والتعاون المتبادل ، ليتسلموا بعد ذلك قطعا من الأراضى الزراعية تتناسب وعدد أفراد عائلاتهم !٠٠ هل هناك ثورة أعظم من هذا التحول المذهل لعقول البشر وقلوبهم؟٠ ولقد حدث فى بعض قرى جرامدان، مثل قرية كورابوت وأوريسا أن كان هناك رجل يملك ٢٤ اكرا قبل هذه الحركة ، فاصبح بعد اعادة توزيع الاراضى يملك ٥ر٣ من الاكر فقط ، بينما أصبح احد الاشخاص الذين كانوا لايملكون شيئا يملك ٥ اكرات ، وكان ذلك بسبب زيادة عدد أفراد اسرة زميله .. والجميل فى الموضوع أن مالك الاربعة والعشرين أكرا السابق تسلم الثلاث ونصف آكر من يد فينوبا وهو فى غاية من الامتنان وبروح من يهب نفسه لشىء .

وفى قرى جرامدان ، تم حفظ جزء من الأراضى لا يقل بأية حال من الأحوال عن العشر من أجل الزراعة المشتركة على شكل زراعة تعاونية ٠ واتجهت النية الى استغلال الريع الناتج من هذه الأرض المشتركة فى دفع تكاليف خدمات المجتمع المحلى ، كادارة مجلس القرية واقامة مدرسة فى القرية ودور الحضانة والمنافع الصحية والنشاط الثقافى واعداد مهرجانات القرية ٠٠ فاذا ما رغب مجتمع القرية المحلى فى القيام بمثل هذه الاعمال، فقد يجمع الأراضى برمتها ويزرعها بطريقة تعاونية ٠٠ ونحن نجد أن

فينوبا يحبذ مثل هذا النوع من الزراعة التعاونية ، بالرغم من أنه لايشجع فرض هذا النوع من تجميع كل أراضى القرية ضد رغبة الاهالى • واذا ما رغب جرام سابها فى تقسيم كل أراضى القرية الى جزئين أو ثلاثة أو أربعة أجزاء حتى يمكن القيام بهذه الزراعة التعاونية ، كان ذلك فى مقدورهم . والنقطة الاساسية فى هذه الفكرة هى الا تكون احجام المزارع التعاونية أكبر من اللازم ، وبذلك تستطيع مختلف الاسر التى تعمل فى المزرعة أن تنشىء روابط اجتماعية وثيقة • وبالطبع من الواجب أن يقوم الناس بأعمال الزراعة التعاونية بطريقة اختيارية لا بطريق الاجبار • ولكن من الضرورى أيضا شرح فوائد الزراعة التعاونية للقرويين ، وستقوم التجارب فى بضع مزارع نموذجية . باقناعهم بمزاياها الاقتصادية .

وحتى اذا كان من المستحيل تجميع كل أراضى قرى جرامدان فى مزرعة تعاونية واحدة ، فستخصص قطع من الأرض لأسر مختلفة من أجل فلاحتها فقط ، وليس فى شكل ممتلكات فردية •• وليس فى الامكان بيع قطع الأرض التى تخصص للأسر المختلفة ، كذلك لايمكن رهنها ••وهذه الأراضى لايمكن أن تظل فى حيازة هذه الأسر الا اذا قامت بزراعتها بطريقة سليمة تتمشى مع مشروعات مجتمع القرية المحلى • ومن المتوقع أن تقوم العائلات باستخدام الأساليب التعاونية الى أقصى حد ممكن فى مختلف عمليات الزراعة بما فى ذلك عمليات الحرث وازالة الحشائش الضارة والقيام بعمليات الحصاد والرى وتسميد الأراضى وكذلك التسويق •• مهما يكن الأمر فان الأراضى فى قرى جرامدان ستكون ملكا للمجتمع المحلى ، ولن تكون بأية حال ملكا للاسر . وسيقوم الـ « جرام سابها » بتحصيل الايجارات من مختلف الاسر تمهيدا لتوريدها للحكومة .

ويرى فينوبا أنه ليس من الضرورى أن يزيد انتاج الأراضى مع زيادة حجم المزرعة • ومن الضرورى ، فى بلد كالهند ، أن نطبق أساليب ضخمة فى عمليات الزراعة • ومن الطبيعى أن لا تكون قطع الأرض ذات أحجام صغيرة الى حد كبير •• وكذلك لايجب أن نعمل على تبديد الأرض عن طريق اقامة حدود بين الحقول المختلفة • وتستطيع الهند أن تتبع أساليب اليابان فى تقسيم المزارع بأن يزرعوا شريطا من محصول مختلف اللون بين قطع الأرض •• وبالاضافة الى ذلك فانه من المحتم اتباع الأساليب التعاونية فى أكبر عدد ممكن من العمليات الزراعية ، واتباعها كذلك فى أوجه النشاط المختلفة •

وحينما كان مجتمع القرية المحلي على استعداد تام لتجميع كل الاراضي في شكل مزرعة تعاونية ، فمن الواجب علينا أن نرحب بالـ « جرام سابها » ونشجعها ، وذلك باعطائها كل التسهيلات الضرورية من قروض وتسهيلات في الري واعطائها حبوبا أفضل ٠٠ الخ ٠٠ كذلك يجب منح مشروعات تنمية المجتمع المحلي الاولوية العظمى في مناطق جرامدان ٠٠ ولقد فشلت أساليب التجميع هذه في الدول الغربية أساسا لأنها فرضت على الشعوب ضد رغبتها ٠٠ أما اذا تيسر لسكان قرى جرامدان سبيل الزراعة التعاونية على أساس العمل الاختباري ، فمن المؤكد أن ينجح هذا النظام الى أبعد حد ٠٠ ومن المفروض أن يكون المبدأ الأساسي هو وجود حماسة كاملة بين صفوف الشعب من أجل الزراعة التعاونية ٠

ولقد تم تأليف مجالس للقرية في القرى التعاونية ، على أساس وجود ممثل واحد عن كل أسرة في القرية ٠ وهذه المجالس « الجرام سابها » ذات لجان فرعية مختلفة من أجل الزراعة التعاونية والشئون القانونية وبعض أوجه النشاط الأخرى الخاصة بالتنمية ٠٠ وقد كان هناك اجماع في قرارات الـ « جرام سابها » تلك الى أبعد حد ممكن ٠٠ وفينوبا جد حريص على أن تقوم الحكومة وادارة تنمية المجتمع المحلي بمساعدة هذه القرى التعاونية والتنسيق بين أوجه نشاط تنمية المجتمع المحلي وعملية تنمية القرية التعاونية ٠٠ وهو جد حريص على وجوب قيام حكومات الولايات المختلفة باستصدار التشريعات الضرورية في أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن للقرى التعاونية أن تتلقى اعترافا قانونيا بحقها في قروض الولاية ، وحقها في جمع الايجارات عن طريق مجتمع القرية المحلي ٠ وتعاني القرية التعاونية في الوقت الحالي من عوائق معينة ٠٠ فما أن يهب الفرد أرضه للقرية التعاونية حتى ترفض حكومة الولاية والجمعيات التعاونية تقديم أية قروض ومساعدات له ٠ كذلك يستمر الجهاز الحكومي في مطاردة الفرد لجمع الايجار ٠٠ ومن الممكن ازالة هذه الصعوبات اذا ما منحت الحكومة اعترافا قانونيا لقرى تعاونية وقدمت لمجتمع القرية المحلي قروضا وجمعت منه الايجارات ٠

ونجد أن فينوبا حريص على أن تبدأ القرى التعاونية الآن في انتهاج سلوك جديد في الحياة ..ومن المفروض ان تؤدي اعادة توزيع الأراضي الى ارساء قيم جديدة ٠٠ ويولي فينوبا اهتماما خاصا بأربعة مظاهر من تعمير الريف :

١ ــ اعادة توزيع عادل للأرض والزراعة التعاونية ٠

٢ ــ تنمية الصناعات القروية ٠

٣ ــ توفير التعليم الأولي ٠

٤ — وضع تخطيط للشئون الصحية في القرية على اساس من الاساليب العمالية والاعشاب الموجودة فى المنطقة ٠

وهناك بالطبع عناصر أخرى عديدة للعمل البناء الذى يجب أن تقوم به القرى ٠٠ غير أن بهودان والصناعات القروية والتعليم الأولى والصحة هى الاحجار الاربعة الاساسية التى سيقوم عليها صرح اعادة بنـــاء ريفنا فى نهاية الامر ٠ ومن الواضح ان فينوبا شديد الحرص على أن يسمح لأهالى القرية بتطوير روح المبادرة الضرورية والثقة بالنفس وهم يقومون بأنفسهم بتخطيط برامج التنمية الخاصة بهم ٠

ومن المؤكد أن الولاية ستقوم بمساعدتهم فى مساعيهم ٠٠ ولكن من الواجب أن يكون هناك توزيع للسلطات السياسية والاقتصادية على نطاق واسع جدا ٠

ويقول فينوبا : « ان أهيمسا أو عدم استخدام القوة ستنمو وستقل سلطة الولاية تدريجيا وتختفى فى النهاية ، ويتم هذا عندما تنتقل السلطة من أيدى الحكومة الى الشعب » ٠

ولقد حاول أشاريا فينـوبا فى مدراس أن يتلقى جزءا من الولاية كهبة فى بهودان ياجنا ٠٠ وبهـذه الوسيلة أصبحت حركة التعـاون فى مغزاها حركة ثورية ٠ والواقع أنها تعتبر ردا فعالا وممتـازا على التحدى الذى تمثله النزعة الاسـتبدادية فهى تحدث ثورة فى القيم الأسـاسية للحيـاة وفى طريقة انجـاز الهدف ، عن طريق عدم اسـتخدام العنف واستعمال الأساليب الديمقراطية وتغيير القلوب بدلا من حرب الطبقات والـكراهية واسـتخدام العنف ٠ وعلاوة على ذلك فان حـركات بهودان وجرامدان قادرة على أن تمس قطاعات الشعب التى تنوء تحت قسوة الفقر والتخلف ٠ ولقد بات واضحا للعيان أن خططنا فى التنميـة لم يكن فى استطاعتها أن تسير قدما فى تحسين الاحوال الاقتصادية لقطاع الشعب الفقير ٠ وليس فى امكانـنا أن نعطى السلفيات الا لهؤلاء الذين يملـكون أرضا أو بعض الأنواع الأخرى من الممتلكات ٠ وتظهر لنا ثورة جرامدان طريقة جديدة فى هذا الاتجـاه ٠٠ وفى استطاعة الطريقة التعاونية فى مجلس القرية المنتخب أن تمس الحاجات الملموسة لقطاعات الشعب التى تعانى من الفقر المدقع وذلك بطريقة فعالة ٠ وتستحق الحركة التعاونية من وجهة النظر هذه أقصى تشجيع ممكن ٠

الفصل العشرون

مبادىء تنمية المجتمع المحلى الحضرى

وفى الوقت الذى تمت فيه انجازات ملحوظة فى تنمية الاقتصاد الموجه فى الهند خلال السنوات العشر الاخيرة ، فان المأساة الكبرى بالنسبة للتخطيط كانت فقد روح المبادرة والتعاون الذاتى من جانب عدد كبير من المنظمات الاختيارية والاجتماعية فى البلد . بل ان بعض منظمات غاندى للعمل البناء قد أصبحت الآن تعتمد تدريجيا على مساعدة الولاية المالية فى تنفيذ مختلف أوجه النشاط الاقتصادية والاجتماعية . وعلى ذلك فان الهدف الاساسى لتنمية المجتمع المحلى الحضرى يجب أن تقوم على اعادة اشعال روح التعاون الذاتى والاعتماد على النفس من جانب الشعب فى المدن من أجل الفائدة المتبادلة للمواطنين . ولايمكن انجاز هذا الهدف بتجنيد عدد كبير من الموظفين الذين تدفع لهم مرتبات للعمل فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى فى المدن . ومن الضرورى أن نجند التعاون الاختيارى الذى يقدم بدون أجر لعدد كبير من الاخصائيين الاجتماعيين المتشبعين بروح الخدمة والتضحية بالنفس .. بل ان الموظفين المعينين فى «الفيكاس ماندالتر » يجب أن يختفوا تدريجيا ويجب أن نضع العمل الأساسى لتنمية المجتمع المحلى بين أيدى المنظمات الاختيارية وممثلى الشعب المحليين فى المجالس البلدية والنقابات .

ويعتمد نجاح حركة تنمية المجتمع المحلى فى المناطق الحضرية كثيرا على التقدم الواضح الذى يمكننا أن نحققه فى مجال الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى المناطق الفقيرة وفى طبقة الكناسين التى تعتبر أضعف الطبقات من شعبنا فى المدن . ومما لا شك فيه أن الازقة فى المناطق الحضرية تعتبر أكثر النقط سوادا فى تنمية الاقتصاد الموجه للبلد . وبينما نحاول جاهدين ازالة الأزقة الموجودة حاليا فى دلهى وفى الأماكن الأخرى ، فمن الواجب علينا أن نأخذ حذرنا حتى لا تنشأ أزقة جديدة فى غمرة نشاطنا الصناعى والانشائى .. ومن المحزن حقا أن نجد أنه بينما يعمل مجلس بلدية نيودلهى فى تصفية وازالة الازقة فى المدينة القديمة ، نجد

أن الازقة الجديدة تأخذ مكانها في مناطق عديدة من نيودلهى التى تعتبر مقرا للادارة والتخطيط الهندى ٠

ويجب على حركة تنمية المجتمع المحلى فى المدن أن نوجه اهتمـــاما خاصا لمشكلة توفير التشغيل الكامل ، وخاصة للطبقـات المتعلمة ٠ ولا يمكن اتمام هذا الأمر الا عن طريق تنظيم الصناعات الصغيرة على أساس تعاونى ٠٠ ومن الضرورى كذلك انشاء ورش جماعية يتلقى فيها الشباب المتعلم تدريبا ، وذلك من أجل اقامة الصناعات الصغيرة التى تحتاج الى استثمارات تبلغ قيمتهامن ٥٠٠٠ روبيةالى ٥٠٠٠٠ روبيةوالوسيلة الوحيدة التى تجعلنا نأمل فى تشغيل آلاف مؤلفة من شبابنا المتعلم الذين تخرجوا من المعـاهد التعليمية ثم واجهوا الفشل التـام وخيبة الأمل ، وهذه تتمثل فى هذا التدريب وهذه المتابعة للعمل ٠

واود ان اقترح كذلك أن تاخذ علىعاتقها حركة تنميةالمجتمعالمحلى بكلجديد القيام بعملالتعاونيات الاستهلاكيةالمنظمةعلىنطاق كبيرفىالمدن. والطريقة الفعالة الوحيـدة لتوفير المواد الاستهلاكية الجيـدة والرخيصة نسبيا للمواطنين فى المناطق الحضرية هى العمل على توفير المواد الاساسية عن طريق المنظمات التعاونية التىيقوم الناس بأنفسهم بتشغيلها. ونحن نجد أن مشكلة افساد الطعام قد بلغت فى مدننا درجة لا يستهان بهـا بما فى ذلك دلهى ٠٠ وبالرغم من أن الأمر يقتضى الالتجاء الى اجراءات قانونية أكثر صرامة من أجل درء هذا الخطر الاجتماعى، الا أن حله الدائم يكمن فى تنظيم سلسلة من التعاونيات الاستهلاكية فى كل أنحـاء البلاد سواء فى المناطق الحضرية أو فى المناطق الريفية ٠٠ وعندما يبدأ الناس فى ادارة أعمالهم الخـــاصة بالنسبة لتوزيع المواد الاساسية يصبح فى الامكان محـــو الضرر الذى يسببه تجــــار القطاعى بسرعة وفى وقت قصير ٠٠

الفصل الواحد والعشرون

مجالس المحافظة : نظرة تاريخية

لقد كان نظام مجالس القرى نظاما مألوفا فى الهند منذ الأزمنة الغابرة ·· ومن المعتقد أن الملك بريتوهو أول من أدخل هذا النظام عندما استعمر منطقة الدواب بين الكينج وعمونا ·· ففي مانو ـ سمريتى وشانتي ـ بارفا فى المهابهارات توجد اشارات كثيرة الى وجود (جرام سانجاس) · ونجد وجد كذلك وصف للمجتمعات المحلية الريفية فى أرثا ـ شاسترا لكاوتيليا الذى عاش فى عام ٤٠٠ قبل الميلاد · ولقد قرأنا فى الفاليكى رامايانا عن الجانابادا التى ربما كانت نوعا من الاتحاد الفيدرالى لعدد كبير من جمهوريات القرية · ومن المؤكد أن ذلك النظام كان متبعا على نطاق واسع فى هذا البلد أثناء غزو اليونان ·· ولقد ترك ميجاس ثينيسى أثرا لا يمحى على المجالس التى أسماها بنتادس·· ولقد روى لنا الرحالتان الصينيان هيوين تسانج،وفاهيين، كيف ان الهند كانت خلال زيارتهما فى بحبوبة من العيش ، وكان شعبها (مزدهرا وسعيدا بشكل يفوق الوصف) وقد عثرنا على وصف لكومنولث القرى التى كانت موجودة خلال القرن السابع فى نيتى ـ سارا التى كتبها شو كراشاريا ·

والواقع أن فجر التاريخ فى عصر التراث المقدس القديم عند الهندوس نظر الى القرية فى الهند على أنها الوحدة الأساسية للحكم ·· ولقد جاء ذكر (جرامينى) أو زعيم القرية فى الريجفيدا وكذلك وجدت اشارات الى الجرام سابها أو جمعيات القرية المحلية فى آلجاتاكاس أيضا · ولقد كان يطلق على نقابات التجار الاصطلاح المعروف شرينى·· واستمر النظر الى القرية على أنها وحدة سياسية متعاونة من خلال عصر التراث المقدس القديم عند الهندوس · وعلى ذلك فلقد عرفت القرية فى الفيشنو والمانوسمريتس على أنها «أصغر وحدةسياسية فىبنيانالولاية» . (١) ويتضمن الداهارما سوتراس والداهارما شاستراس اشارات دائمة الى

(١) ر. ك. ماجومدار « الحياة الجماعية في الهند القديمة » ص ١٤١ .

حانا ويوجا •• ويبــدو أن الاصطلاحين يشيران الى تعــاونيات القرية أو المدينة •• وتؤكد الأدلة الأثرية التى تظهر فى عدد من الرسوم القديمة تؤكد ماجاء فى الكتب بشأن شيوخ المنظمات المحلية التى تحكم نفسها بنفسها ••

ولقد استمرت جمهوريات الريف الهندية فى الازدهار خلال الحكومات الهندوكية والحكومات الاسلامية والبيشوا حتى قدوم شركة الهند الشرقية• ولقد بقيت بينما تحطمت أسر حاكمة وسقطت امبراطوريات • « ولقد كان التطور المستقل للحكم المحلى أشبه بغطاء السلحفاة السميك ، وكان ملاذا للسلام•• تهجع اليه الحضارة الوطنية بحثا عن الأمان عندما تعصف الأنواء السياسية بالبـــلاد (١) وكان الملوك يتلقون دخول الولايات من كومنولث القرى ولا يتدخلون فى شئون الحكومات المحلية • ولقد علق سير شـارك تريفليان بقوله : « لقد اجتاح الهنـد الغزاة الأجانب الواحد تلو الآخر ، ولـكن المجالس البلدية للقرى ظلت ملتصقة بأرضها تماما مثلما يلتصق عشب الكوشا بالتربة الهندية » ••

ولقد تعرض سير جورج بيردوود لهذا الموضوع بقوله ، « ان الهند قد تعرضت لثورات دينية وسياسية أكثر مما تعرض له اى بلد آخر فى العالم . » غير أن المجتمعات المحلية فى القرى تتمتع بسلطان بلدى كامل على شبه الجزيرة • ولقد وفدت اليها شعوب اسيندية وعربية ، وافغانية ، ومنغولية ، وماراثية قادمة من الجبال . بينما ركب البرتغاليون الهولنديون والانجليز والفرنسيون والدانيماركيون البحر حتى وصلوا اليها . ومن ثم أقاموا سلطانهم المتوالى على البلاد ، فى حين لم تتأثر القرى التى تطبق نظاما دينيا ونظاما لنقابات العمال الا قليلا جدا بمجيئهم وذهابهم تماما مثل الصخرة العاتية التى تقف فى وجه المد والجزر ، (٢) ولقد كتب سير شارلس ميتكالف الذى كان حاكما عاما للهند ، كتب يقول فى مذكراته المشهورة عام ١٨٣٠ :

« ان مجتمعات القرية المحلية ، أشبه بجمهوريات صغيرة يتوافر لديها ، تقريبا ، كل ما تحتاج اليه ، جمهورية لاتعتمد على أية علاقات خارجية ويبدو أنها ستدوم بينما يزول كل شىء آخر . وبينما تسقط أسرة حاكمة تلو الاخرى وتتوالى الثورات .... نجد أن مجتمع القرية المحلى باق على ماهو عليه .. ويخيل لى أن هذه الوحدة التى تجمع بين مجتمعات القرية المحلية — التى تمثل كل واحدة فيها دولة صغيرة قائمة بنفسها — هذه الوحدة تحافظ على شعب الهند أكثر مما يحافظ

---

(١) رادها كومود موكيرجى« الحكم المحلى فى الهند القديمة » ص ١٠

(٢) جورج بيردوود « فنون الهند الصناعية » ص ٣٢٠ .

عليه أى عامل آخر ، وتحميه من مغبة كل الثورات والتغييرات التى عانى منها ، كمـــا انها تؤدى ـ الى حد كبير ـ الى اسعاده ، والى استمتاعهم بقدر كبير من الحرية والاستقلال . وعلى ذلك ، فأنا اتمنى الا يتفرق بنيان القرى ويشتت ، واكثر ما اخشاه هو ظهور الميل الذى يتجه الى تفتيتها • » (١) •

ولكن القدر ارادها غير ذلك . فلقد تسبب جشع شركة الهند الشرقية المتطرف والمشهور فى التفكك التدريجى لمجالس القرى هذه • ولقد أدى التطبيق المتعمد لنظام الريوتوارى المناوىء لنظام الحيـــاة فى القرية ، ادى الى توجيه ضربة قاضية للحياة الجماعية فى جمهوريات القرية . ولقد ادى تركيز السلطات التنفيذية والقضـائية فى أيدى البيوروقراطية البريطانية ادى الى حرمان الموظفين الرسميين فى القرية من سلطانهم ونفوذهم التليد •

ولقد كانت جمهوريات الهند فى القرية بمثابة تجارب باهرة فى حقل الديمقراطية الحقة والحكم الذاتى المحلى، بالرغم من أن هذه الجمهوريات لم تسلم من الاخطاء . ولقد أدى التطور الحديث للاشراف المـركزى الخالى من الحيـاة المشتركة المحلية الـكاملة ، أدى الى جعل السياسات آلية جوفاء ، وهناك أيضا صراع لا ينتهى بين مصـــالح الفرد ومصالح الجماعة أو الولاية • غير ان المجالس الريفية نجحت الى حد كبـــير فى التوفيق بين هذه المصـــالح المتطاحنة وجعلت من الحياة السياســـية والاجتماعية شيئا انسانيا وانتاجيا . ولقد قام اشاريا فينوبا بتوضيح هذه النقطة بقوله ان كل فرد فى هذه الجمعيات المحلية يعتبر سيد نفسه لكنه يرتبط فى اوقت نفسه بزملائه المواطنين بروابط وثيقة . (٢) وعندما تتاح الفرصة الكاملة لتطوير شخصية المواطن فانه عندئذ يصبح عضوا مسئولا ومفيدا للدولة الصغيرة • ومما لا شك فيه ان اللامركزية فى السلطة السياسية كما وضحت فى مجتمعـــات القرية المحلية كانت مختلفة اختلافا بينا عن النمط الغربى فى توزيع الساطة أو اللامركزية • وكانت اللامركزية الهندية لا مركزية وظيفية واقليمية فى نفس الوقت ، وأدى هذا الى حدوث انسجام بين المصالح الاجتماعية والى تلقـائية فى الحياة السياسية ولقد كانت كوميونات الهنـــد الريفية براء من أغلب المساوى التى تسم الحـكومات الديمقراطية الحديثة ونظرا لعـــدم وجود « اقتصاد نقدى » فى ذلك الحين ، كانت الرشوة والفساد فى حكم المعدوم تقريبا .. ولقد حمى عدم وجود الرأسمالية المنظمة المدائية

---

(١) تقرير اللجنة المختارة لمجلس العموم ص ١٨٣٢ •

(٢) سوارجيا شاسترا ، الطبعة الهندية ص ٤٨ •

الديمقراطية من « الضياع » . وفى دوائر الانتخاب الصغيرة ، نجد أن الانتخابات كانت اجماعيه فى الغالب كذلك كانت شيئا غريزيا ، وعليه فان شـــيوخ القرية الذين يفرضـــون احترامهم على الجميع ، فان القرية تقـــوم بانتخابهم كأمر مؤكد بدون اضاعة الاموال على (العملية الانتخابية) . وتبعا للامركزية الواسعة « والحـــكم المحلى » ، وجد انه من النادر وجود فرصة لتزاحم العمل فى الاجتماعات الريفية . وهكذا فقد كانت الديمقراطية الهندية ديمقراطية مباشرة ومتكاملة وديمقراطية ايجابية منتجة ولا تستخدم العنف على النقيض من الديمقراطية الحديثة التى تعتبر فى الغالب غير مباشرة ومملة وسلبية وديمقراطية غير منتجة وعنيفة . ولذا ، فمن المستحب تنشيط المعاهد القومية وجعلها أساسا لتطور البلاد فى المستقبل ، ولقـد أصاب دكتور رادها كامال موكيرجى فى قوله : بأن الشكل الهندى للديمقراطية اللامركزية لن يكون فقـــط أكثر ملاءمة للهند وأكثر اثراء لحياتهـا عن الاساليب السياسية الغربية المقلدة ، وانما سيقدم أيضا للتاريخ السياسى للانسان شيئا جديدا يتميز به الشرق ، ذلك التاريخ الذى انجذب الى اللعبة الغربية المعقدة ، لعبة الدول المعتدية والامبراطوريات العملاقة فى الغرب .

ولقد طورت القرى الهندية نظاما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا متوازنا بنبذها للنظامين المتطرفين : نظام الحرية الاقتصـــادية ، ونظام الاشراف الاستبدادى . فلقد عملت على تطوير شكل مثـــالى من الزراعة والصناعة التعاونية التى « من الصعب ايجاد أى مجال فيهـــا لاستغلال الغنى للفقير» . وكما يقول غاندى (غالبا ماكانت القوة الانتاجية تسير جنبا الى جنب مع القوة الاستهلاكية وقوة التوزيع) ، وكان واضحا أن الدائرة المفرغة للاقتصاد النقدى غير موجودة . وكان الغرض الاساسى للانتاج هو الاستعمال المباشر وليس من أجل ارساله للاسواق البعيدة. ولقد وضع أساس البناء الاجتماعى كله على أساس عدم اســـتخدام العنف والشعور بالزمالة .

وقامت حكومة الاتحاد ، وحكومات الولايات المتخلفة ، بعد حصول الهند على استقلالها ، بالتأكيد القوى الى الحاجة الى اعادة احياء منظمة القرية المحلية القديمة هده كادوات للادارة والتخطيط ولقد سنت كل ولايات الهند القوانين الضرورية ، وقد تطورت السلطات الواسعة البعيدة المدى التى تتمتع بها منظمات القرية هـــذه وتشكل خطـة اللا مركزية الديمقراطية أو مجالس المحافظة الآن أساس حركة تنمية المجتمع المحلى فى البلاد وسيتم تنفيذ غالبية البرامج عن طريق المجالس على مستوى القرية والوحدة . بل ان (الزيلا باريشـاد) ستصبح بمثابة اتحـادات لمجالس القرى تخول لها سلطات ومسئوليات كبرى من أجل التنمية

الشاملة للمنطقة فى ظل التشريعات الخاصة بهـا . ونحن لاننـكر أن منظمات القرية هـذه لن تستطيع أن تنجح فى وظيفتها ، الا اذا حدث تغيير جذرى واضح فى نفسـية المسـئولين فى الحكومة على مختلف مستواهم ، وليس من المستبعد أن يمضى بعض الوقت قبـل أن يتم هذا ، ولكننى لا أشك فى أنه خلال السنوات القليلة القادمة ستصبح المنظمات المحلية الموجودة فى القرية أدوات فعـالة لتحقيق تغييرات ثورية فى حياة الريف الهندى .

ودعونى اكرر ان فكرة الحكم الذاتى المحلى عن طريق مجالس القرى ليست أثرا من المذهب القبلى . وهذه الفكرة مبنية على التفكير الناضج والخبرة الطويلة ، وانا واثق أنه سيكون فى مقدور الهند أن تنير الطريق، فى هذا المجال ، أمام كثير من دول العالم الاخرى .

الفصل الثاني والعشرون

شروط نجاح مجالس المحافظة

ومما لاشك فيه أن ادخال نظام مجلس المحافظة فى عدد من ولايات الاتحاد الهندى يعتبر دون شك خطوة هامة جدا فى طريق تقدم حركة تنمية المجتمع المحلى . وسيكون فى امكاننا جعل تخطيطنا الاقتصادى اكثر واقعية وفعالية عن طريق عملية اللامركزية الواسعة الجريئة للسلطة السياسية .

غير انه من الضرورى تحقيق ثلاثة شروط أساسية من أجل توفير النجاح الحقيقى لتجربة مجلس المحافظة هذه ، فأولا يجب انشاء المجالس على أساس من الحياة المشتركة للمجتمعات المحلية بدون أى تدخل لامبرر له من الاحزاب السياسية المنظمة فى البلد ، ومن قديم الازل كانت مجتمعات القرية المحلية فى الهند تسير بدافع من الهام فكرة بانش باريشوار التى تنص على أن من واجب أفراد المجتمع المحلى العمل من أجل المجتمع المحلى بروح من الاتحاد والتماسك ، لذا فلا محل للقول بأن مجالس القرى فى الهند يجب أن تتصرف مثلما تتصرف الاحزاب المعارضة كما هو الحال فى المجالس التشريعية والبرلمان داخل الولاية وأنا موقن أن الديمقراطية الغربية فى شكلها الحالى لاتصلح اسلوبا للعمل فى منظمات القرية المحلية فى بلدنا ، ولذا فانه لمن الضرورة القصوى أن تقرر الاحزاب السياسية فى الهند الا تقوم بتعيين مرشحين رسميين فى الانتخابات التى تجرى من اجل المجالس ولا أن تقوم حتى بتعيينهم على مستوى الاقليم .. وسيكون من حق الافراد الاعضاء فى هذه الاحزاب السياسية أن يخوضوا انتخابات المجلس بصفتهم الشخصية .. وفى الحقيقة أن هذا التقليد العام الذى يشير الى عدم التداخل مع منظمات القرية المحلية ليس أمرا سهلا بالنسبة للاحزاب السياسية خاصة وان الانتخابات لمجالس الولاية التشريعية والبرلمان تجرى على أساس حزبى . ولكن حرصا على نجاح تجربة مجلس المحافظة الهامة فى الهند فانى سأهيب بكافة الاحزاب السياسية أن تحترم ذلك التقليد السليم الذى يطالبها بالابتعاد عن انتخابات منظمات القرية

المحلية هذه ومساعدة المجالس على بناء ديمقراطية سليمة مركبة من أساسها .. وفى حالة عدم وجود مثل « اتفاقية الجنتلمان » هذه من جانب الاحزاب السياسية فى الهند فان ادخال مجلس المحافظة سيسهم فى تدمير الحياة الاجتماعية والسياسية للاهالى فى كل قرية تقريبا ، بدلا من تحقيق الازدهار لهؤلاء الاهالى . وفى الحقيقة ستكون هذه المأساة اعمق من أن تعبر عنها الدموع وسأجازف بالادلاء بالاقتراح القائل بأن مثل « اتفاقية الجنتلمان » هذه ستكون فى صالح الاحزاب السياسية نفسها من وجهة نظر النظام والتماسك الداخلى .

ثانيا : سيعتمد نجاح مجلس المحافظة الى حد كبير على الخطوات الملموسة التى تقوم بها الحكومة المركزية وحكومات الولاية من أجل العمل على عدم تركيز السلطة الاقتصادية فى صورة حزينة عن طريق تشجيع تنظيم عدد كبير من التعاونيات الصناعية فى المناطق الريفية . ولكن اللامركزية فى السلطة السياسية وحدها لن تكفى بأى حال من الاحوال ، وبما انه من المتوقع أن تعمل المجالس على تنظيم وانجاز خططها المحلية ، فمن الضرورى أن نساعدها على تنظيم صناعات ريفية وصناعات الاكواخ فى مناطقها الخاصة بها وذلك من أجل توفير التشغيل الكامل للشعب وكذلك من أجل زيادة انتاج البضائع الاستهلاكية ، وفى حالة عدم وجود تنظيم منسق لهذه الصناعات الريفية فان تكوين منظمات القرية المحلية لن تعدو أن تكون مجرد ضجة فارغة ، وعلى ذلك فمن الضرورى اتخاذ بعض الخطوات المعينة الملموسة من أجل تشجيع الصناعات الريفية وصناعات الاكواخ فى المناطق الريفية بطريقة كبيرة خلال فترة الخطة الثالثة .

واخيرا ، فان ادخال نظام مجلس المحافظة لن يسفر عن قيم حقيقية الا اذا تم تعليم الاعضاء .. الا اذا تم تعليمهم وتدريبهم بطريقة مناسبة كى يعرفوا حقوقهم وواجباتهم .. ان المبالغة فى التأكيد على حقوق الشعب وحدها فى المناطق الريفية سيخلق عدة مشاكل سيكون من الصعب ايجاد حل لها .. ولذلك فمن المستحب تسليط أضواء مناسبة منذ البداية على واجبات والتزامات مجالس القرى من أجل رفاهية وتيسير أحوال جماهير الشعب .. واذا كانت منظمات القرية المحلية على استعداد لان تضطلع بالالتزامات والواجبات مع الارغام باحترام حقوقهم ، فسيكون من الممكن تجنيد الايدى العاطلة فى البلد على نطاق واسع من أجل تعبئة مواردنا الداخلية . وهذه المجالس التى تقوم باجراء انتخاباتها بالاجماع تقريبا وتعمل بطريقة سلسة ومنسجمة عن طريق الاضطلاع بمسئولياتها المحددة بطريقة فعالة ، يجب على الولاية أن تشجعها بطريقة ايجابية عن طريق تحويل مزيد المصادر

لها لاغراض التنمية .. ومن الممكن ايضا بث روح المنافسة السليمة عن طريق الجوائز المناسبة ، وهى جوائز غير نقدية اساسا ، وتقدم للمجالس التى تضرب امثلة تحتذى فى كافة مجالات النشاط الخاص بالتنمية فى مناطقها .

وعلاوة على ذلك ، فسيعتمد نجاح حركة مجلس المحافظة على الاهتمام الذى تبذله حكومات الولايات ومسئوليها فى عملية نقل السلطة السياسية الى ايدى الشعب بدون اية قيود على الفكر . وغالبا مانجد ان هناك ميلا طبيعيا فى المذهب البيروقراطى للابقاء على سلطاته حتى اثناء عملية اللا مركزية ، وهم يميلون الى اختراع عدد من الهزات والانتفاضات وخلق عقبات فى طريق هذه العملية . ولذا ، فمن المهم ان يأخذ رؤساء الوزارات ووزارات الولايات على عاتقهم بمثل هذا العمل العظيم المهم الذى يسعى لاتمام لامركزية واسعة فى السلطة السياسية بقلب صاف وتصميم فى التفكير حتى يمكن للبلد أن تخطو قدما تجاه النموذج النبيل « جرام راج » الذى كرس له غاندى جهاده طوال حياته .

الفصل الثالث والعشرون

الحاجة الى الحذر

وفى الحلقة الثالثة تم تخصيص مبلغ ٢٨ كرورا من الروبيات فى خطط الحكومة المركزيةوخطط الولاياتمن اجلالمساعدة المالية المباشرة التى تعطى لمجالس القرى ، بعيدا عن الاعتمادات الضخمة التى ستستعملها هذه المجالس فى تنفيذ برامج مختلفة فى وحدات تنمية المجتمع المحلى . غير انه لايمكن لاى نظام بيروقراطى ، مهما بلغ من الكفاية والوطنية لايمكنه ان يأمل فى القيام بعدد كبير من الخطط فى قطاعات اقتصادية مختلفة منتشرة فى الريف . من اجل هذا ، فان هيئة التخطيط توجه اهمية كبرى لادخال نظام مجلس المحافظة فى البلاد من اجل الانجاز الفعلى للخطة الخمسية الثالثة فى قرى يقدر عددها بخمسة آلاف ونصف .

وفى حين وجوب اعطاء تجربة مجلس المحافظة أسمى مرتبة فى خططنا من اجل التنمية .. فمن الواجب الا يفسح المجال أمام الرضا الزائف عن هذه الاعمال أو الافراط فى التفاؤل .. ويخيل الى أن أكبر ضرر يمكن أن نلحقه بالبرنامج الجيد هو ان نظل نكيل له المديح بطريقة فضفاضة دون أن نكلف انفسنا عناء التقييم النقدى البناء للبرنامج من حين لآخر ، كى نستطيع سد الثغرات التى قد تتبدى لنا فى مختلف الميادين .. ومازال هذا الاصلاح الادارى فى مرحلته الاولى ، ويحتاج أن يكون الراغبون فيهوالذين يعجبون به فى غاية من الحذرعند معالجته واذا لم يتيسر حل بعض مشاكل التنفيذ والتنسيق فى الوقت المناسب بما يتطلب ذلك من فهم وتعاطف ، فان هذه التجربة الحميدة قد تبوء بالفشل وتصاب بالخيبة تلك الآمال الكبار التى نعلقها جميعا على نجاحها .. فمثلا نجد انه لتحديد الاعمال بين مجالس القرى والمجالس الاخرى أهمية حاسمة .. والا فمن الممكن أن تضمحل مجالس القرى التى هى فى الحقيقة تمثل الوحدات الاساسية للتخطيط والتنمية ، فى الوقت المناسب فى ظل الاشراف الزائد والسيادة المطلقة للمجالس العليا .. ولقد تم تفسير العلاقة السليمة بين فريق الرسميين فىوحدات

تنميـة المجتمع المحـلى وهؤلاء الذين يشغلون الوظائف فى المجـالس والمجالس الاخرى كذلك تفسيرا حذرا من أجل تحقيق العمل السلس ببرامج التنمية فى المناطق الريفية .

وليس من المصـلحة فى شيء ان نلقى بعبء كثير من الاعمـال والمسئوليات على عاتق نظام المجالس منذ البداية ذلك لانها لم تتأهل بعد لحمل هذا العبء كله . ودائما مايوجد ميل بين الموظفين المسئولين لاختيار الطريق الاسهل وان ينقلوا الالتزامات المختلفة الى وكالة اخرى تحت تـأثير عملية الديمقراطيـة . وعلى المسـئولين ان يعملوا بجـد ونشاط على مساعدة المنظمات الديمقراطيـة المحلية مثـل المجـالس والتعاونيات ، فى الاستمرار فى تحمل اعباء أكبر على مر الايام . لذا فان الحاجة ملحة الى التقدم الحذر فى هذا المجال .

وتنظر هيئة التخطيط الى الاتجاه الجديد فى قليل من الولايات والذى يرمى الى دفع مرتباتللذين يشغلون الوظائف فىالمجالس الكبرى تنظر الى هؤلاء نظرة تنم عن عدم الرضا . ومن المستساغ ان يخـدم هذه المنظمات المحلية اناس بطريقة التطوع دون الحصول على رواتب او مكافآت . أما اذا لم يتم هذا ، فانهم سيتحطمون فى القريب العاجل تحت وطأة الاعباء المالية والاحقاد المتبادلة . ولقد اتجه اهتمام حكومات الولايات المختلفة تجاه هذا الامر ، ومن المؤمل فيه أن يتم تسوية هذه المشكلة قبل ان يفوت الوقت بكثير .

ومن الضرورى كذلك : أن توجه المجالس اهتماما خاصا لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات المجتمع المحلى الضـعيفة ، وذلك عند رسم وانجاز برامجهم المحلية التى تتصل بالتنمية الصناعيـة والزراعية . ومن الواجب أن تعمل منظمات القرية الديمقراطية هـذه على حماية المصالح الحيوية لفئات العمال الذين لا يملكون أرضا ولطبقات ولقبائل المنبوذين وكذلك تحمى مصالح صـغار المزارعين وأصـحاب الحرف ، بطريقة مناسبة ، وسيصبح من المستساغ ، من وجهةالنظر هذه ضمان انتخابات اجماعية للمجـالس ، حتى يمكن خلق جـو من الوحدة والتجانس الاجتماعى منذ اللحظة الاولى .

وفيما يتعلق بتحقيق الاستصلاح الزراعى خلال السـنتين أوالثلاث سنوات القادمة ، فسيصبح من واجب [illegible] القرى أن تقوم بدور هام فى حماية الحقوق القانونية لقطاعات [illegible] المحرومة ، وخاصة المستأجرين وأدنى طبقة من الفـلاحين [illegible] سيطلب من الهيئـة المشرفة على الدخل الحكومى ، ان تشرف على تقدم معايير استصلاح الاراضى اشرافا دائما ، وذلك من أجل ضمان العدالة والحقوق القانونية

لهؤلاء الافراد والجماعات الذين يجب ان يستفيدوا من قوانين الارض. وبينما يجب السماح باعطاء المجالس حرية العمل المعقول بالقدر المناسب لمسئولياتهم فلايجب ان تتردد الهيئة المشرفة على الدخل فى وضع الامور فى نصابها عندما يقع خطأ واضح على القطاعات الضعيفة فى المجتمعات المحلية فى الريف .

الفصل الرابع والعشرون

اقتصاديات الزراعة التعاونية

ان فكرة الزراعة التعاونية ليست شيئا جديدا ، فلقد قدم عدد من الاقتراحات خلال مشروع السنوات الخمس الاول من اجل تشجيع ومساعدة المزارعين على انشاء مجتمعات زراعية تعاونية . ولقد طلب من حكومات الولايات وضع برامج ضخمة من اجل الزراعة التعاونية . ولكن لسوء الحظ لم يتم سوى النذر اليسير من العمل فى هذا الاتجاه. ولقد اعلنت الخطة الخمسية الثانية كذلك عن وجود اتفاق عام حول وجوب تطوير الزراعة التعاونية بأقصى سرعة ممكنة . واهم عمل يمكن القيام به خلال فترة الخطة الثانية هو اتخاذ مثل هذه الخطوات المهمة التى ستعمل على توفير اسس سليمة من أجل تطوير الزراعة التعاونية حتى يتسنى خلال عشر سنوات تقريبا زراعة جزء كبير من الاراضى الزراعية على أسس النظام التعاونى . ويجب تحديد الاهداف التى ترمى الى الزراعة التعاونية بعد مناقشتها مع الولايات كل على انفراد . ولكن لم تتبع حكومات الولايات تلك التجارب بطريقة منظمة ، لسبب أو لآخر . وقد جاء التقدم البطيء تجاه الزراعة التعاونية ، نتيجة لشكوك وجدال معين حول جدوى أساليب الزراعة التعاونية المشتركة.

والواقع ، ان الفوضى التى حدثت بالنسبة لفوائد ومثالب الزراعة التعاونية ، قامت نتيجة للغموض الذى يكتنف تفسير معنى الزراعة التعاونية . واذا ما تكلمنا بصفة عامة ، أمكننا القول بأنه يوجد ثلاثة أنواع من الزراعة التى يمكن أن تعتبر ذات طبيعة تعاونية . فأولا : هناك مانطلق عليه « الزراعة المشتركة التعاونية » وفيها يحتفظ بملكية الارض التى تم جمعها وعند توزيع العائد من الارض ، يؤخذ فى الاعتبار صاحب هذه الارض بقيمة أرضه . وفى امكان الاعضاء فى مثل هذه التعاونيات ان ينسحبوا من المنظمة بمقتضى شروط معينة .

ثانيا : توجد جمعيات زراعية على نظام جماعى : وبالاضافة الى الارض ، فان كل موارد الاعضاء الاخرى تجمع سويا ، ثم تختفى ملكية الاراضى ولايتم تقسيم دخل المزرعة فيما بين الاعضاء فقط الا حسب العمل الذى قام به كل منهم . ولا يجب الخلط بين هذا النظام والنظام المتبع فى الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الشيوعية الاخرى . وذلك أنه فى الدول الشيوعية لاتوجد عضوية اختيارية او مبادىء ديمقراطيةتنص على حق تقرير المصير على الادارة المستقلة .

ثالثا : أنه توجد أشكال مختلفة للتعاون فى عمليات الزراعة بما فى ذلك تنقية الحشائش ، والحصاد وعملية درس الحنطة والتسميد والرى ولقد تم تنظيم مثل هذه المساعدات المتبادلة فى العمليات الزراعية عن طريق « جمعيات الخدمات التعاونية » .. ولقد اطلق دكتور اتوشيلر الخبير الالمانى المعروف فى التعاون على هـذا الشكل من التعاون اسم (الزراعة الفردية على اسس تعاونية) .

وعلى هذا ، انفتحفى الهند مجال كبير لتجربة كلهذه الانواع الثلاثة من الزراعة التعاونية . ولايجب أن يصاحب اجراء هذه التجارب كثيرا من الصلابة ، وكذلك يجبالسماح للاشكال المختلفة فىالزراعة التعاونية بأن تتطور على أساس اختيارى محض تبعا للظروف المحلية . ولقـد أوضحت الخطة الخمسية الثانية ـ بما فيه الكفاية ـ أن « هناك حاجة ماسة ـ فى هذه المرحلة من التطور ـ الى مرونة كبيرة فى الطريقة التى يمكن أن تتجمع بها الارض وتدار فى وحدات تعاونية . ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا اشكالا متعددة من التعليم ، ذلك لان فى امكان الاتحـادات المختلفة للتنظيمات ان تعطى نتائج باهرة فى بعض الاحوال المختلفة . فمثلا يمكن ادارة المزرعة باكملها كوحدة منفردة من اجل الاغراض كلها ، أو من اجل اغراض معينة . وفى الامـكان أن تشـكل مجموعات الاسر « وحدات فرعية » داخل المزرعة التعاونية أو كمـــا هو الحال فى المرحلة الاولى للتطور التعاونى ، يمكن أن تكون هناك ممتلكات للاسر يضـــاف اليها العمل المشترك من أجل اغراض معينة . وسيساعدنا اقتبـاس الملاحظات التالية التى جاءت فى الخطة الثانية : « فى امكاننا أن نكتسب تجربة عملية كبيرة اذا ماعملنا على تنفيذ الاعمال الزراعية وبعض أوجه النشاط الاخرى على أساس تعاونى فى ظل مختلف الظروف . وفيما يتعلق بكافة التفاصيل يجب انتهاج أسلوب تجريبى . ويجب ان يصل المجهود الى أفضل الحلول عن طريق دراسة المنظمة والملاحظة الدقيقة، واذاعة هذه الحلول على اوسع نطاق ممكن ؛ حتى يمكن للفـلاحين أن يجعلوها تلائم أحوالهم بطريقة سريعة » .

ولقد أوضح رئيس الوزراء فى تصريحاته بأنه يجب تمييز الزراعة التعاونية عن الزراعة الجماعية وانه لاتوجد النية العاملة لفرض الزراعة التعاونية المشتركة على الفلاحين الهنود وتستطيع ان تقول منذ البداية أن النية متجهة الى نشر شبكة من جمعيات الخدمات التعاونية على نطاق واسع فى جميع انحاء البلاد . ولايمكن أن يختلف رأيان حول فائدة مثل جمعيات الخدمات التعاونية هذه فى العمل على تحسين الاحوال الزراعية فى الهند ومهما دعت جمعيات الخدمات التعاونية هذه الى الزراعة التعاونية المشتركة ، فمن الواجب اعطاء الزارعين التسهيلات اللازمة من اجل اجراء هذه التجربة . ولكن يجب أن يكون واضحا أن مثل هذه المزارع التعاونية المشتركة لايجب أن تكون أكبر من اللازم اما مساحة المزارع الجماعية فى روسيا فتصل الى حوالى عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو أربعين الف أكر . وفى اعتقادى انه سيكون كافيا فى بلدنا، اذا ما اشتركت ٢٥ أو ٥٠ أو ١٠٠ عائلة معا فى تجميع أراضيهم واستخدام الاساليب المشتركة فى الزراعة وكأنهم عائلة واحدة . ومن الضرورى ، من أجل نجاح الزراعة المشتركة ، أن يكون لدى العائلات المشتركة احساس رابطة وثيقة وتماسك اجتماعى . ومن الواضح أن اكثر شيء يلائم قرى جرامدان هى الزراعة التعاونية المشتركة حيث يوافق الزارعون الافراد باختيارهم على أن يتنازلوا عن حقوق ملكياتهم الفردية لمجتمع القرية المحلى . ويجب محاولة الزراعة المشتركة التى تدر ربحا وذلك فى المستعمرات الزراعية المستصلحة حديثا . .

وقد يكون من الطريف ان نعرف أن غاندى كان يوافق موافقة تامة على وسائل الزراعة التعاونية فى الهند .. ولقد أعلن فى الهاريجان الذى صدر فى فبراير عام ١٩٤٢ : « انى أومن بشدة بأننا لن نتمتع بكافة مزايا الزراعة الا عندما نتجه الى الزراعة التعاونية . أليس من المنطق ومن الافضل لمائة من الاسر فى القرية أن يقوموا بزراعة أراضيهم زراعة جماعية ، ثم يقتسموا الدخل ، أحسن بكثير من تقسيم الارض الى مائة جزء » وفكرة غاندى عن التعاون هى انه يجب امتلاك الاراضى بطريقة تعاونية بين الملاك على أن يقوموا بفلاحتها وزراعتها كذلك بطريقة تعاونية . « فعلى الملاك أن يعملوا بطريقة تعاونية وأن يمتلكوا رأس المال، والادوات والحيوانات والبذور الخ » . بطريقة تعاونية كذلك ، ولقد قرر غاندى أن الزراعة التعاونية حسب مفهومه ، ستغير من وجه الارض وتعمل على التخلص من الفقر والبلادة . غير انه اضاف : ولن تصبح كل هذه الاشياء ممكنة الا اذا قامت صداقة وثيقة بين أفراد الشعب وكأنهم أفراد أسرة واحدة ، ويطيب لنا أن نعرف أن غاندى كان يحبذ الزراعة التعاونية المشتركة ويفضلها على مجرد تشكيل جمعيات الخدمات

التعاونية وهكذا نجد ان رئيس الوزراء يقف موقفا حذرا للغاية. ولا تستطيع أن تقول ان مقترحاته ذات نزعة متطرفة .

ويجب ان يكون واضحا ايضا ان الزراعة التعاونية لاتعني بالضرورة صبغ الزراعة بالصبغة الآلية . ومن الخطأ الاعتقاد بأن نسبة انتاج الاكر في المزارع التي تستخدم الآلات اكبر مما ينتجه الاكر في المزارع الصغيرة والمجهدة بالزراعة . والواقع أن أرقام نسبة انتاج الاكر الزراعي تشير بوضوح الى ان نسبة انتاج الاكر ، على وجه العموم ، أكبر بكثير في المزارع الصغيرة المجهدة بالزراعة أكثر منها في المزارع « الكبيرة » فمثلا قد حققت المزارع الصغرى في اليابان ضعف ماحققته المزارع الضخمة في امريكا واستراليا ، أما في الدانيمارك وسويسرا فقد وصلت الزيادة الى اربعة اضعاف . والحقيقة تشير الى ان الانتاج الذى ينتجه الفرد يزداد في المزارع الكبيرة ولاتزداد نسبة انتاج الاكر . ومن الضرورى أن يفهم كل هؤلاء الذين يهتمون بتنمية الزراعة في الهند هذه النقطة الهامة فهما واضحا .

ومن الضرورة القصوى ، لنجاح الزراعة التعاونية ، القيام بترتيبات مناسبة من أجل تدريب عدد كاف من العمال المهرة الامناء ، الذين في مقدورهم أن يساعدوا المزارعين بروح من التضحية والاخلاص .. وقد تصبح الزراعة التعاونية شكلا آخر من الاستغلال الاقتصادى، في حالة عدم وجود مثل هؤلاء العمال الامناء المخلصين .. وعلى كل حال ، لايوجد أدنى سبب في عدم نجاح الزراعة التعاونية في الهند تبعا لبرنامج يتم على مراحل .. وبالتدريج سيخلق نجاح جمعيات الخدمات التعاونية جوا مناسبا للزراعة المشتركة على أساس تعاوني .. ولسنا بحاجة الى أن نضيف أن عملية المزارع الجماعية هذه يجب أن تكون اختيارية للغاية ، كما يجب الا يكون هناك أى نوع من أنواع الضغط أو الاجبار في هذه المسألة .. والفلاح الهندى شخص ذكي يتمتع بادراك قوى واذا ماشرحت له اقتصاديات الزراعة التعاونية بطريقة معقولة ، فلاشك في أنه سيتبناها بمحض ارادته ..

الفصل الخامس والعشرون

الزراعة التعاونية فى الخطة الثالثة

تعلق حكومة الهند وهيئة التخطيط الاهمية القصوى على التنظيم المناسب لمشروعات الزيادة فى الزراعة التعاونية خلال فترة الخطة الثالثة .. وليس هناك ادنى شك فى ان نجاح الزراعة التعاونية فى الهند سيعتمد اعتمادا كبيرا على مدى النجاح الذى تحرزه هذه المشروعات الريادية فى مختلف أجزاء البلاد . وأود أن أوجه النظر الى انه يجب على الموظفين والعمال على مستوى الولاية ، والذين يشتركون فى هذه المشروعات الريادية أن يوجهوا أقصى اهتمامهم الى نوع العمل والتنظيم، ولايسيروا وراء الكم فقط ، وحتى اذا وجدت مزرعة تعاونية من الدرجة الاولى فى الاقليم او حتى فى الولاية واظهرت نتائج طيبة ، وكان فى استطاعتها كذلك أن تظهر لسكان المنطقة الفائدة الحقيقية والدائمة لوسائل الزراعة التعاونية ؛ فان من الممكن أن تنتشر هذه التجربة فى الريف بسرعة ملحوظة وتتقدم على أساس متواليات هندسية هائلة .. اما اذا لم يكن فى استطاعتنا أن نقنع الناس بالفائدة الاقتصادية ومحاسن الزراعة التعاونية عن طريق هذه المشروعات الريادية ، فان هذا البرنامج فى الهند سيعانى الكثير .. وعلى هذا ، تظهر ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق الموظفين وكذلك العمال غير الرسميين المشتركين فى هذه المشروعات الريادية .

وانا مقتنع اشد الاقتناع أن البرنامج المختص بالزراعة المشتركة التعاونية فى بلدنا لايعتبر بدعة لاى زعيم وطنى معين أو لمنظمة سياسية وانما هو اسلوب منطقى لمضاعفة الانتاج الزراعى لاقصى حد لملايين المزارع الحدية وغير الحدية المنتشرة فى ريفنا .. وربما لايعرف الكثيرون هنا حقيقة أن ٧٠٪ من حيازات الارض فى الهند لاتتعدى خمسة أكر.. والوسيلة الوحيدة الممكنة لزيادة الانتاج الزراعى للفدان فى تلك المزارع الصغيرة العديدة وكذلك فى المزارع الصغيرة جدا هى تجميع أراضيهم ومواشيهم وبعض الموارد الاخرى فى شكل مزارع كبيرة ذات حجم أمثل، وذلك على أساس تعاونى .. وعلى ذلك ، فانا لااعتبر برنامج الزراعة

التعاونى نظاما عقائديا جامدا أو فكرة ايديولوجية ملحة ، ولكنى أعتبره ضرورة اقتصادية ملحة للتنظيم الزراعى فى الهند .

وانه لمن سوء الحظ أن الزراعة التعاونية قد تورطت فى جدال سياسى عقيم لامعنى له من وجهة النظر العلمية .. واذا كان فى استطاعتنا أن نظهر الفوائد الاقتصادية الحقيقية لنظم الزراعة التعاونية عن طريق هذه المشروعات الريادية لصغار المزارعين فى بلدنا ، فان اى قدر من الدعاية ضد هذا النوع من التنظيم لن يكون له اى اثر على عقول شعبنا .. اما اذا لم ننجح فى تنظيم عدد معقول من المزارع التعاونية التى اثبتت فائدتها ، فان أى قدر من الدعاية لتحبيذ هذه التجربة سيعجز عن اقناع المزارعين بالاخذ بهذا البرنامج .

وفى الوقت الذى نقوم فيه بتنظيم تلك المشروعات الريادية فى الزراعة التعاونية ، يتعين أن نتأكد بصفة خاصة من أن المزارعين لاينتهزون فرصة هذه التجربة ليتجنبوا شروط استصلاح الاراضى ، وليضمنوا المساعدة المالية التى تعطيها الحكومة بطريقة غير عادلة .. ولقد استرعى انتباهى حالات متعددة قسمت فيها الاسر قطع الارض كى تتجنب التشريعات الخاصة بوضع حد أقصى للملكية الزراعية ، ثم عادوا فجمعوا الملكيات المتفرقة فى مزارع تعاونية حتى يصبح فى امكانهم الحصول على المساعدات المالية الضخمة التى تعطيها الحكومة .. ولايجب السماح باستمرار سوء استعمال التسهيلات التى تقدمها الحكومة من أجل الزراعة التعاونية .. ومن الضرورى أن تتكون المشروعات الريادية فى الزراعة التعاونية من صغار المزارعين الذين اظهروا رغبة حقيقية فى التجمع من أجل المساعدة والفائدة المتبادلة .. ويجب التخلص من المزارع التعاونية غير الحقيقية التى تقوم من أجل التهرب من قوانين الارض بأقصى سرعة ممكنة .

وبالاضافة الى المشروعات الريادية التى يبلغ عددها ٣٢٠ مشروعا والتى اقرتها حكومة الهند ، فان هيئة التخطيط ستصبح على أهبة الاستعداد لتوفر الاعتمادات الضرورية من أجل مزارع تعاونية أخرى ، يمكن ظهورها فى أجزاء مختلفة من البلاد ، كنتيجة لنجاح تلك المشروعات الريادية .. ولقد طلبت هيئة التخطيط من حكومات الولايات المختلفة أن يرسلوا لها تقديراتهم الواقعية عن المزارع التعاونية الجديدة التى ينتظر ان تنظم فى مناطقهم خلال فترة الخطة الثالثة . وأود أن أؤكد

لحكومات الولايات أنه اذا ما تم تنظيم عدد كبير من المزارع التعاونية كنتيجة لنجاح تلك المشروعات الريادية خلال السنوات القليلة القادمة عن طريق رغبة الشعب وتعاونه الاختيارى ، فان هيئة التخطيط لن تسمح لهذه التجربة ان تعانى بأى وسيلة من اجل الحاجة الى المساعدة المالية .. ونحن لانرغب الا فى أن تكون تلك المزارع التعاونية ممتازة من حيث الكيف ، والا تنظم على عجل لمجرد تحقيق أهداف معينة ..

الفصل السادس والعشرون

اقتصاديات الصناعات القروية

لقد بات من المتفق عليه ، فى جميع الدوائر ، أننا اذا أردنا أن نوفر مزيدا من الوظائف وننتج ـ فى نفس الوقت ـ عددا أكبر من السلع الاستهلاكية ، لزم علينا أن ننشر شبكة من الصناعات الريفية الصغيرة ، وصناعات الاكواخ فى كل أنحاء الريف بطريقة تعين الشعب الريفى على أن ينظم نشاطا صناعيا جنبا الى جنب مع العمل الزراعى ٠٠ وبدلا من أن نحاول ابعاد الناس من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية طلبا للعمل ، فسيكون من الأوفر ومن الأسهل توفير فرص مضاعفة فى مجال التشغيل لسكان القرى فى مناطقهم الخاصة بهم ٠٠ وعلى وجه العموم فقد قدرنا أن تكاليف الشخص العاطل فى منطقة حضرية تبلغ على الأقل خمسين ضعفا من التكاليف التى تخصص من أجل وظيفة مربحة لشخص فى المناطق الريفية ٠ ومن الواضح الجلى عن وجهة النظر هذه أنه ليس فى الامكان حل مشكلة البطالة والبطالة المقنعة فى بلدنا الا عن طريق اقامة عدد وافر من المشروعات والصناعات الصغيرة على مستوى القرية ٠ وعلى ذلك فمن المنتظر بذل كل جهد ممكن لتوفير رأسمال مناسب من أجل زيادة تنمية الصناعات الريفية والصناعات التى تتم فى الأكواخ على نطاق ضيق خلال الخطة الخمسية الثالثة ٠

وفى نفس الوقت من الضرورى أن نفهم بوضوح أن الصناعات القروية، والتى تشتمل على صناعة المنسوجات يجب أن تعمل على تحسين أساليب انتاجهم بطريقة مستمرة حتى يصبح فى الامكان امداد المستهلكين بتلك البضائع بأسعار أرخص ، ولن يكون ممكنا ـ طبقا لطبيعة الأمور ـ الاستمرار فى الاعانات المالية والخصومات الحالية لمدة طويلة للغاية من أجل مساعدة عملية تطوير المنسوجات المحلية والصناعات الريفية الأخرى ٠٠ وسيقتضى الأمر الاستغناء عن المساعدات المالية فى الوقت المناسب ٠٠ ولقد تمتعت بعض صناعاتنا الكبيرة مثل صناعة النسيج والسكر ، تمتعت بحماية الحكومة الضخمة لعشرات من السنين ٠٠ وربما لا يعرف الجميع أن الحكومة قد انفقت حوالى ١٠٠٠ كرور من الروبيات فى تقديم

المساعدات المالية وانعاش صناعة التسيج فى الهند ·· أما صناعة السكر فقد استهلكت بالفعل اعتمادات للمساعده تقدر بـ ٢٥٠ كرورا من الروبيات ·· وعلى ذلك ، فان الدعوة المنادية بتقديم مساعدة مالية من أجل الصناعات الصغيرة تعتبر من الدعاوى القوية ·· ومع ذلك ، فان على الصناعات الريفية وصناعة المنسوجات القطنية المحلية ؛ ان تحاول من أجل منفعتها الخاصة ، الاعتماد على نفسها وعلى مجهودها فى أقرب وقت ممكن ·· ولا يجب أن يقوم أى اعتراض على استخدام الطاقة من أجل الصناعات فى القرية ، على شريطة أن تقدم بأسعار رخيصة جدا ، وأن ينظم توزيعها عن طريق منظمات القرية ، حتى يمكن ضمان استخدامها السليم لصالح المجتمع المحلى كله ·· ويذهب اشاريا فينوبا الى حد القول بأنه لايتردد فى استخدام الطاقة القرية نفسها فى الصناعات الريفية وصناعة المنسوجات القطنية المحلية ، على شريطة ألا تعمل على طرد الناس من أعمالهم، وأن تساعد على رفع نسبة الانتاج لدى كل عامل ماهر ··

وبالاضافة الى تحسين أساليب الانتاج ، فان تطور الصناعات الريفية سوف يعتمد بدرجة كبيرة على تنظيم أفضل على مستوى القرية · مثال هذا أنه يمكن استخدام وحدات « أمبار شاركا » لساعات أكثر اذا كان فى مقدور هيئة صناعة المنسوجات المحلية والصناعات الريفية أن تحقق تنظيما أفضل · سواء من أجل التدريب أو الانتاج · فاذا ما استخدمنا « أمبار شاركا » لمدة ثلاث أو أربع ساعات فقط فى اليوم ثم وجدنا أن الانتاج الكلى أقل بكثير مما كنا نتوقعه ، فان هذا الخطأ ليس بالتأكيد خطأ الـ (أمبار شاركا) وانما خطأ تنظيمنا الحالى . فبدلا من توزيع هذه الوحدات على أساس الأسرة أو الفرد · يتعين اتخاذ خطوات لاقامة مراكز عمل فى المجتمع المحلى · وهناك تستطيع عدة أسر استخدام نفس الماكينة الواحدة تلو الأخرى تبعا لراحتها · وبالمثل فانه فى حالة وجود صناعات ريفية أخرى مثل عصر الزيوت ، وضرب الأرز ، وصناعة العصيدة ، فمن الممكن السعى لايجاد تنظيم أفضل من أجل توفير القروض، وكذلك من أجل التسويق ·

وليس من شك فى أن الحاجة ماسة الى وجود صورة أوضح لبرامج الانتاج المشتركة التى تشكلت خلال الخطة الخمسية الثانية · علينا أن نوجه اهتماما خاصا ، فى الخطة الثالثة للتأكد من أنه لا يوجد أى صراع أو ازدواج لامبرر له بين القطاعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة· ومن الواجب تحديد بعض مجالات الانتاج المعنية، من أجل الصناعات الريفية وصناعات المنسوجات المحلية ، كما هو الحال تماما فى الصناعات الصغيرة ، حتى لا نبدد الاموال والجهد بلا مبرر ·

وبالاختصار ، فعلينا أن ننظر الى مشكلة تنظيم الصناعات الريفية والمنسوجات القطنية التى تضع فى المنـازل من وجهة النظر العلمية دون الاحتماء خلف مسـاعدة الولاية الماليـة التى يجب أن تكون داخل أضيق الحدود • واذا كنا متحمسين لنشر الصناعات الريفية فى أرجاء البلاد بطريقة سريعة فيجب ألا يعمينا هذا عن الجانب الذى أكده غاندى ، ألا وهو العون الذاتى والاعتماد على النفس • وسيعتمد النجاح النهائى للصناعات الريفية ــ الى حد كبير ــ على قوتها وكفايتها الكامنة •

الفصل السابع والعشرون

أكبر المآسى

وقد أوضح فينوبالى فى احدى مناقشاتنا، أوضح موقفه منالصناعات الريفية والصناعات التى تتم داخل آكواخ • قال فينوبا « يعتقد بعض الناس اننى تقليدى ، ولكنى أعتقد – الى جانب كونى تقليديا – اننى عالم يجارى العصر • ومن الخطأ الاعتقاد بأننى آحبذ استخدام العلم الحديث فى تطوير أساليب الصناعات الريفية • والواقع انى أعتقد أن العلم الحديث ليس مرضيا •• وتقدميا بما فيه الكفاية • فعلى سبيل المثال، أنا لا أرى أدنى سبب يمنع طائراتنا من أن تصبح آكثر سرعة وأكثر اراحة • وأنا أفضل عادة أن أسير على قدمى حتى أتمكن من الاحتفاظ بالاتصالات الحية مع الناس ولا أتحدث فى الهواء • ولكنى اذا اضطررت ، لاى سبب من الاسباب الى استخدام الطائرات فى تنقلاتى ، فأنا أود مخلصا أن استقل طائرة تقلنى الى دلهى أو لندن أو نيويورك فى خلال دقائق معدودة » •

ويركز فينوبا اهتماما كبيرا ، كما فعل غاندى ، علىالصناعات الريفية والصناعات التى تقوم فى الاكواخ ، وذلك لأنه يرى بعينه يوميا كيف أن شعبنا فى المناطق الريفية مضطر الى تبديد طاقاته لأنه ليس عنده عمل منتظم يشغله طول الوقت• ولا تسبب هذه البطالة والبطالة المقنعة تدهورا ماديا فحسب ولكنها تقوض طاقة الشعب الفكرية والروحية كذلك • ولقد وجد فينوبا والأسى يملأ قلبه خلال طوافه فى بيهار أثناء فترة الفيضانات أنه عندما تفشل العمليات الزراعية بسبب كثرة الامطار والفيضانات ، فاننا نجد أن الشعب الفقير فى القرى عليه أن يظل خاملا صفر اليدين • وحتى أثناء محنته الاقتصادية والمادية الشديدة الوطأة فانه لا يود أن يعيش على الصدقات والمعونات الخيرية• ذلك أنه يطالب دائما ببعض الاعمال الانتاجية والاعمال المربحة • ولكن ، تبقى الحقيقة المؤلمة ، ألا وهى أنه من الصعب توفير أى عمل له فيما عدا الزراعة • وعندما تتقوض الزراعة ، فان حياة القرية تنهار كلية • وتبعا لرأى فينوبا ، فان هذه تعتبر آكبر مأساة فى اقتصادنا القومى • ونجد أن صناعاتنا القروية تزوى الواحدة

تلو الأخرى نتيجة للتنافس الذى يقابلها من المصانع . ولقد كان يوجد فيما مضى ملايين من الغزالين والنساجين وكان كل كوخ عبارة عن مصنع نسيج صغير للقرية . وكان هناك مئات الآلاف من الصناع المهرة الذين يعملون فى المعادن والأخشاب والمواد الخام الأخرى . وكذلك كان يوجد عاملون فى حقل الزيوت فى كل قرية حتى يصبح فى استطاعة الناس أن يحصلوا على زيت غذائى فى التو واللحظة . وكذا كنا نجد أن عمالا مهرة يعملون فى الصناعات الجلدية ، وتجهيز وعمل الأحذية .. وبعض الأدوات الأخرى . وكان هناك صانعو الفخار الذين كانوا يصنعون أشكالا فنية من الطين من أجل الاستهلاك المباشر للقرويين . أما الآن فقد تلاشت كل تلك الصناعات القروية فى عملية استغلال المدن للقرى استغلالا تدريجيا . ولقد كانت سياسة الحكومة فى هذا المجال غامضة نوعا ومتعثرة ..

ان فينوبا لم يكن يعارض مطلقا استخدام أحسن الأساليب فى الانتاج . ومن الطبيعى انه لم يكن يود أن يؤدى التقدم الفنى الى عذاب بشرى لا ضرورة له ، فى شكل بطالة . ذلك أننا يجب أن نضع الانسان فى الاعتبار الأول فى كل تخطيطنا . ومن الأفضل بكثير أن نوفر عملا منتجا بدلا من أن نوفر صدقة وذلك لأن حياة «الذين يتلقون الصدقة» فى الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لهى حياة لا يحسدون عليها . فمنذ بداية النهار حتى حلول الليل يعيشون حياة لايمكن أن تعتبر حياة انسانية . ونتيجة لذلك ، فانهم يعانون ماديا وعقليا وروحانيا . وهذا هو السبب الذى من أجله كان غاندى يوجهنا دائما الى أنه من الأشياء المنافية للأخلاق أن نأكل طعاما دون أن نعمل . ولقد علمتنا الكتب الهندوكية الدينية نفس الدرس: « ان من يأكل دون أن يؤدى عملا ما فهو يعتبر لصا » . ولقد أراد يسوع المسيح كذلك من الناس أن يأكلوا « من عرق جبينهم » . هذه هى فلسفة العمل من أجل كسب لقمة العيش ، وهى الفلسفة التى تعتبر أساسا لكل برامج غاندى الانشائية .

ولم يكن فينوبا ضد استخدام الطاقة الكهربية فى الماكينات الصغيرة مثل عجلة الغزل بتاتا . ولقد قال فينوبا ، أثناء المناقشة حول آخر أنواع أنبر شاركا: « من المؤكد أننا نستطيع استخدام الكهربا حيثما كانت ضرورية من أجل زيادة انتاجنا . وعلى كل فأنا أرغب بشدة فى ألا يقود استخدام الكهربا الى الاستغلال الاقتصادى . وفى الامكان تجنب هذا الاستغلال اذا نحن وضعنا شرطا ينص على أنه لايمكن السماح باستخدام القوى الكهربية فى الانبر شاركا الا اذا تم تنظيمها على أساس المجتمع المحلى » . وقد أضاف فينوبا قائلا : « ولن يفيدنى حتى استخدام الطاقة الذرية من أجل أنبر شاركا . واذا ما وجدت قوة أقوى من الطاقة الذرية فسأنادى باستخدامها هى الأخرى . وشرطى الوحيد هو ألا يؤدى

استخدام مثل هذه الطاقة الى البطالة والا يسفر عن استغلال الانسان لأخيه الانسان استغلالا اقتصاديا » ٠

ولم يكن هناك فرد يعارض استخدام الصناعات الأساسية والأصلية مثل صناعة الحديد والصلب والفحم وصناعة الآلات الثقيلة مشروعات القوى الكبيرة الخ ٠٠ وحتى غاندى نفسه لم يكن ضد تلك الصناعات ٠ والشيء الوحيد الذى كان يرعب فيــه غاندى هو أن تكون تلك الصناعات الأصلية أو الرئيسية ملكا للولاية - كما تقوم الولاية بادارتها ، ولا يجب تركهـا للقطاع الخـاص ، ولقد كان فينــوبايتوق الى أن تنتج غالبيــة بضائعنـا الاستهلاكية عن طريق الصناعات اللامركزية ٠ ولن تساعد تلك الصناعات الصغيرة والريفية على توفير العمالة الكاملة فقط وانما ستعمل على تقليـل الضغط غير الضرورى على النظام الذى تتبعه فى النقل ٠ فبدلا من أن نحمل مواردنا الخام الى أقصى الأماكن ثم نستوردها مرة أخرى على هيئة بضائع منتهية الصنع من المصانع لنوزعها على المستهلكين فى أرجاء البلاد الاربعة، فسيكون من الأفضل أن تحول مختلف المواد الخام الى سلع منتهية الصنع فى القرى نفسها ٠ وبمعنى آخر ، من الواجب أن يسير الانتــاج جنبا الى جنب مع التوزيع والاستهلاك ٠ وسيكون مثل هذا النوع من الاقتصاد أقل تعقيدا وأكثر طبيعية ٠ وستفقد علاقة المال الموجودة حاليا كذلك كثيرا من اهميتها المزيفة ٠ ولن تكون منتجات الصناعات الريفية أكثر تكاليف من تلك التى تنتج فى المصانع اذا مااستخدمنا الآلات الحديثة ومصادر الطاقة٠ وفى الواقع ، انه اذا ما انخفضت التكاليف العامة ، فستصبح أدوات الصناعة الريفية فى النهاية أرخص بكثير من منتجات المصنع ٠ ومن المؤكد فى عصر العلم، أننا سنجافى المنطق اذا نحن أنشأنا مصانع ضخمة يمكن أن تدمرها قاذفات القنابل عن آخرها فى ثوان معدودة،ومن الممكن أن نحل بسهولة المشكلة المزمنة للصراع بين العمل ورأس المال ، اذا ما طبقنـا اللامركزية فى الانتاج فى شكل الجمعيات التعاونية الصناعية التى يملك فيها العمال أنفسهم أدوات الانتاج ٠

وليس فينوبا ضد القطاع الخـاص ٠ والواقع أنه لا يريد أن تضطلع الدولة بعــدد كبير من الصناعات الأســاسية ، وذلك لأن اقامة الصناعات الثقيلة تؤدى الى تركيز غير ضرورى للسلطة الاقتصادية ٠ وفى النهاية فان تركيز الســلطة الاقتصــادية يؤدى كذلك الى التركيز فى الســلطة السياسية٠ ومن المؤكد أن مثل هذا التركيز فى السلطة السياسية لايؤدى الى ديمقراطية سليمة خالية من الشوائب ، ولذلك حبذ فينوبا وجود قطاع خاص داخل اقتصاد لامركزى وكان يود أن يصبح كل مجتمع محـلى فى القرية ذا اكتفاء ذاتى ، على الاقل بالنسبة لاحتياجات الحياة الأساسية مثل الطعام والمســكن والملبس والتعليم والصحة وحتى اذا ما استخدم المجتمع

المحلى فى القرية الكهربا ، فمن الواجب أن تكون عن طريق المشروعات المحليــة الصغيرة ٠٠ ولا يريد فينوبا أن يعتمــد أهالى القرية على مصــدر القرى الذى ينقل اليهم عبر آلاف من الأميال من محطة قوى يمكن بسهولة تخريبها فى أوقات الحرب ، أو ربما توقفت عن العمل لعطب أصابهــا فى الظروف العادية ٠ ومن الضرورى أن يقود التركيز فى القوى الاقتصادية أو السياسية لأشكال من العنف والصراع والاستغلال الاقتصــادى ٠ وعلى ذلك ، فمن وجهة نظر الديمقراطية السلمية والتى لا تعتمد على استخدام العنف ، نجد أن التصنيع اللامركزى شىء غاية فى الأهمية ٠

والخلاصة التى خرج بها فينوبا من مناقشاته هى كمــا قال : « اذا ما كان فى استطاعة الحكومة أو رجال الصناعة أن يبرهنوا الى أن بالامكان توفير العمالة الكاملة لشعبنا عن طريق وسائل التصنيع الــكبير فانى لن أثير أية قضية أيديولوجية أو فلسفية أخرى فاذا ما اقتنعت تماما بأنه فى امكان أية خطة أخرى أن تعمل على توفير العمل الكامــــل الشعبى بدون استغلالهم ، فسأحرق بلا تردد منزلى الخشبى وأعد عليه احدى وجبــاتى الغذائية ، وأضاف قائلا : اننى لا اعشق عجلة الغزل بدافع من العاطفة ٠ فأنا أنظر اليها كشىء لا بد منه فى أحوال الهند الاقتصادية الحالية ٠ فأنا أتحرى الدقة الحسابية فى نظرتى الى المشاكل ٠ وأنا على استعداد تام ، كشخص مهتم بالعلوم ومنطقى فى الوقت نفسه ، لأن أضحى بأى شىء من أجل تقدم انسانى حقيقى ٠ والواقع أن كل عالم هام قد أصبح تقليديا ٠ فهو لا يعمل على تغيير نظرته الأساسية وهو يعانى من ولعه بالماكينات دون النظر الى أى اعتبار لتقدم وسعادة أبنــاء البشر بصورة حقيقية ٠ واذا لم يتم التآلف بين العلم وعدم استخدام العنف ، فان البشرية ستتحطم وتنتهى . وفى الهند لايمكن تجنيد العلم من أجل مجتمع سلمى الا اذا كان على هيئة صناعات ريفية صغيرة والصناعات التى تقوم على الاكواخ والمنظمة على أساس تعاونى » .

الفصل الثامن والعشرون

الانسان والآلات

اننا نجد في الهند الآن سباقا بين الانسـان والآلات ، فمن ناحية ، نجد أن الملايين من الناس تطالب بايجاد عمل لها وايجاد عمالة كاملة ، ومن ناحية أخرى نجد أن الفنيين ورجال الصناعة مشغولون في اختراع أشكال متطورة للآلات التي توفر جهد العامل لتقليل اعتمادها على العمل البشرى. ولقد تم انجاز كل هذه الأشياء باسم العلم الحديث والتقدم التيكنولوجى .

ولقد اقتضى اقامة مشروعاتنا لوادى النهر المتعددة الأغراض ، اقتضى بناء عدد من السـدود ونحن الآن نسـتخدم الأسمنت المسـلح بدلا من الأحجار والطوب . ولقد كان من الصعب بالنسبة لمهندسينا وخبرائنـا الفنيين أن يلمسوا الاختـلاف بين النوعين من وجهة نظر العمـالة . وفى استطاعة أعمال البناء التي تستخدم الجير وقوالب الطوب أن توفر عمـالة مربحة لعدد كبير من العمال .. والبناء بالأسمنت المسلح ، بالرغم من أنه يعتبر طريقة أسرع فى البناء ، الا أنه يعتبر أسلوبا لايناسب كثيرا بلدا كالهنـد حيث تتركز المشـكلة الرئيسية فى الحـاجة الى استيعاب الطاقة البشرية . وعم بناء آلاف من الآبار المتصـلة بقنوات فى أجزاء مختلفة فى البلاد ، ولكن ، بدلا من أن يستخدم مهندسونا جهـاز حفر يدوى ، فانهم يستخدمون ماكينة أمريكيـة غالية . ومما لا شك فيـه أنها تؤدى العمل بطريقة سريعة ، ولكنها لاتسمح للملايين من شعبنا الذين يعملون نصف عمل أن يصبحوا شركاء فعـليين فى المشروعات الوطنيـة ويحاول صـناع القرية المهرة بجد ان يقتصدوا فى معيشتهم بأن يتعلقوا بالصناعات التى يقومون بها فى الاكواخ مثل منوال الغزل اليدوى، وصناعة عصر الزيوت، وضرب الارز ، والطباعة اليدوية . غير أن رجال الصـناعة مستمرون فى استيراد أحدث أنواع ماكينات النسيج ، وعصر الزيوت ومصانع السكر وماكينـات ضرب الأرز ، وهـذه الماكينـات تجبر الصناعات الريفية على الافلاس .

وليست هذه سوى أمثلة قليلة لتصوير النقطة الأساسية . وليس معنى هذا أنناضد مثل هذا الاستخدام للآلات، ومن الخطأ البين أن نعتقد

أن الآلة في حد ذاتها تكون صالحة أو رديئة ، ولـكن استخدامها هو الذى يضفى عليها هذا الطابع أو ذاك · وليس فى امكان أى شخص أن يعارض هـذه الأنواع من الآلات التى توفر الوقت ، فكلنا جميعا نرحب بوسـائل النقل الحديثة مثل السكك الحديدية ، والطائرات والعربات· وتوجد كذلك آلات للتدمير مثل الأسلحة والذخائر ، ولن يدافع أى شخص عن استخدامها المطلق فى سفك دماء البشر ·

وتدور المناقشة الاساسية حول آلات الانتاج ، وهذه الآلات من نوعين ، نوع منها يوفر الجهد ، والنوع الآخر يستوعب الايدى العاملة ، والآلة التى توفر الجهد لهى شيء جيد فى بلد أو منطقة تقل فيها الأيدى العاملة ، ولكنها تصبح تهديدا فى البلاد التى تضطر الأيدى العاملة فيها أن تصبح معطلة لعدد من شهور العام · ففى حين ينظر الناس الى الآلة على أنهـا نعمة فى الولايات المتحدة الامريكية ، الا أن هذه الآلة نقمة حقيقية فى بلد متخلف مثل الهند حيث يندر وجود رأس المال ، وتتوافر الايدى العاملة ·· وان مثلنا الاعلى الذى نرمى اليه هو تحقيق رفاهية الانسان .. ومن المؤكد أن الآلة التى تساعد الانسان على زيادة نسبة الشخص فى الانتاج بدون الاطاحة بجهده شيء مرغوب فيه .. ولكن الآلات التى تحل محل الجهد البشرى والتى تجعل من الناس عبيدا وأذلاء ، تعتبر غير ذات نفع للبشرية · وعلينا أن نتذكر دائما أنه من واجبنـا أن نعطى الانسـان الاعتبار الأول فى كل خططنا من أجل التنمية الصناعية والاقتصادية ·

وتواجه الهند اليوم مشكلة عويصة وهى مشكلة البطالة والبطالة المقنعة · ولقد قام الخبراء الأجانب والهنود بتقديم عدد من النصائح من أجل ايجـاد حل للمشكلة · ولكن يمضى يوم بعـد آخر ويتضح بجـلاء أن من المستحيل توفير عمالة كاملة لشعبنا فى الهند دون تنظيم الانتاج اللامركزى وقبلت حكومة الهند كذلك الخطة التى ترمى الى اقامة صناعات ريفيـة كجزء مكمل لسياستها الاقتصادية · ولم يدرك بعد هؤلاء الأشخاص الذين ما زالوا يحلمون بايجـاد حل لمشكلة البطالة عن طريق التصنيع الضخم فى الهند ، لم يدركوا الحقيقة القائلة : بانه حتى اذا كان فى الامكان أن توجد الأموال اللازمة من أجـل الاستثمار فى المصـانع الـكبيرة ، فلن يكون فى الامكان ايجـاد أسواق مناسبة للبضـائع المصنوعة · وفى الامكان كذلك اعتبار الحديث عن العمل ذى المرتبة الثالثة فى الانتاج الضخم شيئا لامعنى له ، وذلك لأن مثل هذا العمل الجانبى يمكن أن يوجد كذلك فى المصنوعات الصغيرة · وعلى ذلك ، فمن الأهمية القصوى ، من وجهة النظر الاقتصادية الخالصة ان نستطيع أن تعتبر أن الولاية هى التى توفر أكبر مجال للتوسع فى الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية فى الهند حتى تتوافر لمواطنى هذا البلد فرص وفيرة لكسب سبل عيشهم عن طريق العمل الانتـاجى ·

ولا يمكن اعتبار اقتصاديات المنسوجات القطنية المصنوعة فى المنزل والصناعات الريفية « بدعة » لقلة من أتباع غاندى لأنها تعتبر شيئاضروريا لتحقيق التوجيهات التى ينص عليها دستورنا ومن أجل حفظ السلام والديمقراطية فى هذه البلاد · وفى نظرى أن تقليدنا للدول التى قطعت شوطا كبيرا فى التطور والدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، سيكون عملا انتحاريا مع وجود شعبنا الكبير المتزايد ، حتى بالرغم من وجود ملايين الأشخاص فى أمريكا بدون عمل · ومشاكلنا تتماثل فى كثير من الجهات مع تلك التى تعانى منها الصين واليابان هاتان الدولتان هما مقر الصناعات الصغيرة والصناعات التى تتم فى الأكواخ ·

ولقد قيل لنا : ان الصناعات الريفية سترجع بالزمن الى الوراء وستقلب دولاب التقدم فى التنمية الاقتصادية . كذلك يقال : ان الانتاج اللامركزى سيعمل على الخفض من مستوانا المعيشى ويقلل من كمية بضائعنا المصنعة . غير أن هذا الراى قائم على فكرة خاطئة ، صحيح اننا قد نضطر لفترة من الزمن الى أن نرضى بالبضائع التى لم تصقل بعد والبضائع الاكثر تكلفة · ولكننا نجد أن التيكنولوجيا الحديثة تتطور باقصى سرعة حتى أنه أصبح فى امكان الآلات اللامركزية أن تتفوق على الأجهزة المركزية سواء فى الكفاية أو الانتاج · ولقد بدأ الانقلاب الصناعى باستخدام الطاقة التى يوفرها الفحم · ولم يكن هناك مفر من شيء من المركزية فى الصناعات بسبب استخدام الفحم . ولقد مكنت الطاقة الكهربية من نشر الصناعات فى أنحاء الريف · وبما أن الطاقة الذرية تستخدم الآن فى أغراض مدنية فمن المنتظر أن تسبب ثورة كاملة فى أساليب التصنيع خلال عقد أو عقدين ولا يراود عقولنا أى شك فى أن استخدام الطاقة الذرية سيؤدى الى لا مركزية أفضل فى الصناعات ·

والواقع أن العلم الحديث والتيكنولوجيا يصبغان الصناعات المركزية بصبغة « غير علمية » تدريجيا ، وعلى ذلك فان مثال الانتاج اللامركزى سيكون الأسلوب العلمى الوحيد فى التنمية الصناعية فى الأزمان القادمة · ومع تحسين الاساليب سنجد أن الصناعات الصغيرة والتى تتم فى الاكواخ ستصبح ارخص من المصانع الكبرى الموجودة حاليا .

وحتى فى البلدان التى قطعت شوطا كبيرا فى الصناعة مثل الولايات المتحدة الامريكية . توجد حركة من أجل توزيع الصناعات ، ان عصر الذرة يحتم الاسراع فى تطبيق اللا مركزية من وجهة نظر الدفاع القومى كذلك · وذلك لان المصانع الكبيرة تصبح أهدافا سهلة للقنابل ـ خاصة فى الحروب الذرية ـ ويعتبر الصراع بين العمال ورأس المال من العوامل الاخرى المهمة التى تعمل على دفع الانتاج اللامركزى الى الامام وذلك لان العمال الكادحين

وأصحاب المصادر الانتاجية فى الصناعات الصغيرة والتى تصنع فى الأكواخ متشابهون الى حد كبير . ولن تكون التعاونيات الصناعية أكثر كفاية من الناحية التكنولوجية فقط وانما ستكون أيضا أكثر تقدما من الناحية الاجتماعية ·

لم يعد من المستحب اتباع سياسة منحرفة · ومن الواجب علينا أن نقرر ونعمل بعزيمة قوية ثابتة ، ونحن نعتبر أن أعداءنا الحقيقيين : البطالة والفقر والجوع ، ولا يمكن تصفيتهم بدون نشر شبكة من الصناعات الريفية الصغيرة فى جميع أنحاء البلاد · ومن المنظور أن تقاوم المصالح الثابتة هذه اللامركزية فى السلطة الاقتصـــادية ، ذلك انها توفر مجالا صغيرا أمام الاستغلال والربح السهل · ومن الواجب مقاومة مثل هـــذا الضغط بتصميم قوى من أجل المحافظة على الديمقراطية والسلام وواضح أن حوادث العالم تتحرك بسرعة فائقة ولا يحق لنا أن نقع فريسة الرضا الزائف ، فان ثمن التقدم والحرية هو أن نكون حريصين دوما · ويجب أن تهتم دولة الرفاهية ، أول ما تهتم بمواطنيها وتنظر اليهم على أنهم مخلوقات بشرية · ومن الضرورى اعتبار الآلات مسخرة للانسان لا سيدة عليه وان أى نظام للاقتصاد الوطنى يهتم بالآلات أكثر من اهتمامه بالكائنات البشرية يؤدى لا محالة الى الدمار والكوارث ·

الفصل التاسع والعشرون

القطاع الشعبى

عندما أزاح رئيس الوزراء الستار عن تمثال جمسيدجى تاتا احتفالا بالیوبیل الذهبى لصناعة الصلب فى الهند ، ندد بالشائعات التى تشير الى وجود خلافات بين القطاع العام والقطاع الخاص فى الصناعة ٠

ولقد رفض شرى نهرو الاعتقاد بوجود اختلاف كبير بين القطاع العام والقطاع الخاص قائلا : « ان الشىء الذى يهمنا فى النهاية هو « قطاع الشعب » الذى يعنى رفاهية الشعب والبلاد » .

ولقد استطرد قائلا : « انه فى غمرة التحول السريع الذى شمل العالم ، نعرض كثيرا من الأشياء والأفكار لتحول ثورى .

ولم يعد رأس المال وحدههو الذى يهمنا اليوم باعتباره من عناصر الانتاج ، وانما يشاركه الآن فى الأهمية الذكاء والجهد » ٠

وندد رئيس الوزراء بأى صراع طبقى ، وكذلك أى مناقشة حول المصالح المختلفة ٠ وذكر أن « من الواجب أن يعمل الجميع كى يحققوا فى النهاية الصالح الجماعى » .

انى أرحب بحرارة ، بتلك الملاحظات التى أبداها رئيس الوزراء بالنسبة للفكرة الأساسية التى تكمن وراء تنميتنا الاقتصادية والصناعية٠ ذلك أن الخلاف الدائم بين القطاع الخاص والقطاع العام ، ذلك الخلاف الذى لا ضرورة له مطلقا ٠ يميل الى تشتيت انتباه الشعب وتحويله الى أمور ثانوية ، ويميل كذلك الى خلق شعور بالمرارة لا يعود على أحد قط بالنفع ٠

ولقد أوضحت الخطة توضيحا كاملا أنه « يجب أن ينظر الى التنمية فى القطاع العام على أنها يجب أن تسير جنبا الى جنب مع التنمية التى تحدث فى القطاعات الخاصة » ٠

« ومن الضرورى أن يعمل القطاعان فى ألفة ، وأن ينظر اليهما على أنهما أجزاء فى جهاز واحد · ولا يمكن أن تتم الخطة بأكملها الا على أساس التنمية التى تتم فى القطاعين فى وقت واحد ، وعلى أساس من التوازن»

وتتمتع الدولة بسلطات واسعة يمكنها أن تستخدمها فى التنظيم والتأثير والاشراف على التنمية التى تتم فى القطاع الخاص ·

لذا ليس من الضرورى ، تقريبا ، أن تستولى الدولة على القطـاع الخاص أو تؤممه ، وخاصة عندما تكون مواردنا المالية ضعيفة ومحدودة ·

ومن الافضل بكثير أن نعمل على الاستفادة من الموارد الموجودة من أجل اقامة صناعات جديدة ، وخاصة المشروعات الأساسية بدلا من تبديد رءوس الأموال المحدودة على شراء مؤسسات عتيقة وبالية يديرها رجال الصناعة الذين يعملون لحسابهم الخاص ·

ولقد حددت اللائحة الخاصة بالسياسة الصناعية والصادرة عام ١٩٥٦ ، حددت بوضوح مجالات القطاعات الخاصة والعامة ·

وقد قررت على وجه الخصوص أن من سلطة الحكومة ، فى حالة الطوارىء أن تستولى على أى مجال حيوى صناعى من أجل الدفاع الوطنى· ولكنه من الضرورى تقريبا أن تدير الدولة تلك المشروعات التى لا تعتبر أساسية أو حساسة ·

ويضم شطر كبير من القطاع الخاص فى الهند صغار المنتجين وأصحاب الحرف المنتشرين فى جميع أنحاء البلاد · ولن يكون من الحكمة فى شىء أن تحاول الدولة خنق روح المبادرة والابتكار لدى صغار المنتجين وأصحاب الحرف عن طريق بسط اشراف ادارى صارم عليهم ·

والسياسة السليمة التى على الدولة أن تتبعها هى تشجيعهم على أن ينظموا أنفسهم داخل جمعيات تعاونية صناعية ·

ومن الواجب علينا أن نوسع ونشجع مثل هذا القطاع التعاونى فى بلدنا الى أقصى حد ممكن · فهذا القطاع التعاونى يجمع ويوفق بين مزايا كل من القطاع العام والقطاع الخاص ويعجل باقامة مجتمع اشتراكى حقا·

ففى ظل هذا النظام يصبح العمال أنفسهم ملاكا لادوات الانتاج ، وهكذا تميل المشكلة كلها القائمة على الصراع والتطاحن بين العمال ورأس المال ، تميل الى الاختفاء والذوبان ·

وأنا لا أرى أى سبب واضح يمنع القطاع التعاونى من أن يمتد تدريجيا الى الصناعات المتوسطة ، وكذلك الصناعات الكبيرة ·· ونحن نجد

أن التجربة الحديثة فى معامل السكر التعاونية التى أقيمت فى ولاية مهاراشترا تشجعنا كثيرا على تنفيذ هذا النظام ٠٠ ففى البلدان الغربية كذلك ، وخاصة المملكة المتحدة ، توجد منشئات كبيرة جدا منظمة على أساس تعاونى ٠٠ وعلى الولاية أن تحاول تشجيع هذا الشكل من أشكال التنظيم الصناعى فى بلد مثل الهند التى عقدت العزم على اقامة مجتمع اشتراكى عن طريق الوسائل السلمية والديمقراطية ٠

ان ملاحظات رئيس الوزراء عن الاهمية القصوى لتحسين حال الشعب فى المجتمع الموجه ، يجب أن تدفع كلا من القطاع الخاص والقطاع العام الى أن يفكرا جديا فى وضعهما الحالى. ودائما مايطالب رجال الصناعة الهنود ـ فى القطاع الخاص ـ يطالبون الحكومة بتوفير امتيازات أكثر وأكثر ، وذلك حتى يتمكنوا من أن يحصلوا على أرباح أكثر ٠

غير أن فكرتهم عن الربح المعقول تختلف لسوء الحظ عن فكرة رجال الصناعة فى البلدان الأخرى ٠

وليس فى استطاعة أى دولة حديثة أن تسمح لرجال الصناعة فى القطاع الخاص أن يحصلوا على أرباح غير معقولة على حساب المستهلكين ٠

وعلى ذلك ، فمن المستحسن أن يوطن رجال الصناعة الهنود أنفسهم الآن على تقبل فكرة الربح المحدود فى ظل اقتصاد موجه ٠

ومن الضرورى كذلك أن يشعروا بالثقة بأن الحكومة ليست لديها أية رغبة فى تصفية أو شل القطاع الخاص فى خطتها من أجل التنمية الاقتصادية ٠

وليس فى مقدورى أن أفهم الموقف المتوتر الذى يقفه بعض رجال الصناعة بالنسبة للسياسة الاقتصادية التى تتبعها الحكومة الهندية ، وخاصة بعد أن أوضحت الحكومة مرارا وتكرارا أنها أفردت مكانا معينا للقطاع الخاص فى التخطيط القومى ٠

ومن الطبيعى ، أن هذا يفترض أن من واجب القطاع الخاص أن يراعى فى عمله مصالح شعب الهند ، وان المصلحة الخاصة يجب أن تتفق مع المصلحة العامة ٠

كذلك يتوافر مجال كبير أمام القطاع العام من أجل اجراء تحسينات لاسعاد الشعب ٠ وقد ساعد تقرير لجنة التحقيق فى شاجلا على توضيح عدد من النقاط الهامة عن التنظيم فى القطاع العام الذى يحتاج الى بذل اهتمام كبير . وتقف الاسطورة القديمة عن القدرة الخارقة لموظفى الحكومة الهندية فى تنظيم وادارة أى نوع من النشاط العام ، تقف مكتوفة الايدى ٠

ومن الضرورى تماما تدريب عـدد كاف من الاشخاص من أجـل التخصص فى مشروعات الخدمات العامة بطريقة كاملة ومنظمة ٠

ومن المرغوب فيه كذلك عدم نقل أولئك الاشخاص المدربين من صناعة لاخرى بطريقة مستمرة ٠ فان مثل هذا النقل المستمر كما هو الحال فى السكرتارية ، لا يخلق أى شعور بالمسئولية ولا يساعد على بذل أى مجهود مستمر للعمل على نجاح المشروعات العامة ٠

دعنا نحاول كذلك فهم مضمون « رفاهية الشعب » الذى أطلق عليه رئيس الوزراء اصطلاح « القطاع الشعبى » ومن الطبيعى أن العامل الأول الذى يدخل فى تحقيق رفاهية المـلايين من شعبنا هـو رفع مسـتوى معيشتهم ٠

وفى الوقت الذى نحاول فيه اصلاح الحالة الاقتصادية لشـعبنا يجب الا يغيب عن بالنا أن الانسان لا يعيش بالخبز وحده ٠

ان الاكتفاء بمحاولة توفير مساكن أحسن ، وطعام أفضل ، وملابس أجود ، وكذلك توفير عدد من صنوف الرفاهية والرخاء لا يشكل زيادة حقيقية فى مستوى المعيشة للمجتمع ٠

وفى الوقت الذى نعمل فيه على التخطيط من أجل الأمة ، يجب أن نضع نصب أعيننا ، وفى المكان الأول ، الحاجة الى رفع المستويات الثقافية والأدبية للجماعات الغفيرة من شعبنا ٠

أما العامل الثانى الذى يحقق رفاهية الشعب بطريقة جوهرية فهو توفير العمالة الكاملة وتوفير الحق فى العمل ٠

ويجب وضع هذا المظهر من مظاهر العمالة فى الاعتبار الاول فى خطتنا من أجل التخطيط سواء فى القطاع العام أو فى القطاع الخاص ٠

وبما أن القطاع العام يتكون أساسـا من المشروعات والصناعات الاساسية ، فلا يوجد مجال كبير أمام تشغيل أكبر ٠ ولكن القطاع الخاص عليه أن يتحمل الجزء الأكبر من المسئولية فى هذا المجال ٠

الفصل الثلاثون

التخطيط الاقتصادى والتعليم

يجب أن نضع التعليم فى مرتبة مرتفعة للغاية فى اى مشروع من مشروعات التخطيط الاقتصادى • ويجب ألا نعتبر التعليم مجرد رفاهية ذلك أنه بمثابة استثمار قومى طويل الأجل حتى من أجل مشروعات الانتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة •

وتعتبر اقامة شركة أو مصنع شيئا سهلا نسبيا ، فى حين يعتبر تدريب عدد كاف من الأشخاص الذين سيديرون المزارع والمصانع شيئا صعبا للغاية •

وعلاوة علىذلك ، فان نوع وشخصيةالخامة البشرية المطلوبة لمختلف المشروعات والخطط ذات أهمية كبرى • ويمكننا اعتبار التعليم هو الشيء الوحيد الذى يستطيع أن ينجح فى اشاعة الصفات الذهنية والنفسية بين الشباب من الجنسين المطلوب منهـم أن يحتلوا مراكز ذات مسئولية فى التخطيط الموجه •

وعلى ذلك ، فلا يوجد أدنى شك ، فى أنه من واجب هيئة التخطيط والحكومة الهندية أن تعطى الأفضلية الاولى لخطة التطور التربوى اتمـام الخطة الخمسية الثالثة •

ولقد قيل عن الطلبة فى الهند ، انهم غير منظمين ولا يتمتعون بالصفات المطلوبة من أجل أن يصبحوا مواطنين صالحين . وأنا لست ضمن أولئك الذين يميلون الى وضع مسئولية عدم النظام كلها على الطلبة وحدهم •

وقد أتيحت لى الفرصة ، منذ بضع سنوات مضت للطواف بالعالم وزيارة عدد من المدارس والكليات والجامعات فى دول كثيرة بما فى ذلك الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية •

وعندئذ وجدت أن الطلبة الهنود عامة كانوا يسيرون على ما يرام

فى كل الدول . والواقع اننى دهشت حين وجدت ان الطلبة الهنود قد حالفهم التوفيق حتى فى معهد كمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الامريكية ، ولقد دهش الطلبة الامريكيون للذاكرة القوية والذكاء العام الذين يتمتع بهما الطلبة الهنود وأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن الطلبه الهنود ليسوا بأدنى مرتبة من طلبة أية دولة أخرى فى العالم ٠

وهناك موضوع آخر لا يزال مثار مناقشة ويتصل بأسلوب التلقين فى المدارس والكليات ٠ ولذا يحسن بنا أن نضع أفكارنا فى هذا الصدد داخل قالب ملموس ٠

فمن الطبيعى أن تصبح اللغة الاقليمية هى أسلوب التلقين فى المرحلة الثانوية ، ولكن فى الامكان استخدام بعض اللغات الاخرى كذلك اذا ما تواجد عدد كبير جدا من الطلبة فى الفصل ٠

ومن الواجب تدريس لغة الاتحاد الهندوكية كلغة ثانية اجبارية ٠ وليس من الضرورى أن تصبح الولاية مسئولة عن اقامة مدارس ثانوية بلغات أخرى غير اللغة الاقليمية كأسلوب للتلقين ٠

غير أن معلمى الاطفال قد يتحدثون لغة أخرى غير لغة الاطفال ويريدون فتح مدارس ثانوية والقاء الدروس باللغة التى يتكلمونها ، فى هذه الحالة يجب على الدولة أن تعترف بمثل هذه المدارس ، كما يجب عليها أن تقدم لها المنح الضرورية اللازمة لبقائها ـ بما يتمشى مع اللوائح والتنظيمات العامة ٠ وعلى كل حال ، فمن الواجب جعل دراسة اللغة الاقليمية فى مثل هذه المدارس الثانوية ، جعلها اجبارية ٠

وبصفة عامة يجب جعل اللغة الاقليمية هى أسلوب التلقين فى المرحلة الجامعية ، بالرغم من أنه من الضرورى اعطاء الطلبة فرصة للاختبار فى أن يتعلموا بالأسلوب الهندوكى كذلك ٠

وبينما يجب جعل التدريس الطبيعى فى الجامعات يتم باللغات الاقليمية ، فمن الضرورى فتح المجال أمام المدرسين كى يلقوا محاضراتهم باللغة الهندوكية بل والانجليزية فى بعض الاحوال ٠ وسيعمل هذا على تسهيل الاتصال الثقافى فيما بين الاقاليم ٠

وعلى كل حال ، فان التحول من اللغة الانجليزية الى اللغة الهندوكية أو اللغة الاقليمية ـ عند تدريس الموضوعات العلمية والفنية ـ يجب أن يكون تدريجيا حتى لا تنخفض المستويات التعليمية ٠

وأنا أعرف أن هناك مدرسة للفكر فى البلد التى تعتقد جديا أن اللغة الهندوكية يجب أن تكون هى الأسلوب الوحيد للتلقين فى المرحلة الجامعية وذلك لاتمام الوحدة الثقافية فى الهند ٠

ويؤسفنى أننى أستطيع تقبل هذا الرأى • وبالرغم من أن اللغـــة الهندوكية قد تصبح بديلا فى المرحلة الجامعية ، لا أنه يجب فرضها على الطلبة فى منطقة خاصة ضد رغبتهم • ولاأجد أدنى سبب بين عدمالسماح باستخدام لغاتنا الاقليمية كأسلوب للتلقين حتى أعلى مرتبة فى التعليم •

أما بالنسبة لوضع اللغة الانجليزية والهندوكية فى نظامنا التعليمى، فان الكل يجمع اليوم على اللغة الهند وكية ــ كلغة الهند الرسمية ــ يجب تدريسها لكل الطلبة فى المراحل الثانوية والجامعية •

ومن الواجب ترك تحديدالفصل الذى يجبان تبدأ منه دراسة اللغة الهندوكية فى المرحلة الثانوية لادارات التعليم فى الولايات المختلفة تبعا لظروفها المحلية •

وليس من سبب يدعو الى القول بأن دراسة اللغة الهندوكية يتم بطريقة اجبارية على حساب التطور الكافى للغات الاقليمية • ذلك لأننا نريد التطور الكامل لكل اللغات الأربع عشرة التى ذكرت فى دستورنا •

ولكن من الضرورى ، تطوير اللغة الهندوكية كلغة متداولة داخل الولايات من أجل أغراضنا الاجتماعية والتعليمية والادارية •

ومن المتفق عليه أيضا بصفة عامة على أن من الواجب أن يتعلم الطلبة على الأقل ، لغة أجنبية واحدة فى المرحلة الثانوية والجامعية • ومثل هذه الدراسة للغة أجنبية يعتبر شيئا مفيدا فى تطوير الاتصالات العالمية وفى مسايرة الفكر الحديث •

ومن الأشياء الطبيعية ، فى ظل الظروف الراهنة ، أن يتجه عدد كبير جدا من الطلبة الى دراسة اللغة الانجليزية من بين اللغات الاجنبية • ولكن يجب أن تتاح الفرصة أمام الطلبة لكى يتعلموا بعض اللغات الاجنبية الأخرى مثل اللغة الفرنسية والالمانية والروسية والصينية واليابانية كلغة ثانية •

وليس من المفروض أن تبدأ دراســـة اللغة الانجليزية فى المرحلة الثانوية فى وقت مبكر أكثر من اللازم • وهناك نقاط كثيرة تعزز الرأى القائل بأن اللغة الانجليزية يجب ألا تدرس الا بعد اتمام المرحلة الأولية فمثلا ، بعد انتهاء السنوات الثمانى الأول فى الدراسة • ومن المستحسن أن نسمح للطلبة أن يتعلموا لغة موطنهم حتى المرحلة الأولية •

ولقد أظهرت التجربة أن الطلبة الذين يتمتعون بمعرفة لغة موطنهم يصبح فى مقدورهم أن يتفوقوا فى اللغات الأخرى بسهولة أكثر من أولئك الطلبة الذين ليس لديهم معرفة كاملة بلغتهم •

ولنشر بكلمة الى لغة الامتحان لدخول كل المرافق العامة فى الهند . واللغة الانجليزية تعتبر هى اللغة الوحيدة فى الوقت الحالى ، المستخدمة فى امتحانات المسابقة هذه . غير أنه من الضرورى اتخاذ خطوات تقدمية بجعل اللغة الهندوكية على الأقل لغة من اللغات المستخدمة فى الامتحانات وهذه الخطوات يجب أن ترتب بحيث لا تلقى أى حمل لا مبرر له على المرشحين من أى جزء فى البلاد حيث تكون اللغة الاقليمية لغة أخرى غير اللغة الهندوكية .

وفيما يتعلق بمشاكل التعليم الجامعى ، حبذت هيئة التعليم الاستشارية المركزية اتخاذ بعض الخطوات لتحديد السماح بدخول معاهد التعليم العالى من أجل الحد من مشكلة البطالة بين الشباب المتعلم فى بلدنا .

وهناك فى الوقت الحالى موقف ينطوى على تناقض ويتمثل فى وجود حشد من الجامعيين والخريجين المتعطلين من ناحية ، ونقص شديد فى الموظفين المدربين لمختلف المشروعات من ناحية أخرى .

ومن الضرورى ايجاد حل لهذا التناقض خلال الخطة الخمسية الثالثة عن طريق التوفيق بين مشروعات التوسع التعليمى ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة . ولن ترجى أية فائدة من اقامة عدد ضخم من كليات الآداب البحتة ، حيث لا يوجد أى مجال أمام الجامعيين الذين يتخرجون من هذه الكليات .

ومن الضرورى تنظيم السماح لدخول الكليات والجامعات ، بل وتنظيمه فى الدراسات الفنية تنظيما معقولا ، حتى يعرف الشاب بطريقة قاطعة نوع المسئولية التى يتوقع أن يتحملها بمجرد حصوله على درجته العلمية .

وأنا أحبذ الرأى القاطع الذى يشير الى وجوب تخطيط توسع زائد فى الجامعات والكليات فى المناطق الريفية حتى لاتتركز المعاهد التعليمية فى المدن ، بل وتنتشر فى جميع أنحاء الريف .

ومن المهم من أجل تحديد وتنظيم الدخول الى الكليات والجامعات ، لا يجب اعتبار الدرجات العلمية التى يحصلون عليها من الجامعات شيئا هاما للغاية من أجل الدخول الى الانواع المختلفة فى المرافق الحكومية .

ولقد عينت حكومة الهند ، منذ بضع سنوات مضت ، لجنة تحت رياسة دكتور موديليار لدراسة هذا الموضوع . ولقد أخذت حكومة الهند تقرير هذه اللجنة فى اعتبارها ، وتم قبول بعض التوصيات . وعلى كل حال ، فأنا أعتقد أنه من الجدير بالذكر النظر فى هذا الموضوع الهام من

جديد وأن نفتح جميع أبواب المرافق الحكومية أمام الشباب من الجنسين الذين هم على استعداد لدخول الامتحان من أجل أية وظيفة حكومية معينة، دون الاصرار على الحصول على المؤهلات الجامعية .

وقد يشكل مثل هذا الموضوع بعض الصعوبات الادارية المعينة ولكن ، الواقع أن فوائد مثل هذا الاجراء ستكون عديدة . وسيقل الاندفاع الحالى من أجل الدخول فى الكليات والجامعات لضمان الوظائف الحكومية سيقل هذا بطريقة تلقائية الى حد كبير ، وستعطى مساعدات مباشرة من أجل انشاء أنواع تقدمية من المعاهد التعليمية . ومن الضرورى بذل كل مجهود ممكن لعدم تشجيع اقامة أى معاهد تدريبية تجارية بحتة تستغل مجتمع الطلبة بطريقة مكروهة .

ولقد تم وضع شروط خلال الخطة الخمسية الثالثة من أجل التوسع فى التعليم المهنى والفنى على نطاق واسع حتى يمكن تدريب الموظفين المطلوبين على مستويات مختلفة من أجل ادارة مشروعات صناعيةعامة وخاصة وكذلك من أجل تزويد الخدمات الاجتماعية المختلفة بالرجال وخاصة فى المناطق الريفية .

ان تنوع الاشكالالتعليمية مع الاهتمام بصفة خاصة للتدريب الفنى سيكون له تأثير واضح على مشكلة البطالة بين الطبقات المتعلمة . وعلى كل حـــال ، فمن الضرورى أن نقيم مراقبة دائمة على التنسيق الوثيق بين البرامج التعليمية وبرامج التنمية من سنة لاخرى حتى لا يبرز عدم التوازن بطريقة ملموسة .

وعلاوة على ذلك ، فان موضوع توفير تكافؤ الفرص للاجيال الفتية لشىء فى غاية من الأهمية ، فى عملية اقامة نموذج اشتراكى للمجتمع . ومع التنويعفى تسهيلات التدريب التربوى والفنى على نطاق واسعوبخاصة فى المناطق الريفية والمتخلفة سيصبح فى الامكان خلق قاعدة عريضة وسليمة من أجل انشاء المجتمع المتساوى الذى صورناه فى خططنا التى ترمى الى تنمية الاقتصاد الموجه . ولقد بذل كل مجهود ممكن من أجل توفير أكبر عدد ممكن من المنح الدراسية للتدريب الفنى فى المراحل الجامعية والتعليم الثانوى العالى للطلبة المتازين الذين قد يصعب عليهم ـ بدون هذا الاجراء ـ الاستفادة من مثل هذا التدريب نتيجة لفقر آبائهم . ولقد أوجب اتمام استصلاح الاراضى وفرض حد أقصى للممتلكات ، أوجب تقديم عدد كاف من المنح الدراسية للطلبة المرموقين الفقراء فى المناطق الريفية . وبدون توفير عدد كاف من المنح الدراسية وبعض التسهيلات التربوية الأخرى ، فان التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية سيميل الى التفاقم مما يتسبب فى عرقلة تقدمنا تجاه الاشتراكية .

وعلاوة على ذلك ، فمن الواجب علينا ان نوجه كل قوانا لكى نجعل نظامنا التعليمى ذا طابع هندسى بكل ماقى عذه الكلمة من معنى· وربما كان أقسى نقد وجه الى معاهدنا التربوية عو انها ليست ذات شخصية هندية ، وما زال الجو العام الذى يسود عذه المعاهد جوا أجنبيا بالنسبة لثقافتنا وتعاليدنا القديمة وهذا لايعنى أنه من الواجب علينا أن نحاول تشـــجيع قومية متعنتة وتعمل على خلق عقدة التفريق بين الطلبة · غير أنه من الضرورى أن نطور معاهدنا التربوية حتى نجعلها تتجاوب مع تراث الهند الثقافى · ومن الطبيعى أنه بينما نحاول خلق جو من الاحترام لثقافتنا ، فمن الواجب علينا أن نخلق جوا يحاول فيه الطلبة أن يتعلموا أفضــل ميزات الثقافة فى الدول الأخــرى كذلك · ويجب أن تــكون نظرتنا الأساسية هى أنه بينما تصبح أقدامنا راسخة على أرضنا ، فمن الواجب علينا ألا نتردد فى التعلم من الدول الأخرى وأن نستخلص نظرة فكرية وثقافية عريضة وليس فى استطاعتى عمل شىء أفضل من ترديد الكلمات التالية من كتابات المهاتما غاندى ·

« لااريد لبيتى أن تحيط به الاسوار من كل جانب وأن يحكم اغلاق نوافذى · وانما أريد لثقافات العالم كله أن تهب حول بيتى بحرية ، ماوسعها ذلك، لكنى ارفض أن تقتلعنى احدى هذه الثقافات من جذورى »

الفصل الحادى والثلاثون

لماذا الحظر ؟

وما زال الناس في بلدنا يسيئون فهم سياسة الحظر الى حد كبير ، وحتى القواد المفكرون للجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، بل وان الحظر يعتبر الآن ، فى كثير أو قليل بدعة ابتدعها غاندى ، بدعة تسببت فىالخسارةالسنوية فىدخولناالقومية بمقدار ٥٠ كرورا تقريبامنالروبيات ولم يمل عدد كبير من أعضاء مجالس الولاية وفى البرلمان من الطعن فى حكومة الاتحاد وحكومات الولايات من أجل هذا البرنامج وتلك السياسة التى لم ترسم بعناية بل أنها مخربة فى نفس الوقت . وربما لم يتحقق الكثيرون من أن الدستور الهندى قد قدم توجيها فى غاية من الوضوح الى الحكومة بشأن هذه السياسة ٠٠ وتوضح المادة ٤٧ من الدستور أن « الولاية ستحاول جاهدة وضع حظر على المواد الاستهلاكية ، مثل المشروبات الروحية والادوية التى تضر بالصحة ، فيما عدا المواد التى تستخدم فى الأغراض الطبية ، وعلى ضوء هذه التوجيهات القاطعة لا يحق لنا بكل تأكيد أن نتحدث عن الغاء سياسة الحظر فى الهند ٠٠ ومن الطبيعى وجود أسباب قوية لتنظيم مدى التقدم والانجازات المطلوبة تبعا للظروف الخاصة، مثل الظروف المالية والظروف الأخرى ، التى تسود الولايات المختلفة ٠٠ ومن الظلم الفادح مهاجمة سياسة الحظر بمثل هذه الطريقة ، وليس من العدل كذلك الاستمرار فى تثبيط همة حكومات الولايات التى أظهرت شجاعة فى الحكم وصرامة فى العمل ٠٠ والواقع أن المناقشة التى تدور حول الخسارة فى الدخل هى مناقشة سفسطائية، وغالبا ماتفاخرالحكومة البريطانية عند تحديد الدخل الناجم عن الضريبة المفروضة من أجل الاغراض التربوية ٠٠ لم يكن هناك أسوأ من هذا النظام الذى يتلخص فى الهبوط بالفقراء الى الحضيض عن طريق مغريات الشراب ثم الشروع فى تعليم أبنائهم بالنقود « الملوثة » ٠٠ ولا يمكن لأية حكومة تعتمد فى دخولها على المشروبات الروحية من أجل مصروفات التنمية أن تدعى أنها تؤسس دولة للرفاهية ٠٠ انها لا تريد أبدا أن تقتل الاوزة التى تضع بيضة من الذهب وغالبا ما سيكون ميلها الطبيعى هو اغراء مزيد من الناس فى تحبيذ الشرب من أجل الحصول على دخول أكثر ٠

ومن الواضح الجلى أن الصالح العام لا يتفق بتاتا مع تشجيع عادة الشرب . وعلاوة على ذلك لا يجب أن تفوتنا الحقيقة الهامة القائلة بأن سياسة الحظر نفسها تسعى الى تحقيق الخير الوافر لجموع الشعب وأن الخسارة الظاهرية فى الدخل تعمل على تحقيق صالح الشعب بطريقة مباشرة .. ومقابل كل روبية تربحها الولاية عن طريق فرض الضرائب ينفق المدمن أمامها ثلاث أو أربع روبيات على الشرب الذى لا يضر بصحته الجسمانية فقط ولكنه يعمل على تقويضه أدبيا وعقليا .

وفى الوقت الذى نقدر فيه فوائد الحظر ، فاننا غالبا ما نعمل على أن نبالغ فى شرور تقطير الخمور الذى لايتمشى مع القانون وكذلك نبالغ فى شرور التهريب .. ولقد أشارت الاحصائيات القليلة التى قامت بها المعاهد العامة فى واردها وحيدر أباد ، بوضوح الى الخلاصة الهامة وهى أن جموع الشعب قد استفادت من سياسة الحظر استفادة كبيرة . وهل سيكون من التعقل فى شىء أن تقوض الصالح العام الواضح هذا من أجل كسب دخول تنفق على فوائد غير واضحة ومشكوك فى أمرها ؟ .. ويعرف كل طلبة التموين العام حق المعرفة أن أثر فرض الضرائب على الشرب وخاصة فى بلد مثل الهند سيقع كله على القطاعات الفقيرة من الشعب ، وعلى ذلك ستقع لعنة مضاعفة على الدخل الناتج من مثل هذا المصدر . وستقع اللعنة على كل من الشخص الذى يدفع وكذلك الشخص الذى يقوم بجمع هذا الدخل .

ولقد نادى بعض الكتاب بأنه بدلا من الحظر الكامل فمن الأفضل السماح بالشرب المعقول عن طريق اعطائهم أذونات وأن يكونوا متعقلين فى شربهم .. ومرة أخرى نقول ان هذا الجدل الطريف يكشف عن جهل بالطبيعة البشرية .. ومن المستحسن تذكر المثل الصينى الذى يتصف بالحكمة والعقل والقائل : « فى اول الامر يتعاطى الانسان المشروبات ، ثم يتلو الشراب شراب ثم يسيطر الشراب على الانسان » .. والقول بأنه يوجد من يشرب باعتدال هو قول مغالط ، فهى مجرد خدعة غير شريفة للايقاع بعدد كبير من الاشخاص فى شرك دفع الضرائب المخصصة على الشرب .. فالشرب يعتبر شرا كبيرا ولا يمكن أن يكون أى نوع من التواطؤ مع الشر من الاقتصاديات فى شىء أو من السياسة فى شىء .

ولقد قيل لنا كذلك ان من المنظور ان يفشل الحظر فى الهند كما فشل فى الولايات المتحدة الامريكية ، وسيتم التقليل من التوسع فى تقطير الخمور التى لا تتمشى مع القانون بطريقة أوتوماتيكية ، وذلك بمنع الحظر .. وهذا البيان لا تدعمه الحقائق كذلك .. ولقد أشار دكتور جورج ب . جاتين فى كتابه تحت عنوان « هل يجب أن يعود الحظر ؟ » أشار الى كيفية

وجود ـ خلال فترة الحظر فى أمريكا ـ زيادة لا مثيل لها فى نشاط بناء الوطن ، والمبالغ التى توضع فى الادخار ، وكذلك استثمار الاموال التى يؤمن بها على الحيـــاة وزيادة فى اســتهلاك الألبان والفواكه وعصير الخضراوات ٠

وأشارت التقارير الرسمية لجهاز الحكم الفيدرالى الى أنه بالغاء الحظر فى الولايات المتحدة الامريكية ، حدثت مرة أخرى « زيادة غير عادية فى استهلاك جميع المشروبات الكحولية ٠٠ هذه الزيادة وصلت الى ٢٣٥٪ » وعلاوة على ذلك ، فقد تضاعفت عمليات القبض على السكارى تقريبا ، وتدهورت بسرعة مقادير المبالغ المودعة فى البنك، وحدث تباطؤ كبير فى نشاط بناء الوطن فى الداخل. وأشارات الاعداد والحقائق الكثيرة الى نتيجة واحدة فقط ، ألا وهى أنه حتى فى الولايات المتحدة الامريكية اثبت الحظر أنه نعمة لا تقدر ٠ وتاريخ الغاء هذه السياسة في الولايات المتحدة هو في الواقع قصة دنيئة لنصر « المصالح المكتسبة » على الصالح العام ٠ وحتى اذا مافشلت سياسة الحظر فى أمريكا ، فلا يوجد أدنى سبب للاعتقـاد بأنها ستفشل فى الهند كذلك ٠ ولقد علق بروفسور شارفينبيرج ، السكرتير التنفيذى لجمعية الاعتدال الامريكية ، علق قريبا خلال مؤتمر صحفى بما يلى :

« ان الهند بمعتقداتها الدينية العميقة ٠ وثقافتها الغنية وذخيرتها الفلسفية ونظرتها المثالية الواقعية فى نفس الوقت والمركز المقبول عامة بالنسبة للصناعة والتوزيع والاستيراد وبيع واستهلاك المشروبات الكحولية، لهى فى مركز استراتيجى تضرب فيه مثلا للتقشف الكامل والحظر القومى حتى يمكن للعالم أجمع أن يتبعه » ٠

وعلى كل حال ، فمن الواجب أن نضع فى اعتبارنا دائما أنه لا يمكن نجاح سياسة الحظر الكامل التى تقوم فقط على قوة القانون وقوة الشرطة٠ ومن المستحيل بالنسبة لاصلاح اجتماعى وأدبى من هذا النوع ، أن يسير قدما الى الأمام دون الاعتماد على تربية الشعب والتعاون غير الرسمى ٠ وهذا هو السبب الذى من أجله اعتبر غاندى الحظر فقرة هامة فى برنامجه البنائى. وعلى ذلك، فان النجاح الدائم لبرنامج الحظر سيعتمد فى النهاية على ايمان المصلحين الاجتماعيين وجهدهم فى العمل ٠ ولا يتملكنى أدنى شك فى أن الحظر قد أثبت أنه سياسة سليمة متزنة ومن أولى واجباتنا جميعا أن نعمل جاهدين على نجاحه ٠ فهو التزام أساس يتعين على كل واحد منا أن يضطلع به بصدر رحب ٠ واذا ما فشل الحظر فى الهند ، فسيفشل معه كذلك أقصى أمل للبشرية ٠

الفصل الثاني والثلاثون

الجانب الوقائى فى المشروعات الصحية

ومما لاشك فيه أن الخطط الصحيةالمتعددة التي تمت فى ظل الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية ، كان فى استطاعتها أن تكون ذات تأثير قاطع على نسبة الوفيات ومتوسط الاعمار فى الهند • غير أن المظهر الوقائى للصحة العامة يقتضى اهتماما زائدا فى مشروعاتنا خلال الخطة الخمسية الثالثة • ومن أول واجبات الاجهزة الرسمية وغير الرسمية ، من وجهة النظر هذه ، أن تعمم المبـــادىء الأساسية للعلاج الطبيعى الى أقصى حد ممكن •

ويجب اعتبار نظام العلاج الطبيعى كطريقة للحياة أكثر مما هو نظام طبى بالمعنى الضيق لهذا الاصلاح • ولقد أكد غاندى بشدة أهمية الاعتماد على النفس فى الحياة والبساطة القائمة على المبادىء الأساسية لضبط النفس وتنمية القوة الروحية • ولقد كان يقصد الرأى القاطع بأنه اذا ما عاش الفرد حياة قائمة على التحفظ والعادات البسيطة ، فمن النادر أن يقع فريسة للأمراض الجسمانية • وقد أكد كذلك ، أن المعالجة عن طريق العلاج الطبيعى تعتمد ، فى التحليل النهائى ، على ايمان الشخص الحى برام نام أو بالقوة الروحية • ومن الأمثال الشائعة ، المثل القائل « بأن العقل السليم فى الجسم السليم » هو شىء هام بالنسبة لنظام العـلاج الطبيعى فمن المهم أن تنمى عقلا سالما وسليما يقوم على معرفة الذات وحب البشرية •

وعلى كل حال ، فمن الأهمية القصوى أن تستغل منظمات العـــلاج الطبيعى عندنا ثمار العلم الحديث بأقصى ما لديها من قوة وخاصـــة بالنسبة للتحليل والاختبار الباثولوجى.وفى رايى ان من الواجب أن تجهز كل عيادة للعلاج الطبيعى بأحدث المعامل المجهزة بأحدث الادوات لفحص الدم والبول والبصاق والاشياء الاخرى . وما أن يشخص أى توعك أو مرض بطريقة سليمة عن طريق تطبيق هذه الاساليبالحديثة، حتى يمكن وصف الاساليب المختلفة للعلاج الطبيعى للمرض بثقة وفهم كاملين . واذا ما قمنـــا بالتوصـــية باستخدام العـــلاج الطبيعى بدون

تشخيص مناسب قائم على الفحص الاكلينيكي ، ساءت سمعة هذا النظام ، القائم على مبادىء سليمة للتغذية الصحية والعلوم الطبيعية، وعلى ذلك ، فقد تم رصد مبلغ فى الخطة الخمسية الثالثة من أجل اعطاء معاهد العلاج الطبيعي فى البلد مساعدة مالية مناسبة لاقامة معامل مجهزة تجهيزا كاملا من أجل الفحص والبحث الاكلينيكي . وانا آمل من صميم قلبى أن تقوم عيادات العلاج الطبيعي فى الهند باستغلال هذه التسهيلات الى اقصى حد ممكن وذلك لكى تقيم العلاج الطبيعي على أسس سليمة .

ومن الضرورى كذلك تعميم التدريب على وسائل العلاج الطبيعي بطريقة علمية . وفى حالة عدم وجود مثل هذه التسهيلات فى التدريب فمن المحتمل أن ينحرف نظام العلاج الطبيعي بظهور المشعوذين فى هذا المجال . ولن يكون من اللائق تشجيع اشخاص عديدين لفتح عيادات للعلاج الطبيعي على أساس من دراستهم لبعض الكتب . وستلحق بنظام العلاج الطبيعي سمعة سيئة ، اذا لم يتواجد اخصائيون اكفاء مجهزون تجهيزا علميا مناسبا . وعلى ذلك ، فقد تم الاقتراح باقامة معهد مركزى للتدريب على العلاج الطبيعي خلال الخطة الخمسية الثالثة فى مكان مناسب فى البلد ، وذلك لمنح الطلبة المدربين الذين يرغبون فى اتخاذ هذا العمل البناء كطريق لحياتهم ، منحهم الدبلومات والدرجات العلمية فى العلاج الطبيعي . ونحن نامل فى أن تعمل وزارة الصحة على التوسع فى التسهيلات الضرورية والمساعدة المالية لاقامة مثل هذا المعهد المركزى للتدريب .

ومن الواجب الا نسمح لنظام العلاج الطبيعي القائم على حياة من المساعدة الذاتية والبساطة ، بأن يتحول الى علاج طبى ذى تكاليف باهظة . اما اذا سمحنا بهذا ، فسيصبح من المستحيل بالنسبة للملايين من شعبنا أن يستفيدوا من نظام العلاج الطبيعي بطريقة كبيرة . ولقد تحول عدد من العيادات القائمة على العلاج الطبيعي الى مراكز طبية ذات أسعار غالية حتى انها أصبحت لايؤمها الا الاشخاص الذين ينتمون الى أعلى مراتب الطبقات الوسطى والاغنياء الذين فى استطاعتهم أن يتحملوا تكاليفها . وفى رأيى . أن هذا يعتبر منافيا تماما لروح العلاج الطبيعي . وكان غاندى يؤكد دائما الحاجة الى تطوير نظام بسيط ورخيص للعلاج الطبى القائم على علاج وحياة طبيعية لا تكلف الكثير . ويتعين علينا الا نحاول استخدام اساليب للعلاج الطبيعي تبدو غير طبيعية وعالية التكاليف .

ويغمرنى شعور قوى من أن الاشخاص الذين يعملون فى العلاج الطبيعي سينتفعون الى حد كبير باستخدام الاعشاب المختلفة التى توجد بكثرة فى الريف . وقد الح اشاريا فينوبا بهافا فى انشاء حدائق لزراعة العشب فى كل قرية او مجموعة من القرى حتى يمكن توفير الاسعافات الاولية فى المناطق الريفية عن طريق الاستخدام المحلى لهذه الاعشاب . ومما يثلج الصدر أن مشروع حدائق الاعشاب فى القرية قد تم ادخاله ضمن الخطة الخمسية الثالثة وضمن مشروعات الصحة

العامة . وهذا البرنامج سيشكل جزءا من مراكز الصحة الاولية الذى سيغطى البلد كلها عند نهاية الخطة الثالثة .

واخيرا دعونا نبتعد عن التعنت الضيق فى نظام العلاج الطبيعى ولا اعتقد أن اى نظام للعلاج الطبى يستطيع أن يدعى بحق بلوغه مرتبة الكمال فى كافة حالات الامراض الجسمانية . وعلى ذلك ، فعلينا أن نحاول ادخال المبادىء الاساسية للعلاج الطبيعى فى جميع النظم الطبيه الحالية وعلينا أن نكون ذوى افق واسع ونقبل مساعدة النظم المتحالفة الاخرى عندما نكون فى مسيس الحاجة اليها . فاذا ما وجدنا أن من الصعب شفاء مرض معين بأساليب العلاج الطبيعى ، فمن الواجب علينا أن نتحلى بصفة التواضع وننصح المريض بأن يأخذ ببعض الاساليب العلاجية الاخرى. ومثل هذا الموقف سيعمل على تطوير شىء من التعايش فى المجال الطبى حتى نتجنب الايقاع بالمريض وجعله فريسة لنظام أو آخر كنتيجة للتعنت الصارم لوسائل العلاج المختلفة .

الفصل الثالث والثلاثون

السياسة العمالية

ذكر وزير العمل أمام البرلمان أن الحكومة تفكر فى انشاء جهاز خاص لاعداد تقديم دورى يبين مدى التنفيذ الفعلى للتشريعات العمالية فى مختلف الميادين . كذلك اشار الى أن الوزارة عملت على تقوية الجهاز الذى يساعد على الاسراع بعملية التحكيم والصلح . كما أعلن أن الحكومة ترغب فى عمل أقصى مايمكن عمله من أجل العمال فى موضوع الاجور والضمان الاجتماعى وبعض الامور الاخرى . غير أن مقدرتهم على القيام بهذا العمل محدودة بالحالة الاقتصادية . هذا وقد ارتفعت أجور العمال الهنود الحقيقية بنسبة ٢٥٪ منذ عام ١٩٤٧ ، بالرغم من انها اذا قورنت بالاجور الحقيقية فى عام ١٩٣٩ ، فاننا سنجد أن الارتفاع لا يعدو ٣٪ فقط .

وأشار وزير العمل الى انه فى الامكان زيادة القوة الانتاجية بالرغم من ان المصادر المتيسرة محدودة ، واذا ماتم عمل هذا فسيصبح فى الامكان التغلب على كثير من الصعوبات التى تواجهها البلاد الآن . وقد ذكر كذلك انه عندما تضاعف الطاقة العاملة من طاقتها الانتاجية ونظامها المستتب ، فمن المؤكد أنها تستطيع حينئذ أن تطالب المجتمع بأن ينظر بعين العطف الى حقوقها « ان للرأى العام وزنه الكبير فى تحقيق مطامح الطبقة العاملة . وعلى ذلك ، فمن المهم أن تعمل النقابات العمالية على اثارة حفيظة الجمهور وعليها أن تظهر لهم مقدار ماقدمه العمال أنفسهم من أجل المجتمع المحلى » .

وخلاصة القول أن على العمال ان يعرفوا واجباتهم كما عرفوا حقوقهم . ولكن ، ولسوء الحظ . فان غالبية النقابات العمالية لاتهتم الا بالحقوق فقط ، ولا تؤكد الحاجة الملحة الى مضاعفة الانتاج . ومالم نهتم بربط نظام الاجور فى البلد مع ارتفاع فى الطاقة الانتاجية ، فسيصبح من الصعب كسب عطف وتعاون عامة الشعب الذين يمثلون طبقة المستهلكين . ونحن نقترح أن من واجب زعماء العمال والحكومة أن يدخلوا نظام الاجور بالقطعة محل الاجور الدائمة على نطاق كبير . وتبعا لهذا النظام الذى ينتشر بطريقة واسعة فى كثير من البلدان ، فسيصبح فى امكان العمال الاكفاء وذوى الضمائر أن يحققوا نتائج أفضل وأن يوفروا رخاء أكثر للمجتمع المحلى . ومن الضرورة القصوى

فى دولة آخذة فى النمو أن نربط بين الاجور وقوة الانتــاج فى كل من المجال الزراعى والصناعى .

ونحن نامل أن تدرس وزارة العمل تشريع العمل الحالى من وجهــة النظر هذه ، وأن تدخل التعــديلات التى لابد منهــا لتنفيــذ مشروع السنوات الخمس الثالث بطريقة اوقع . ونحن جميعا نفضل اصلاح الحالة الاقتصــادية للطبقــة العاملة ، والواقع أننــا نعتقد أن من حق العمال ان يصبحوا فى النهاية ، هم انفسهم أصحاب ادوات الانتاج فى الكومنولث التعاونى الاشتراكى ... غير أن هذا لن يتحقق الا اذا أدرك العمال تماما كل حقوقهم وواجباتهم .

الفصل الرابع والثلاثون

اقتصاديات الدفاع الوطنى

ومرة اخرى اعلن رئيس الوزراء بقوة عن عزم الهند الأكيد على ان نسير بمنأى عن الكتل الكبرى ، وأن نتبع سياسة سلمية قائمة على حسن النية المتبادلة والتعاون وقد علق رئيس الوزراء بقوله : « وعندما أفكر فى المساعدة العسكرية غير المشروطة التى تعطيها دولة غربية لدولة من الشرق ، فان أول شىء يتبادر الى ذهنى هو ماضى آسيا . ويتضح امام ناظرى تاريخ المائتى أو الثلاثمائة عام الماضية ، اى تاريخ السيطرة الاستعمارية التى ظلت تزحف تدريجيا الى آسيا حتى أرست قواعدها فيهـا . » ومن ثم فقـد ابدى رئيس الوزراء ملاحظات على جانب كبير من الاهمية فيما يتعلق بكفاءة الدفاع المسلح المجرد فى العالم الحديث . ان مجردفكرة السعى وراء حماية مسلحة من قبل دول أخرى تجعلنا نشعر بالضعف والاستكانة .

« ونحن لن نطلب من اية دولة ان ترسل قواتها المسلحة للدفاع عنا . وسواء اكان لدينا مايكفينا أم لم يكن فى حالة حدوث طارىء الا اننا قد نملك شيئا يستطيع أن يسلحنا ، الا وهو روح الانسان. ومن الامور الخطيرة اننا نفقد هذه الروح اذا نحن اعتمدنا على الآخرين .

فاذا ما فقدت الهند روحها ، فماذا يجدى الدفاع عنها ؟ »

وتستحق هذه الكلمات الحكيمة التى تفوه بها رئيس الوزراء أن تحظى بالتفكير الجاد والاعتبار العميق . فهذه الكلمات تجسم فلسفة الحياة التى لقنها غاندى للهند وللعالم أجمع . ولاتكمن القوة النهائيـة لدولة ما فى عدد قواتها المسلحة ولكنها تظهر فى قوة عزيمتها وتصميمها على مقاومة الهجوم الذى لامبرر له بقوة روحها . واذا ما نظرنا الى الامور على ضوء علم النفس الحديث ، فان مشكلة الدفاع الوطنىتعتمد فى النهاية على قوة شعبها المعنوية . ولا يجب تنظيم الدفاع الوطنى على الارض وفى البحر وفى الجو فقط وانمـا يجب تنظيمهـا فى عقول وقلوب الرجال . ولن يصبح هذا فى الامكان الا اذا آمن الناس بمصيرهم

ووضعوا ثقتهم فى الايديولوجيــة الدينــاميكية لزعمائهم . ولايمكن بث الثقة فى نفوس الناس الا اذا وجد دفع ثورى عند الزعماء لــكى يؤثر على الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى من أجل ســـد الهوة الواسعة للتباين الاقتصادى الصارخ وقد قال افلاطون : « انه فى البلد الذى يوجه فيه أمتان ، أمة الأغنياء وأمة الفقراء ، فمن المستحيل بث الثقة وحسن النيـــة بين صفوف النـــاس . ويمكن أن تبلغ روح الانسـان أوج سموها وتهزم قوى العنف ، هذا ان لم يؤثر عليها الظلم الاجتماعى والاقتصادى » .

واشار رئيس الوزراء الى الاقتراح الذى ينادى بادخال التدريب العسكرى الاجبارى فى الهند . ولم يوافق على فكرة شعور النــاس بالانزعاج وأن يصابوا بالهستيريا فى هـــذا الشــأن . ومن الضرورى « تحويل كل النقود التى ستصرف على التدريب العسكرى ، من جهة ما وسيتحتم عزلها عن أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة التى ستقوم بها الحكومة . » وقد علق شرى نهرو بقوله : « ان قوة البلد ستعتمد بدرجة كبيرة فى النهاية على التقدم الاقتصادى . فاذا كانت البــلد ضعيفة اقتصاديا ، فان سير مجموعة كبيرة فى طوابير لن يحقق شيئا »

وجدير بالذين يتحــدثون بطلاقة عن وجاهة ادخال التــدريب العسكرى الاجبارى فى الهند ، أن يترووا ويفكروا بعمق فى تلك الكلمات التى قالها رئيس الوزراء ، ونحن نجد أن سياسيى العصر الحــديث على استعداد لأن يغذوا شعبهم بالكراهية والخوف وستكون فرصة الاختيار النهائية التى يقدمونها لمجموع الشعب هى « أتريدون بنادق أم زبدا ؟» وتشكل البنادق الحديثة سلعا غالية التكاليف ، وهم على اســـتعداد لتجويع الامة جسدا وروحا حتى الموت وعلى كل حال ، فان هذا لن يعنى مطلقا أن على الهند أن تستغنى عن قوتها العسكرية استغنــاء تاما . ومن الاشياء التى لاغنى لنا عنها فى عالمنا المليء بالشرور هــذا ، وجود قوة عسكرية صغيرة تستخدم فى الدفاع الوطنى . ولــكن من الواجب أن ندرك ونفهم تمام الفهم أن القوة العسكرية وحدها ليست ذات نفع كبير فى العصر الحديث ، عصر الطاقة الذرية ، واذا ما اردنا أن نعارض القنبلة الذرية معارضة فعلية ، فمن الواجب علينا ان نطور الرجل الذرى الذى جاء فى مفهوم غاندى . ولا يعتبر هذا القول مجرد فلسفة وتعبير عن العواطف فهو عبارة عن جوهر الفكر الحديث وعلم النفس .

ولقد أشار رئيس الوزراء كذلك الى استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض المدنية والصناعية . (اننا على أعتاب ثورة أكبر بــكثير من الانقلاب الصناعى الذى حدث منذ ١٥٠ عاما مضت) وقد يصبح فى

الامكان استخدام القوة الذرية لتغيير النظام الحالى للتصنيع فى العالم فى بحر عشرة أو خمسة عشر عاما . فان استخدام الفحم يحتاج الى تركيز المصانع فى منطقة معينة . وقد ساعد اختراع الطاقة الكهربية على جعل اللامركزية فى الوحدات الصناعية اقتراحا مستحبا . ولكن مما لاشك فيه ، أن الطاقة الذرية ستعمل على جعل اللامركزية نظاما لابد منه فى الجهاز الصناعى . ولقد وجدنا فى هذا العصر الذى يسود فيه العلم ، أن التركيز لايعتبر اجراء علميا ، بل انه يعد أيضا اجراء خطرا من الناحية الاستراتيجية . وعلى ذلك ، فان التنظيم الصناعى اللامركزى ، هو الشكل الوحيد للتخطيط الذى يمكنه أن يبقى من غارات العصر الذرى .

ومن الصعب على الصناعات المركزة تركيزا عاليا والتى تعتمد على الميكانيكية فى الدول الغربية أن تغير من نظامها الآن . ولكن لايوجد أدنى سبب يجعل الهند تكرر أخطاء الدول الاخرى وأن تحاول تقليد الشكل المركزى للتنظيم الصناعى على نطاق كبير . ولا يمكن أن تكون اللامركزية فى صناعاتنا شيئا مستحبا فقط ولكن شيئا لابد منه ، حتى من وجهة نظر الدفاع الوطنى .

الفصل الخامس والثلاثون

البعد الرابع

أشار رئيس الوزراء نهرو الى أن العالم فى حاجة الى ايجاد بعد جديد للعقل « البعد الرابع » .. وذلك للنظر فى المشاكل التى تنجم عن التقدم التكنولوجى الهائل الذى أعقب الحرب .. وقد قال : ان هذا البعد الجديد هو بعد « أخلاقى » .. وقد أعلن شرى نهرو ان التقدم العلمى ، والقمر الصناعى لايغيران النظرة الاخلاقية للمشاكل.. وقال : « ان كافة وجوه التقدم التكنولوجى لاتخلق من الشر خيرا أو من الخير شرا » .. واستمر قائلا : دعونا نامل فى أن يصبح العالم بالتدريج عالما متمدينا .. والواقع انه ليس متمدينا فى الوقت الحاضر .. لقد قطع عالمنا شوطا بعيدا فى التقدم التكنولوجى والعلمى ، غير أنه ليس متمدينا .. وسيصبح متمدينا عندما يستخدم التقدم التكنولوجى من أجل تحسين حال الانسان ، وليس فى سبيل القضاء عليه .. ان العلم يتقدم ، والتكنولوجيا تتقدم بسرعة هائلة .. ولكن قوة عقلياتنا ما زالت متخلفة وعاجزة عن اللحاق بها .

ومضى شى نهرو قائلا « ان من الواجب علينا أن ندرب عقلنا لكى يفكر بطريقة ما فى هذا العصر الجديد الذى نحيا فيه .. العصر الذرى .. عصر الانتقال بين الكواكب .. فاذا لم نفعل هذا ، فستكون النتيجة هى الدمار الكامل الشامل » .

ولا يجب أن نكون نحن الوحيدون فى الهند الذين ننعم النظر — جديا — فى تلك الكلمات التى تنبأ بها رئيس وزرائنا ، ولكن على قادة الرأى العام فى كل بلاد العالم أن ينعموا النظر فيها كذلك .. ان العصر الحديث هو عصر التطور العلمى .. وفى كل يوم تفتح أمام الانسان آفاق جديدة .. آفاق تقوده الى وعود وامكانيات لم تكن تخطر ببال .. وحتى القنابل الذرية والاسلحة النووية الحرارية قد أصبحت الآن شيئا عتيقا .. ولن يكون من الخطر فى شىء أن يستطيع العلماء اكتشاف مصادر جديدة للقوة والطاقة ، مصادر تسهم فى تحقيق الرفاهية والسعادة للبشر . ولكن اذا لم تستفد الامم من التنمية

العلمية والتكنولوجية الهائلة هذه بطريقة سليمة ، فقد يؤدى هذا الى ابادة وفوضى كاملتين .. ومن الافضل التفكير فى وجود اتصال بين الكواكب فى المستقبل .. غير ان هذا التقدم العلمى قد يؤدى الى تعقيدات لا نهاية لها ، وقد يسفر فى النهاية عن كوارث لا مثيل لها ما لم نعالجه بطريقة سليمة .

وهذا هو السبب الذى من أجله كان غاندى يوجه أكبر اهتمامه الى قيم الحياة الاخلاقية والادبية ، وكان التقدم العلمى والمادى والطبيعى بالنسبة لغاندى شيئا لا معنى له مالم يتحلى بأساس من القيم الروحية والاخلاقية .. وكان يتمنى لنا أن نكون على وفاق مع البشرية فى جميع انحاء العالم ، بل وحتى مع الكون .. ولكن يجب أن يكون أساس تلك الروابط الحية مع الكون - كما ذكر غاندى - مستندا الى مبادىء تعاونية اخلاقية ، بدلا من اسناده الى الانانية والاستغلال .. وفى الوقت الذى كان يتوسل فيه غاندى من أجل الوصول الى أعلى مراتب التعاون العالمى ، فانه كان يعارض بشدة كل مصادر استغلال دولة لأخرى استغلالا اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا . واشار غاندى الى أن « قوميتنا لاتشكل خطرا بالنسبة للدول الاخرى بما اننا لن نستغل أحدا ، تماما مثلما لا نسمح لأحد بأن يستغلنا » .. ونادى بأننا لن نستطيع أن نصل الى حضارة ومدنية أسمى الا اذا حاول كل مواطن فى أى بلد أن يحسن مستوياته الاخلاقية والادبية التى تنتج عن علاقات اجتماعيــة أفضل .. وقد ظل غاندى يطالبنا بأن نبدا اولا « بتسليط الضوء » .. وفى عام ١٩٢٨ كتب غاندى فى « الهند الفتية » يقول : « ان الحرية الخارجية التى سنحصل عليها ستخضع فى حجمها للحرية الداخلية التى قد نصل اليها فى لحظة من اللحظات ، فاذا كان هذا هو الرأى السديد عن الحرية وجب أن نركز جهدنا الاول فى تحقيق الاصلاحات من الداخل .

ويخبرنا أشاريا فينوبا بهافا ، الذى يعتبر أعظم دعاية جيدة لفلسفة المجتمع المثالى الذى نادى به غاندى .. يخبرنا « من وقت لآخر » أن فى امكانية العلم الحديث أن يتفوق اذا ما تحالف مع السلم وعدم استخدام العنف .. فاذا ما انضم العلم الى العنف .. فان هذا يعنى تدميرا كاملا للبشرية .. أما اذا اتخذ العلم مع عدم استخدام العنف فسوف تتاح امكانيات لا حصر لها أمام تقدم ورفاهية البشرية .. وهذا هو السبب الذى من أجله يشير فينوبا الى اهمية الحاجة الى التعاون المتبادل والى تجدد القيم الاخلاقية عن طريق حركاته المعروفة باسم بهودان وجرامدان .. وآخر مشروعاته التى تقضى بتأليف جيش من المتطوعين الذين لايمارسون العنف ، كان نتيجة منطقية للاتجاه الخلقى أو الادبى .

وما لم نتعلم طريقة لحسم مشاكلنا الاجتماعية والاقتصـــادية والسياسية ، عن طريق الوسائل السلمية وعدم استخدام العنف ، دون الالتجاء الى استخدام الشرطة او القوة العسكرية ، تبدد أملنا فى اقامة مجتمع لايستخدم العنف سواء فى الهند أو فى الخارج .. ولا يمكن تاليف جهاز من المتطوعين الشنتيين بطريقة آلية أو روتينية مثل الشرطة العامة أو القوة العسكرية ، وتتطلب وحدة المتطوعين الشنتيين اعادة تنظيم للقيم الاساسية فى الحيـــاة اليوميـــة ، ولا يمكن أن تنجح الا عن طريق الخدمة الدائمة والتضحية فى المجـــالات الاقتصـــادية والاجتماعية .

وبالاختصار ، فان جهاز المتطوعين ــ بالرغم من صغر حجمه ــ يستطيع أن يصبح سلاحا فعالا ضد القوة الذرية المتفوقة اذا ماختارت الانسانية منهجا أدبيا أو خلقيا تجاه المشاكل المختلفة بدلا من الموقف الانانى والمادى تجاه الحياة .

فاذا نظرنا الى الامور من هذه الزاوية ، وجدنا أن ثمة مسئولية يجب أن تضطلع بها الهند التى تقوم ثقافتها وفلسفتها الكاملة على القيم الروحية والاخلاقية فى الحياة .. وكما اعلن رئيس وزرائنا فى مؤتمر صحفى ، فان سياستنا الخارجية تسير على المبادىء الخمسة لمؤتمر باندونج وعدم التدخل ، وتقوم أساسا على نفس المبادىء الاساسية .. وهى ليست سياسة أملتها قوة الظروف الاقتصادية ، فقـد تم تأسيسها حسب التقاليد الهندية منذ ايام بودها واشوكا .

وليس فى استطاعتى توضيح هـذا الراى افضـل من أن أقوم باقتباس الجمل الآتية من خطبة مشهودة للرئيس نهرو : « اننى اجازف بالقول بأن صوت أشوكا الذى يتحدث عبر العصور يمثل صوت الهند الحقيقى ، ذلك الصوت الذى يهب القوة للهند .. وبالرغم من تـدهور الهند مرات عديدة ، الا أن تلك الروح غير العادية قد ســاهمت فى دفعها على الاستمرار .. فاذا مانسينا نحن أبنـــاء الجيـــل الحاضر .. هذا الصوت الذى يتمثل فى جيلنا فى شخصية المهاتما غاندى ، اذا ما نسينا ذلك الصوت فى سبيل فائدة عملية ، وحدنا عن طريقه ، فان ذلك اليوم سيكون أسوأ يوم للهند » .

الفصل السادس والثلاثون

التخطيط الهندى وفكر غاندى

كثيرا ما تردد هذا السؤال : « هل يتفق التخطيط الهنـدى مع فكر غاندى ؟ »

مما لاشك فيه أنه من الصعب الاجابة على هذا السؤال الذى ينطوى على مدلولات مختلفة .. ففى الواقع ان عددا من البرامج الهامة التى وضعها غاندى فى المرتبة الاولى من الاهمية لا تشغل مكان الصدارة فى خططنـا من أجل التنمية .. وبينما تجد المنسـوجات القطنية المصنوعة فى المنازل والصناعات الريفية والتعليم الاولى وحظر الخمور مكانا فى خططنا الخمسية ، لايمكننا ان نقول انها تشـكل جزءا هاما وكافيا فى خططنا الشاملة .. وفى نفس الوقت ، لايمكن أن ننكر أن الاتجاهات العامة فى التخطيط الهندى خلال السنوات العشر الاخيرة تسير فى قليل أو كثير فى الاتجاه الذى كان غاندى يتمنى أن تتقدم فيه الهند فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أعطت حكومة الهند وهيئة التخطيط المنسوجات القطنية المصنوعة فى المنازل ولجنة الصناعات الريفية كل الموارد المالية الضرورية لنشر شبكة من هذه الصناعات الريفية فى جميع أنحاء الريف ، وتمت مناقشة عدد من المشاكل المختلفة التى تختص بالتسويق وتحسـين الاساليب الموجودة مناقشة جدية ، وذلك لحل الصعوبات التى تقف فى الطريق .. وفى هذا المجال ، نجد أنه مما لاشك فيه أن موضـوع تحديد مجالات الانتاج ما بين انتاج هائل وآخر صغير وصناعات ريفية تتطلب انتباها عاجلا .

وبالرغم من أن حـكومة الاتحاد وحـكومات الولايات قـد قبلت التعليم الاساسى كنظام للتعليم الاولى فى البلد فى المستقبل ، فانهـا لم تحقق الآمال التى كانت معقودة عليها .. ولكن لن يكون من اللائق القاء اللوم كله لهذه الاخطاء على عاتق الحكومة وحدها .. لقد تسبب عدد من العوامل فى التقدم البطىء فى التعليم الاولى ، ومن المهم تحليل هذه العوامل بطريقة موضوعية من أجل الاسراع بتطوير المدارس الاولية فى

البلد .. وعلى كل حال ، فان مشكلة الحظر لم تعالج بالجدية والنظـــام المتوقعين منا .. وفى الآونة الاخيرة قامت حكومة الاتحاد بتشكيل لجنة مركزية لهذا الغرض .. ونحن نأمل أن تبادر هذه اللجنة الى اتخــاذ خطوات مبكرة للتأكد من أن حكومات الولايات تنفذ سـياسة الحظر بطريقة فعالة .

وفى امكاننا أن نعلن أنه فى مجال اللامركزية الاقتصادية والسياسية قد اثبتت التجربة الحديثة لمجلس المحافظة انها خطوة فى الاتجـــاه الصحيح بكل تأكيد .. وكان نهرو رئيس الوزراء يؤكد ويعيد تأكيده للحاجة الى اللامركزية فى السلطة الاقتصادية والسياسية بين الناس .. ثم أعلن بكل صراحة انه يفضل المشروعات الصغيرة أكثر من المشروعات الكبيرة فى مجال الصناعات والرى والقوة والزراعة .. وبينما نعتبر قليلا من الصناعات الاساسية مهما لبنـــاء أســاس ســليم لاقتصادنا القومى ، نجد أن حكومة الهند وهيئة التخطيط تؤكدان بشدة التطور السريع العلمى للصناعات الريفية الصغيرة على أساس تعاونى ، حتى يصبح فى الامكان تحقيق تنظيم اقتصادى ذى طابع زراعى صناعى فى الهند فى اقرب وقت ممكن .

وعند مناقشة موضوع التصنيع ، لا يجب أن يغيب عن ذهننـا أن غاندى نفسه قد رأى انشاء عدد من الصناعات الثقيلة فى البــلد .. غير أن غاندى كان يعضد الرأى القائل بأن الدولة يجب أن تملك هذه الصناعات الاساسية ، وتقوم بادارتها ، والا تتركها بين أيدى رجال الصناعة فى القطاع الخاص .

وبالاختصار ، فبينما نجد أنه من الصعب القول بأن التخطيط الهندى الحديث يسير على طريقة غاندى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، فاننا نجد أن اتجاهها هو اتجاه نحو المجتمع المثالى الذى صـــوره غاندى الى حد كبير . ولم يحـــدث مطلقـــا أن أعلن رئيس الوزراء أو حكومة الهند أو هيئة التخطيط انه عند تكوين خطط السنوات الخمس كان فى الامكان التمسك بعدد من المثاليات التى كان غاندى يوجه اليها تأكيدا خاصا طوال فترة حياته . ولكن لايمكن اعتبار النقد العام الذى غالبا مايوجهه بعض الناس والقائل بأن التخطيط الهندى لايسير وفق نظرية غاندى ، هذا النقد لايمكن أن يكون عادلا أو ملائما . والواقع أن هناك اتجاهات عديدة نستطيع أن نطور فيها الخطة الخمسية الثالثة. لكنى أعتقد أننا لانجافى المنطق ان نحن قلنا أن الخطوط العريضـــة للخطة لا تخرج عن الشكل العام لافكار غاندى .

وفى غمرة قلقنا الزائد لتحقيق تقدم سريع فى رفع مستوى معيشة الشعب . قد نهمل مظاهر التطور البشرى التى تجعل من الحياة شيئا

يستحق العيش . وهذا هو السبب الذى من اجله كان غاندى يوجه اهتمامه الكبير الى القيم والافكار الاخلاقية والروحية من اجلمستوى اسمى فى الحياة ومجرد مستوى مادى أفضل ، وكان شرى نهرو يؤكد كذلك الحاجة الى جمع ثمار العلم من الروحانية وذلك للحصول على شخصية انسانية كاملة ولذلك فان شعوب العالم محقة حين تتوقع منا اعداد خطة اقتصادية لاتكتفى بتقليد خطط البلدان الاخرى .

وثانيا فمن الواجب معالجة مشكلة البطالة والبطالة المقنعةبنوع من السرعة والدقة ، وبالرغم من رصد مبالغ كبيرة خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية لتطوير الصناعات التى تصنع فى الاكواخ فى أنحاء متفرقة من البلد ، فان اجراءاتنا تجاه حل مشكلة العمالة لايمكن أن ينظر اليها على أنها شىء مناسب أو مرض . وتبعا لأحدث البيانات قدر الاحتياطى الذى رصد للبطالة بحوالى تسعة ملايين عند نهاية الخطة الخمسية الثانية . ومن المتوقع خلال الخطة الخمسية الثالثة أن تتوفر فرص اضافية للعمل نحوالى ١٤ مليون شخص ، بينما يبلغ عدد القوة العاملة الاضافية التى يجب العناية بها خلال فترة الخطة الثالثة حوالى ١٧ مليونا وعلى ذلك فمن الضرورى معالجة هذهالمشكلة الهامة الصعبة بطريقة أكثر جدية وعلمية . وبالرغم من وجوب وضع اعتبارات مختلفة للكفاية الاقتصادية والتكنولوجية فى اعتبارنا ، فلا يجب أن ننسى أن من الواجب أن يكون الجانب الانسانى هو العامل الحاسم فى مشروعاتنا فى التخطيط الاقتصادى . فلا يمكننا ان نطلب من شخص جائع يطالب بحقه فى العمل، ان ينتظر بضع سنوات حتى تصبح برامجنا قادرة على أن توفر له عملا مربحا . فمن الواجبتوفير العمل الانتاجى لملايين العاطلين عندنا فورا ، وفى المناطق التىيعيشون فيها قدر الامكان . ولذا فمن الواجب علينا ، من وجهة النظر هذه ، أن نبذل كل جهد ممكن لخلق فرص أكثر للعمالة فى كل من القطاعات الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية حتى لا يضطر عدد كبير من الناس الى الهجرة من القرى الى المدن . وعلى ذلك فمن الضرورى أن نعمل على نشر أكبر فرص ممكنة للعمالة وسبل الرفاهية الاساسية فى المناطق الريفية بدلا من أن نركزها فى المدن المزدحمة حاليا بطريقة كبيرة ، وسيتطلب هذا المظهر من التخطيط الاقتصادى تفكيرا أكثر عمقا من جانب الحكومة وهيئة التخطيط خلال السنوات القليلة القادمة . وتعتبر خطة الاشغال الريفية الاستفادة الكاملة من رجالنا العاطلين برنامجا يسير فى الاتجاه الصحيح .

الفصل السابع والثلاثون

اقتصاديات القومية

« لقد حان الوقت الذى يتعين على كل هندى فيه ان يســـأل فؤاده عن وعى ويقرر اين يضع ولاءه الاول » .

واشار رئيس الوزراء فى مجرى حديث له فى دلهى « ان ولاءه الاول يجب ان يكون للهند ، ويجب أن يعلو هذا على كل ولاء غيره » . وقرر شرى نهرو اننا لسنا بحاجة الى قيام صدام بين انواع الولاء المختلفة مثل ولاء الشخص لعائلته او طائفته أو مجتمعه المحلى أو للغة التى يتحدث بها او لاقليمه ، فاذا ما تصرف مواطن بطريقة متوازنة استطاع أن يحقق تكاملا سليما بين كافة مظاهر الولاء ، غير أن رئيس الوزراء اوضح بجلاء انه فى حال حدوث الصدام ، « فمن الواجب أن يوجه كل مواطن ولاءه الاول للهند » ، وتعتبر كل مظاهر الولاء الاخرى شيئا ثانويا وتافها اذا ماقورنت بالولاء للهنـــد . واختتم شرى نهرو حديثه بقوله : « ان علينا أن نتذكر أن مستقبلنا بأسره يتوقف على الجواب الذى يجيب به شعبنا على هذا السؤال الخاص بولائنا للهند. اننا نعيش فى أوقات عصيبة ، أوقات تعجز فيها الامم الضعيفة المفككة عن الوقوف على قدميها ويكون مآلها التدهور » .

وقد كان تكرار الاتجاهات والميول المفككة فى أشكالها اكبر نقطة ضعف فى الدولة الهندية على مر العصور . ومن أقدس واجباتنا أن نتعم من الدروس التى يلقنها لنا التاريخ ونستفيد منها . ولا يجب للامة الجذرة المسئولة والايجابية ألا تسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه . ولسوء الحظ ظهر فى السنوات الاخيرة ، عدد من الميول والاتجاهـــات التى تؤثر بكل تأكيد على القضية الحيوية ، قضية الوحدة الهندية . ان الحمى التى اثارتها مشكلة اللغات ، والتى ظهرت عند اعادة تنظيم الولايات ، والعنف والفوضى اللذين مارسهما الطلاب فى مختلف أنحاء البلاد ، والتهديد الذى أبداه العمال ، وبخاصة موظفو الحكومة من اجل رفع الاجور والرواتب التى توافق عليها الحكومة ، كل هذه الاشياء عبارة عن أشكال مختلفة لمرض واحد كامن .

وقد تآلفت الهند مع مثاليات الديمقراطية . ويمارس كل مواطن داخل اطار الدستور الهندى حرية التمتع ببعض الحقوق الاساسية التى تشمل حرية الخطابة والتعبير . ولكن لا يجب السماح للحرية والديمقراطية بأن تتدهور الى درك التهور والفوضى . ولم تصبح الهند ديمقراطية بالمفهوم الحديث للكلمة الا خلال السنوات العشر الاخيرة أو نحو ذلك . ومن وجهة النظر هذه نعتبر فى حكم الديمقراطية الوليدة . ولكننا لا يجب أن ننسى ان التقاليد الديمقراطية فى الهند كانت موجودة منذ العصور الغابرة . واذا ماقمنا بدراسة التاريخ الهندى ظهر لنا أن جمهوريات القرية استمرت تمارس عملها فى الهند حتى بعد قدوم الحكم البريطانى . وعلى ذلك ، فمن الواجب ، من وجهة النظر هذه ، اعتبار الهند ديمقراطية من اقدم الديمقراطيات . وعلينا أن نتصرف كمواطنين ناضجين لدولة ناضجة . ولا يجب بأى حال من الاحوال تشجيع اى عمل يكشف عن عدم نضج ويتعارض مع تقاليد دولتنا القديمة . ويجب أن ينمو الرأى العام فى البلاد بطريقة تكفل خنق الاتجاهات العنيفة المدمرة فى مهدها على يد الاهالى انفسهم وليس من الضرورى للحكومة أن تلجأ الى تدخل البوليس والقوة العسكرية .

وما زالت الهند دولة كبيرة بالرغم من التقسيم المشئوم . وكما يمكن أن يكون كبر الدولة نعمة ، فانه يكون فى بعض الاحيان نقمة يصبح هذا الكبر نعمة عندما يتحلى شعب البلد الكبير بسعة الصدر ورجاحة العقل ، ولا يضيع وقته فى الامور التافهة والخلافات ، ثم يصبح هذا الكبر نقمة عندما يتصف الشعب بضيق الافق وينغمس فى الخلافات التافهة والمرارة المتبادلة . ومن الواجب تفهم هذا الرأى بعناية وبخاصة من الاجيال الصغيرة التى ستتوالى فى عالم الغد القريب. وسيصبح فى امكان الشباب والطلبة فى الهند أن يحافظوا على علم الحرية الهندية يرفرف بشمم واباء اذا هم سمحوا لعقولهم وقلوبهم أن تنمو فى جو من الديمقراطية المسئولة والجهود التعاونية .

ومن ناحية اخرى نجد انه اذا ضل بهم السبيل ووطئوا طريق العنف عن عمد او غير عمد وانساقوا الى الفوضى المدنية أو الصراع الطبقى والكراهية المتبادلة فان الهند لاتستطيع أن تطمع فى مستقبل مشرق .

وفى العالم كما هو فى الهند الآن يوجد مذهبان اساسيان . ويشير المذهب الاول الى المبدأ القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة ولا يتردد اتباع هذا المبدأ فى استخدام وسائل العنف غير السليمة من أجل انجاز أهدافهم التى يعتزون بها . أما مدرسة الفكر الآخرى فتعتقد فى أن

الغاية مهما كانت نبيلة لايمكن أن تبرر استخدام الوسائل غير السليمة. ويقود المذهب الاول لا محالة الى الفاشية أو الشيوعية أو الاستبداد . وقد أكد المهاتما غاندى أهمية المذهب الثانى فى جميع نواحى النشاط القومى . وقارن غاندى الوسائل أو السبل بالبذرة . فاذا كانت البذرة عفنة وغير نقية فانها بن تنبت شجرة سليمة وقوية . وهذا هو السبب فى انه لم يرض عن الوسائل العنيفة الارهابية فى الهند حتى من أجل انتزاع الحرية السياسية من بين براثن الحكم الاجنبى . وكانت هذه السياسة التى تتسم ببقاء الوسيلة هى التى منحتنا استقلالنا الكامل فى غضون فترة قصيرة نسبيا ولذا فان هذا المذهب ليس مجرد افتراض نظرى وانما هو وسيلة عملية ونبيلة فى الحياة ، وسيلة تؤتى ثمارها .

ان مسالة تعهدنا بولائنا الاول للامة ، وبالتزام مبدأ تطبيق الوسائل السليمة لتحقيق أهدافنا ضرورى جدا ايضا ، لانجاح التنمية الاقتصادية الموجهة ، وسيصبح التخطيط الاقتصادى الذى يقوم على مستوى قومى ولا يبتعد عن الاتجاهات المتنافرة جهدا لا طائل من ورائه . واقتصاديات الوحدة القومية أمر اجبارى ملح لايمكن التغاضى عنه الا على حساب تعريض حياة الديمقراطية الموجهة فى الهند للخطر الشديد .

وجدير بالذكر أن المؤتمر الاخير الخاص بموضوع التكامل الوطنى قد اسهم كثيرا فى تركيز انتباه الامة فى الحاجة الى قمع الاتجاهات المتسببة فى الانشقاق داخل المجتمع ، والحاجة الى تدعيم قوى الوحدة والتماسك . والامل معقود على كافة الاحزاب السياسية كما تحاول تنفيذ قرارات المؤتمر بحماسة وايجابية .

تم الكتاب

فهرس

الموضوع | الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢

زاد عدد الناقلات العابرة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ، مقارنة بتلك العابرة فى أكتوبر عام ١٩٦١ بمقدار ١٠٢ ناقلة أى بنسبة ١ر١٣٪ اذ بلغ ما عبر منها خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ـ ٨٧٨ ناقلة مقابل ٧٧٦ فى اكتوبر الماضى .

وبتقسيم الناقلات عدديا طبقا لاتجاهى العبور يتضح أن الناقلات العابرة من الشمال الى الجنوب قد زادت بمقدار ٥٦ ناقلة (٤٥٢ مقابل ٣٩٦) وهذا يرجع الى زيادة عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٦١ ناقلة (٤١٥ مقابل ٣٥٤) بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥ ناقلات (٣٧ مقابل ٤٢) .

وبالنسبة للناقلات العابرة من الجنوب الى الشمال فقد زاد عددها بمقدار ٤٦ ناقلة (٤٢٦ مقابل ٣٨٠) وذلك نتيجة لزيادة عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥٢ ناقلة (٤١٣ مقابل ٣٦١) أما الناقلات الفارغة فقد نقص عددها بمقدار ٦ ناقلات (١٣ مقابل ١٩) .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة فى اكتوبر عام ١٩٦٢ ـ ١٣٣٣٥٥٠٠ طن مقابل ١١٢٣٧٠٠٠ طن فى أكتوبر الماضى مسجلة زيادة قدرها ٢٠٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ٧ر١٨٪

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٣٪ من مجموع

الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال اكتوبر عام ١٩٦٢ بينما كانت هذه النسبة ٧٠٪ خلال اكتوبر الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٤٨١ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦١ الى ١٥١٨٨ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢ .

كما زاد متوسط كميات المواد البترونية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦٠٢٠ طنا فى اكتوبر الماضى الى ٢٦٨٥٩ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢

السفن العابرة لأول مرة .

عبرت القناة خلال شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ لأول مرة ٨٥ سفينة منهـا ١٣ ناقلة وتزيد الحمولة الكلية لخمس منهـا على ٢٠٠٠٠ طن كما هو مبين بالجدول التالى :

اسم السفينة		العلم	الحمولة الكلية بالطن	حمولة البضائع بالطن	اتجاه العبور
مورفن	ناقلة	انجلترا	٢٦٦٣٦	١٨٠٣٢	جنوب/شمال
برتشهوسر	ناقلة	انجلترا	٣٢٨٨٨	فارغة	شمال/جنوب
اسواوربا	ناقلة	بنمـا	٣١٩٠٣	فارغة	شمال/جنوب
فيجا	ناقلة	فرنسا	٣٢٨٥٨	فارغة	شمال/جنوب
ب٠س٠ بترسن	ناقلة	ليبيريا	٣٢٦٩٠	فارغة	شمال/جنوب



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٣٨٨ - ٩٠٨١٤

مجموعة

اخترنا لك

تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشترك في تحضيرها وإعدادها

لجنة « اخترنا لك »



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢

العدد ١٧٣ الثمن ١٠ قروش